E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/C.12/4/Add.6
31 August 2000

ARABIC
Original: SPANISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠١

تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التقارير الدورية الرابعة المقدمة من الدول الأطراف
بموجب المادتين ١٦ و١٧ من العهد

إضافة

كولومبيا* **

[٩ أيار/مايو ٢٠٠٠]

---

* نظـــرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها الثالثة عشرة في عام ١٩٩٥ (انظر E/C.12/1995/SR.32, 33 and 35) في التقرير الدوري الثالث المتعلق بالحقوق المشمولة بالمواد من ١ إلى ١٥ (E/1994/104/Add.2).

** ترد في الوثيقة الأساسية (HRI/CORE/1/Add.56/Rev.1) المعلومات المقدمة من كولومبيا وفقا للمبادئ التوجيهية الموحدة المتعلقة بالأجزاء الأولية من تقارير الدول الأطراف.

المحتويات

	الفقـــــرات	الصفحة
أولا- اعتبارات عامة	١-٥١	٦
ألف- تطور القطاع الاجتماعي من خلال خطط التنمية.....	٨-١٦	٧
باء- خطة التنمية الوطنية ١٩٩٨-٢٠٠٢ "التغيير لبناء السلم"	١٧	٩
جيم- الاقتصاد الكولومبي في التسعينات	١٨	١٠
١- المؤشرات الاجتماعية الديموغرافية.....	٢٩-٣٩	١٢
٢- آفاق المستقبل لكولومبيا.....	٤٠-٤٣	١٥
دال- العنف في كولومبيا	٤٤-٥١	١٦
ثانيا- الحق في تقرير المصير (المادة ١)	٥٢	١٧
ثالثا- تدابير تستهدف تنفيذ الحقوق المعترف بها في العهد تنفيذا فعالا - القيود (المواد ٢ و٣ و٤ و٥).....	٥٣-١٧٨	١٨
ألف- الإنفاق الاجتماعي ١٩٩٠-١٩٩٧	٥٣-٥٨	١٨
باء- توزيع الإنفاق الاجتماعي العام بحسب مستوى الدخل	٥٩-١١٦	١٩
١- الصحة	٥٩	١٩
٢- التعليم.....	٦٠	١٩
٣- الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية.....	٦١-٦٢	١٩
٤- تشكيل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية	٦٣-١١٦	٢٠
جيم- أثر الإنفاق الاجتماعي	١١٧-١٧٨	٣١
رابعا- الحق في العمل، والحق في ظروف عمـــل عادلة، والحق في تكوين النقابات، والحق في الإضراب (المواد ٦ و٧ و٨).....	١٧٩-١٨٨	٤٦

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
خامسا- الصحـــة، والتأمين الاجتماعي، والطفولـــة، والأسرة والشباب		
(المواد ٩ و١٠ و١٢)	١٨٩-٢٩٩	٤٨
ألف- الصحة	١٩٨-٢٤١	٥١
١- الرعاية للأمومة وفي فترة ما حول الولادة.....	١٩٨-٢١٨	٥١
٢- التغذية.....	٢١٩-٢٢٦	٥٦
٣- الأمراض المتوطنة والوبائية	٢٢٧-٢٢٩	٥٨
٤- تحسين الصحة المهنية.....	٢٣٠-٢٤١	٦٠
باء- الأطفال	٢٤٢-٢٩٧	٦٤
١- دور الرعاية المجتمعية.....	٢٥٣-٢٦٥	٦٧
٢- مكافحة العنف المترلي.....	٢٦٦-٢٦٧	٦٩
٣- الحماية	٢٦٨-٢٧٧	٧٠
٤- قانون الأسرة في كولومبيا	٢٧٨-٢٨١	٧٢
٥- عمل الأطفال.....	٢٨٢-٢٨٩	٧٣
٦- التطورات الأخيرة في ميدان رعاية الأطفال	٢٩٠-٢٩٧	٧٥
جيم- الشباب.....	٢٩٨-٢٩٩	٧٩
سادسا- الإسكان ومياـــاه الشرب والمرافق الصحية الأساسية والإصلاح الزراعي والأمن الغذائي (المادة ١١)	٣٠٠-٣٥٤	٨٠
ألف- الإسكان	٣٠٠-٣٢٥	٨٠
باء- مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية	٣٢٦-٣٤٠	٨٩
١- الاستثمار في المشاريع المخصصة للهياكل الأساسية	٣٣٠-٣٣١	٩٠
٢- المساعدة التقنية والتدريب	٣٣٢-٣٣٥	٩١
٣- جودة الخدمات المقدمة	٣٣٦-٣٤٠	٩١
جيم- الاصلاح الزراعي.....	٣٤١-٣٥٠	٩٢

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
سادسا- دال- الأمن الغذائي (تابع)	٣٥١-٣٥٤	٩٤
سابعا- التعليـــم	٣٥٥-٤٥٦	٩٥
ألف- الأمية	٣٥٥-٣٥٨	٩٥
باء- التعليم قبل المدرسي	٣٥٩-٣٦٣	٩٧
جيم- التعليم الأساسي	٣٦٤-٣٨٦	٩٨
١- التسجيل في المدارس الابتدائية حسب القطاع والمنطقة ونـــوع الجنس	٣٧٣-٣٧٧	٩٩
٢- الكفاءة الداخلية في التعليم الابتدائي	٣٧٨-٣٨٦	١٠٠
دال- التعليم الثانوي	٣٨٧-٣٩٨	١٠٢
١- التسجيل في المدارس الثانوية حسب القطاع والمنطقة ونـــوع الجنس	٣٨٧-٣٩٠	١٠٢
٢- الكفاءة الداخلية في التعليم الثانوي	٣٩١-٣٩٨	١٠٣
هاء- التعليم العالي	٣٩٩-٤٠١	١٠٥
واو- تمويل التعليم	٤٠٢-٤٠٩	١٠٦
زاي- اتجاه الإنفاق على التعليم	٤١٠-٤١٤	١٠٨
حاء- نوعية التعليم	٤١٥-٤١٦	١٠٩
طاء- جوانب أخرى	٤١٧-٤٥٦	١١٠
١- الكفاءة الداخلية ونوعية التعليم	٤١٧	١١٠
٢- تقييم التعليم	٤١٨-٤١٩	١١١
٣- التدريب الأكاديمي للمدرسين وما يطرأ من تحسين	٤٢٠-٤٢٤	١١١
٤- اعتبارات أخيرة فيما يتعلق بالتعليم	٤٢٥	١١٣
٥- المرأة والتعليم	٤٢٦-٤٣٤	١١٥
٦- تعليم الكبار	٤٣٥-٤٤٦	١١٦
٧- التعاون الدولي في إعمال الحق في التعليم	٤٤٧-٤٤٨	١١٨
٨- السياسة التعليمية في خطة التنمية الوطنية "التغيير من أجل بنـــاء السلام"	٤٤٩-٤٥٦	١١٩

المحتويات (تابع)

	الفقـــــرات	الصفحة
ثامنا- الثقافـــــة	٤٥٧-٤٨٢	١٢١
ألف- النظام الوطني للتدريب في مجال الفن والثقافة	٤٦١-٤٦٦	١٢٢
باء- البرنامج الوطني للتشاور	٤٦٧-٤٦٨	١٢٣
جيم- البرنامج الوطني للبنى الأساسية الثقافية (الدار الكبرى).....	٤٦٩-٤٧٠	١٢٣
دال- برنامج الحوافز للإبداع الفني والبحث	٤٧١-٤٧٨	١٢٣
هاء- النظام الوطني للمعلومات الثقافية	٤٧٩-٤٨١	١٢٥
واو- برنامج ارتياد جذور الثقافة الكولومبية	٤٨٢	١٢٥
تاسعا- استنتاجات عامة	٤٨٣-٤٨٨	١٢٥

أولا- اعتبارات عامة

١- كـــان أداء كولومبيا إيجابيا مقارنة ببقية بلدان أمريكا اللاتينية. فعلى مدى الأعوام الـ ٢٥ الماضية، كان معـــدل نمـــو الناتج المحلي الإجمالي فيها أعلى من المتوسط الإقليمي. وخلال الثمانينات (١٩٨١-١٩٩٠)، وهي سنوات عانت فيها بلدان أمريكا اللاتينية من صعوبات خاصة، نما الناتج المحلي الإجمالي للفرد في كولومبيا بنسبة ١٧,٩ في المائـــة إجمالا. وتتعارض هذه النتيجة الإيجابية تعارضا واضحا مع الاتجاه العام في المنطقة ككل، حيث كان النمو سلبيا بنسبة ٧,٩ في المائة (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية وبحر الكاريبي، ١٩٩٤، الصفحة ٤١ من النص الأصلي).

٢- وفي التســـعينات، بـــدأ اقتصاد كولومبيا يتباطأ، في حين أظهرت بلدان أخرى علامات انتعاش. وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤، نما الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المنطقة بنسبة ٦,١ في المائة، وفي كولومبيا بنسبة ٨,٦ في المائة. ورغم بقاء كولومبيا فوق المتوسط الإقليمي، فقد بدأت المسافة تتراجع.

٣- وما يمكن أن يقال عن التضخم "المتواضع والمستمر" في كولومبيا، الذي ظل معدله في حدود ٢٣ في المائة على مدى الأعوام الـ ٢٥ الماضية، هو أنه تضخم من نوع خاص. ففي الوقت الذي كانت بلدان أمريكا اللاتينية المجاورة لكولومبيا تعاني فيه من تضخم جامح، كانت الزيادة في مؤشر الأسعار الكولومبية نموذجا للاستقرار. ومع ذلك، أفلحت الحكومة الراهنة في الحفاظ على تضخم أحادي الرقم.

٤- وأجرت كولومبيا على مدى الأعوام الـ ٤٠ الماضية عملية انتقال سريعة نحو الديمقراطية. فبعد أن كانت بلدا ريفيا يبلغ معدل نمو السكان فيه أكثر من ٣ في المائة في السنة في نهاية الخمسينات، أصبحت كولومبيا دولة حضرية أساسا يقل معدل نمو سكانها عن ١,٨ في المائة. فقد هبطت معدلات الخصوبة من ٧ إلى ٣ أطفال للمرأة الواحـــدة، بيـــنما انخفضت وفيات الرضع من ٩٠ إلى ٢٨ لكل ٠٠٠ ١ ولادة حية. ولم تكن تغيرات الخصوبة واحدة بطبيعة الحال في المناطق والأقاليم والمقاطعات المختلفة. وتتعايش الآن بعض المناطق التي لا تزال مستويات الخصـــوبة فـــيها هي نفسها التي كانت سائدة قبل مرحلة الانتقال، أي ٥ أطفال أو أكثر للمرأة الواحدة، مثل تشوكو والمقاطعات الجديدة، مع مناطق يقل فيها عدد الأطفال لكل امرأة عن ثلاثة، مثل بوغوتا وأطلانتيكو وفالي والمقاطعات التي تجري فيها زراعة البن.

٥- وازداد الآن الإنفاق الاجتماعي، الذي كان أدنى من متوسط الإنفاق في أمريكا اللاتينية في عام ١٩٩٠، وبلغ على مدى الأعوام الأربعة الماضية ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وجاءت عمليات التكيف في مجال الضـــريبة بفائدة على الإنفاق الاجتماعي، وانقضى عقد من الزمن تقريبا لتعويض نسبة الإنفاق الاجتماعي التي فقدت بسبب عملية التكيف في عام ١٩٨٥.

٦- وقد أحرز أيضا قدر كبير من التقدم في مجال التعليم، وإن كانت ضخامة التحديات التي تواجهها القطاعات تتطلب سياسة تعليمية تتسم بمزيد من الدينامية والابتكار. وكان للامركزية دور هام في تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية بتشجيع المشاركة المحلية ليس على إدارة الخدمات الأساسية والتحكم فيها فحسب، بل وعلى تمويلها أيضا. وفيما يتعلق بقضية نوع الجنس، فقد أحرز تقدم كبير لصالح المرأة، خاصة في مجالات مثل الحصول على التعليم، وإن كانت الأجور في سوق العمل لا تزال تتفاوت تفاوتا ملحوظا بين الجنسين.

٧- ولا يزال التفاوت صارخا في الواقع لدرجة أن كولومبيا لم تعد بالفعل بلدا متقدما في مجال التنمية البشرية إذ تبين المؤشرات عدم تغير القيم التي كانت سائدة منذ ١٠ سنوات. وقد تناقص أيضا متوسط العمر المتوقع، خاصة بين الرجال ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٤٠ سنة، بسبب حالات الوفاة الناتجة عن العنف. فيقدر أن الرجال قد فقدوا ما بين ٣ و٤ سنوات من متوسط العمر المتوقع، وتنعكس هذه الخسارة في هبوط مؤشر التنمية البشرية.

ألف- تطور القطاع الاجتماعي من خلال خطط التنمية

٨- مع اعتماد دستور عام ١٩٩١، بات وضع خطط التنمية شرطا دستوريا. فبموجب المادتين ٣٣٩ و٣٤٠ وما يليهما من دستور كولومبيا، يتعين على رئيس الجمهورية، في غضون الشهور الستة الأولى من توليه مهام منصبه، أن يقدم إلى الكونغرس خطة تنمية وطنية تتألف من جزء عام ومن خطة استثمارات القطاع العام. ويجب أن يشير الجزء العام إلى الأهداف والغايات الوطنية الطويلة الأجل، وإلى أهداف وأولويات عمل الدولة في الأجل المتوسط وإلى استراتيجيات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العامة التي ستعتمدها الحكومة. ويجب أن تتضمن خطة استثمارات القطاع العام ميزانيات متعددة السنوات لبرامج ومشاريع استثمارات القطاع العام وأن تحدد الموارد المالية المخصصة لتنفيذها.

٩- وتطبيقا لهذه المبادئ الدستورية، قدمت الحكومة السابقة في عام ١٩٩٥ سياستها في البرنامج المعروف باسم "القفزة الاجتماعية" "Salto Social"، وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، قدمت الحكومة الراهنة "أسس خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢" التي تم إقرارها بموجب القانون رقم ٥٨٨ لعام ١٩٩٩.

١٠- وتعكس خطط التنمية هذه شكل تطور التنمية الاجتماعية بوصفها غاية في كل خطة. فقد كانت هناك حركة تأرجح بين التوزيع باعتباره الهدف الرئيسي للتنمية وبين النمو الاقتصادي باعتباره الشرط الأساسي للتنمية البشرية.

١١- ومن الناحية النظرية، تم الانتقال من مفهوم اعتبار الفقراء هدف البرامج الاجتماعية إلى مفهوم مكافحة الفقر مع الفقراء وبواسطتهم. و انطلاقا من فكرة الفقر كظاهرة اقتصادية يمكن التغلب عليها باشتراك عدد أكبر من السكان في الإنتاج، سعي لاتخاذ إجراءات تكمل سياسات توزيع الثروة والملكية. وانتقل النضال من الدولة بوصفها الفاعل الرئيسي إلى نضال يستقطب جميع القطاعات ويعتبر شرطا أساسيا لتحقيق نمو سريع ومتوازن بطريقة مستدامة.

١٢- وقد أخذت خطط التنمية في الاعتبار الإنجازات الجديدة التي تحققت في مجال التعليم وعينت فيها التحديات الجديدة. فلم يعد الاهتمام ينصب على محو الأمية، بل على التعليم الجامعي باعتباره مفتاح كسب القدرة على المنافسة. وتحول الاهتمام من تعزيز وزارة التعليم بوصفها المركز القائم بإدارة النظام، إلى تعزيز نظام التعليم ذاته بوصفه القوة التنفيذية، فأصبحت الوزارة مكلفة بإدارة وتقدير وتحديد محتويات البرامج. وتخصصت الإدارة بحسب المستويات، فاستقل التعليم الجامعي وكلفت الوزارة بالاهتمام بالتعليم الأساسي والتعليم المتوسط.

١٣- والتغير الآخر الذي نتج عن خطط التنمية هو نشوء نظام يخول الأقاليم مزيدا من الاستقلال لإدارة نفقاتها مع تمويل الدولة للتعليم العام. ويتم في الوقت ذاته تخصيص الأموال بعناية للتعليم منعا من تحويلها إلى تمويل مشاريع مغرية سياسيا في الأجل القصير.

١٤- ورغم الإنجازات الأخرى التي تحققت في المناطق الريفية، لا يزال هناك الكثيرون ممن يجهلون مبادئ القراءة والكتابة رغم انخراطهم في الحياة العملية: تتعلق هذه الحالة بعشر الشباب تقريبا ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ سنة وبسدس البالغين ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٩ سنة. وبمعنى آخر، لا تزال هناك ثغرة ينبغي سدها لاستئصال الأمية، لا في إطار سياسة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل ولتحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية أيضا.

١٥- وتحقق نجاح كبير في مجال تدريب المعلمين بإعطاء المعلم مركزا جديدا سمح في خلال عشر سنوات (من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٦) بحصول أكثر من نصف عدد المعلمين الموظفين في المدارس العامة على تدريب جامعي. وفي الوقت ذاته، لم تعد رواتب المعلمين في أدنى فئات الرواتب المهنية، إذ ارتفعت بالأرقام الفعلية ارتفاعا كبيرا خلال هذا العقد.

١٦- ومع ذلك، ينبغي الاعتراف بأن مؤهلات المعلم لا تزال غير كافية في ضوء المتطلبات الاقتصادية الراهنة.

باء- خطة التنمية الوطنية ١٩٩٨-٢٠٠٢[١] "التغيير لبناء السلم"

١٧- إن الهدف الرئيسي من خطة التنمية ١٩٩٨-٢٠٠٢ هو بناء السلم. وتتمثل الوسيلة المقترحة لا في إشراك الحكومة في بناء مجتمع مؤيد للسلم فحسب، بل وفي إشراك الشعب الكولومبي بأسره. ويجب أن يرتكز هيكل التغيير لبناء السلم على أربعة أعمدة لن يكون لولاها سوى حلم. وهذه الأعمدة هي إنشاء دولة قابلة للاستمرار ومنفتحة على المشاركة؛ وإعادة بناء النسيج الاجتماعي؛ والمضي قدما بالتنمية جنبا إلى جنب مع السلم، وإعادة تشغيل محرك النمو الاقتصادي، أي العمل[٢]. وقد وضعت أربع استراتيجيات لتحقيق هذا الهدف.

(أ) الاستراتيجية الأولى تشمل إصلاح مؤسساتنا السياسية والحكومية لتوطيد الديمقراطية، وتعزيز الإدارة، وتعبئة المجتمع لتوجيه أنشطته في سبيل تحقيق أهداف مشتركة لصالح السلم والتنمية. وبمعنى آخر، يتعلق الأمر بالتحول إلى حكومة قائمة على المشاركة؛

(ب) الاستراتيجية الثانية هي استراتيجية لبناء السلم وهدفها هو تعزيز النسيج الاجتماعي باتخاذ المجتمع تعهدا أساسيا في مجالات التعليم والصحة والتغذية، ينعكس أساسا في منح الرعاية الملائمة لجميع أطفال وشباب البلد، دون أي استثناء؛

(ج) الاستراتيجية الثالثة للخطة هي استراتيجية تجمع بين التنمية والسلم. تشمل هذه الاستراتيجية أدوات وأولويات لبناء السلم الذي يفهم على أنه لا يشكل سياسة حكومية فحسب، بل وتعهدا من جانب المجتمع ككل. والهدف هو تعيين أنسب الأدوات لتعزيز عملية المفاوضات المؤدية إلى إنهاء النزاع المسلح، والأولويات القطاعية للتصدي للعوامل التي ينتج عنها تصاعد العنف. وتشمل الاستراتيجية الإصلاح السياسي ومجموعة من الإجراءات الداعمة للقطاعات والمجموعات والأقاليم التي تضررت بشدة بالعنف، كالزراعة والبيئة والأقليات الإثنية والعديد من المناطق الريفية أساسا في كولومبيا. وتنطوي الاستراتيجية أيضا على مكافحة الفساد وتعزيز العدالة والدفاع والأمن؛

(د) الاستراتيجية الرابعة هي استراتيجية إعادة تنشيط الإنتاج بتشجيع الصادرات والمنافسة الإقليمية. إن الأسواق الأجنبية هي أفضل ضمان للرخاء المستدام، وتشمل الخطة من ثم إجراءات عملية في قطاعات الهياكل الأساسية، والمناجم والطاقة، والصناعة، والتجارة والسياحة، سعيا لإعادة توجيه الإنتاج المحلي نحو الأسواق الخارجية. و يجب أن يصبح غزو هذه الأسواق هدفا وطنيا رئيسيا يسمح لنا بتوليد الوظائف التي نحتاج إليها. ويتسم هذا الهدف بأهمية بالغة للساحل الكاريبي الذي هو منطقة تكتسب فيها جميع استراتيجيات الخطة أهمية خاصة.

جيم- الاقتصاد الكولومبي في التسعينات

١٨- تواجه كولومبيا حاليا مشكلتين عويصتين هما النزاع المسلح والأداء الاقتصادي. ويمثل الفقر والعنف المظهرين الأساسيين للصراع الاجتماعي. وفي عام ١٩٩٧، كانت قوة إنفاق ٥٠ في المائة من الأسر تضعها تحت خط الفقر، بينما كان دخل اثنين من كل ١٠ كولومبيين أدنى من خط الفقر المدقع، مما يعني أن دخل قرابة ٨,٣ ملايين شخص لا يكفي لتغطية كلفة سلة من السلع الأساسية. ويفيد مسح لنوعية المعيشة أجري في هذا العام نفسه بأن نسبة السكان الفقراء، أي السكان الذين لا تلبى احتياجاتهم الأساسية[٣] هبطت من ٣٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٢٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٧، في حين انخفضت نسبة السكان دون خط الفقر المدقع من ١٣,٥ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٩ في المائة في عام ١٩٩٧[٤]. ويحتمل مع ذلك أن يكون الركود الذي شهده الاقتصاد الكولومبي في العامين الماضيين قد مس هذا التطور الذي تحقق تدريجيا على الجبهة الاجتماعية.

١٩- وتفاقمت آثار الصراع الاجتماعي بزعزعة الاقتصاد الكلي وتدني معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة. وفي عام ١٩٩٠، توازنت حسابات الاقتصاد الكلي أساسا بفضل ارتفاع سعر البن واكتشافات النفط في منطقة كوزيانا. وفي أوائل التسعينات، قامت كولومبيا بعملية إعادة هيكلة المؤسسات وتحديث الاقتصاد للمضي قدما بتدويل الاقتصاد. فنفذت إصلاحات على نطاق واسع كانت نتيجتها صدور الدستور الجديد في عام ١٩٩١، وتنظيم وتحديد أهداف اللامركزية، وانفتاح الاقتصاد، وإصلاح نظام الضمان الاجتماعي والصحة والمعاشات التقاعدية. ولم تستهدف الإصلاحات تحديث الدولة وتحقيق النمو الاقتصادي فحسب، بل كان الهدف منها أيضا هو توزيع الدخل على نحو أفضل والحد من أوجه التفاوت في الحصول على الخدمات الأساسية، وذلك بتعيين احتياجات أكثر قطاعات السكان ضعفا وبتركيز الخدمات على هذا القطاع.

٢٠- وتباطأ النشاط الاقتصادي نوعا ما في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٢ إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ٣,٣ في المائة، ومتوسط البطالة نحو ١٠,٥ في المائة. وخلال الفترة الممتدة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٥، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٣ في المائة، وهبطت البطالة إلى أرقام أحادية فوصلت إلى نسبة متدنية قدرها ٧,٦ في المائة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بارتفاع نسبة التوظيف إلى حد كبير. وبدا بذلك أن الاقتصاد قد تعافى نهائيا من أزمة الثمانينات وانعكست صحته على استعادة سوق العمل نشاطه. على أن دينامية النمو الاقتصادي قد تراجعت بعد عام ١٩٩٦ إذ لم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة ٢ في المائة خلال ذلك العام وبنسبة ٣,١ في المائة في عام ١٩٩٧. وفي عام ١٩٩٩، تضافر عدد من العوامل الداخلية والخارجية، مثل تضاؤل تدفقات رؤوس الأموال، وهبوط السعر العالمي للبن وإنتاجه محليا، والاتجاه نحو هبوط أسعار السلع الأساسية في السوق الدولية، والانهيار الهائل في الاستثمارات الخاصة، فواجه اقتصاد البلد أسوأ محنة شهدها منذ ٧٠ عاما إذ قدرت نسبة هبوط الناتج

المحـــلي الإجمالي بـ ٣,٥ في المائة. وكما كان متوقعا، فقد اقترن ركود الناتج المحلي الإجمالي في النصف الثاني من التسعينات بارتفاع معدل البطالة الذي تجاوز ٢٠ في المائة في المناطق السبع الرئيسية بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٢١- وتغطي البطالة ظاهرتين أساسيتين، إحداهما دورية والأخرى هيكلية. وتنشأ الظاهرة الأولى أساسا بفعل تـــدني معـــدل نمـــو الاقتصاد، وتنشـــأ الثانية من تفاوت العرض والطلب على مؤهلات اليد العاملة أو ملاءمتها الوظيفية[٥].

٢٢- ويعزى ارتفاع البطالة الدورية إلى ارتفاع درجة عدم يقين الجهات الاقتصادية الفاعلة نتيجة لعدم استقرار الاقتصاد الكلي الذي أدى في حالة كولومبيا إلى تباطؤ الاستثمار الخاص تباطؤا شديدا زاد من حدته ارتفاع كبير في معـــدلات الفائدة الحقيقية. أما العامل الآخر الذي كان له دور في الركود الاقتصادي فهو هبوط أسعار عدد كبير من الصادرات الكولومبية في الخارج، وخاصة أسعار السلع الأولية.

٢٣- وكـــان سبب اختلال ميزان الاقتصاد الكلي هو تفاقم العجز الضريبي الذي مارس ضغوطا على ارتفاع أسعار الفائدة وأدى إلى التشكك في مصداقية سياسة الحكومة لمقاومة التضخم، وهي السياسة التي لم تبدأ في تحقيق نتائجها إلا بعد ظهور اتجاهات الركود الشديدة في عام ١٩٩٩. ونتيجة للأزمة المالية الخارجية، ارتفعت أسعار الفـــائدة الخارجية ارتفاعا كبيرا أيضا، وهي أسعار لا يتحملها القطاع العام فحسب، بل والقطاع الخاص أيضا، وأدت في الوقـــت ذاته إلى فرض ضغوط قوية على سعر الصرف. وخضعت أسعار الفائدة لضغوط أخرى نتجت عن دفاع المصرف المركزي في كولومبيا (Banco de la Republica) عن نطاق سعر الصرف مما حمل المصرف في نهاية الأمر على التخلي عن نطاق سعر الصرف وعلى تعويم العملة بحرية.

٢٤- وتضـــررت حـــيازات النظام المالي بدورها بفعل ارتفاع أسعار الفائدة، وتقلصت بذلك الائتمانات التي أتيحت للقطاع الخاص. ومع ارتفاع كلفة الائتمان، ازدادت الأجور الفعلية وأثرت سلبا أيضا على توفير فرص العمل.

٢٥- وإجمـــالا، فقـــد أدت العوامل المشار إليها أعلاه إلى تباطؤ الاستثمار في مجالي الصناعة والتشييد، وهما قطاعـــان كانا قد ولدا طلبا كبيرا على اليد العاملة غير الماهرة خلال السنوات الخمس الأولى من العقد. فهبطت العمالة في هذين القطاعين بنسبة ٢,٨ و٣,٣ في المائة على التوالي بين عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٨.

٢٦- وبالإضافة إلى ذلك، حدث تغير كبير في نمط نمو الاقتصاد الكولومبي. ففي السنوات الأخيرة، شهد الناتج المحلي الإجمالي تحولا نحو قطاعات التعدين والطاقة والخدمات المالية، وهي جميعها قطاعات يتدنى فيها الطلب على اليد العاملة، في حين تدنت مشاركة قطاعي الزراعة والصناعة فيه.

٢٧- ورغم ما حققه نموذج التنمية في المراحل الأولى من إصلاحات وتحديث ودفع للاستثمارات، فقد عكس في السنوات الأخيرة عجز الحكومة عن تعزيز المساواة والترابط بين أفراد المجتمع، حيث تحول اهتمامه من منح الرعاية إلى تحسين وتطوير قدرته على إدارة أعماله. فلم تفلح الزيادة الكبيرة التي شهدها الإنفاق العام في التسعينات (الذي ولد عجزا ضريبيا للحكومة المركزية بنسبة ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨) في الحد من التفاوت والفقر فحسب، بل أدت إلى رفع مستويات الدين الداخلي والخارجي وإلى تضاؤل المدخرات الخاصة، مع تحفيز القطاعات المنتجة لسلع وخدمات غير قابلة للتسويق، على حساب القطاعات الموجهة نحو التجارة الدولية.

٢٨- وخلاصة القول، أن عقد التسعينات انتهى وكولومبيا تواجه آثار الأزمة الاقتصادية التي كانت أيضا ظاهرة إقليمية وعالمية. وتنفذ الحكومة الحالية سياسة اجتماعية للحد من التفاوت والفقر ولحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان بالتركيز على أكثر قطاعات السكان ضعفا. كما أنها تتخذ جميع التدابير الممكنة لتحسين أوضاع الاقتصاد الكلي واستئناف النمو الاقتصادي. ومع مراعاة هذه الأهداف، أعدت الحكومة خطة للتنمية الوطنية تتضمن الاستراتيجيات والبرامج اللازمة. على أن ما ينبغي أخذه في الاعتبار هو أن القيود المفروضة على أي زيادة جديدة في الإنفاق العام، وتواصل النزاع المسلح، وحالة العنف السائدة في البلد وأثر الأوضاع الخارجية، عوامل تحد من فرص تحقيق هذه الأهداف في الأجلين القصير والمتوسط.

١- المؤشرات الاجتماعية الديموغرافية

(أ) متوسط العمر المتوقع

٢٩- أحرزت كولومبيا تقدما كبيرا فيما يتعلق بارتفاع متوسط العمر المتوقع لأفراد شعبها. فمتوسط العمر المتوقع للرجال يبلغ حاليا ٦٤,٣ سنة وللنساء ٧٣,٢٤ سنة للنساء ويبلغ المتوسط الوطني ٦٨,٧٧ سنة. وتمثل هذه الأرقام زيادة كبيرة مقارنة بأرقام عام ١٩٨٥ التي كانت ٦٤,١٩ سنة للرجال و٧١,٠٦ للنساء، و٦٧,٦٢ سنة[٦] للمتوسط الوطني في ذلك الوقت.

٣٠- وفيما يلي أبرز السمات الرئيسية لاتجاهات الوفيات بين أفراد الشعب الكولومبي[٧]:

- انخفاض كبير في نسبة الوفيات بحسب نوع الجنس والسن؛

- التقدم المحرز في القضاء على الأسباب الرئيسية للوفيات العامة ووفيات الرضع مع انخفاض الاتجاه العام تدريجيا نتيجة لذلك؛

- آثار العنف الشديدة على الذكور البالغين من أفراد الشعب، لا سيما على الفئة العمرية ١٥-٤؛

- التغير في النمط العام للوفيات الذي يعكس تقدم البلد ووصوله إلى الأوضاع التي تشاهد عادة في المجتمعات ذات معدلات الوفيات المنخفضة التي تسجل فيها أدنى معدلات الوفيات بين الأطفال من ٥ إلى ٩ سنوات؛

- ارتفع أساسا متوسط العمر المتوقع للنساء الكولومبيات؛

- هناك فوارق كبيرة في معدلات الوفيات في البلد بين المناطق الأكثر تقدما والمناطق الأكثر حرمانا. و في بعض الحالات، وصل الفرق في متوسط العمر المتوقع إلى ١٠ سنوات؛

- يرجح أن يحقق البلد هدف وصول متوسط العمر المتوقع إلى ٧٠ سنة بحلول عام ٢٠٠٠.

(ب) الوفيات

٣١- قدرت نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر ب ٣٦ وفاة لكل ألف ولادة حية في عام ١٩٩٥. وقدر أن وفيات الرضع قد بلغت ٣٩ وفاة لكل ألف ولادة حية في عام ١٩٩٠ و٢٨ وفاة لكل ألف ولادة حية في عام ١٩٩٥[٨]. وتفيد الإحصاءات المتعلقة بوفيات الرضع التي وضعتها الإدارة الوطنية للإحصاءات بأن معدل الوفيات خلال الفترة الخمسية ١٩٩٤-١٩٩٩ كان ٣٣,٨ لكل ألف ولادة حية ، وأن هذا الرقم قد هبط في السنة الأخيرة إلى ٣٠,٢ لكل ألف ولادة حية. وما يفسر جزئيا هذه الزيادة بالنسبة لتلك التي حدثت في عام ١٩٩٥ هو تحسن وسائل تسجيل الإحصاءات المتعلقة بالأحوال المدنية، وإعادة تسجيل وفيات الأجنة قبل الولادة، وهي عملية كان قد تم التخلي عنها منذ عام ١٩٨٧. وتفيد تقديرات وزارة الصحة بأن معدل وفيات الرضع في عام ١٩٩٥ قد بلغ ٧٦ لكل ألف ولادة حية بين أفقر قطاعات السكان و٦١ لكل ألف ولادة حية عند السكان ذوى الدخل المنخفض. وهذا يعني أنه بالرغم من تحسن المتوسط الوطني، فقد كان هناك فرق كبير في المعدلات بين الفقراء وشديدي الفقر من السكان، مما يثبت بوضوح مدى ضعف هذه الفئة وضرورة اتخاذ تدابير لمساعدتها على سبيل الأولوية[٩].

٣٢- وتتفاوت معدلات وفيات الرضع تفاوتا كبيرا في كولومبيا بين المقاطعات المختلفة وبين المناطق الريفية والمناطق الحضرية بسبب شدة تفاوت الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية والثقافية. فمعدل وفيات الرضع في المناطق الريفية كان ضعف مثيله في المناطق الحضرية في عام ١٩٩٣ (كان الرقمان ٥٤ في المائة و٢٧,٢ في المائة)[١٠]. وفيما يتعلق بالمقاطعات، فيتراوح الفرق بين ٥٠ لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية في تشوكو ونارينيو وكاوكا وبين ٣٠ لكل ١ ٠٠٠ ولادة حية في المقاطعات الجديدة في بوغوتا وفالي وأنطيوكيا للعام نفسه.

٣٣- ومن أهم أسباب وفيات الرضع الأمراض حول فترة الولادة، تليها الالتهابات الرئوية، وأمراض الإسهال الحاد، وسوء التغذية، والأمراض الخلقية والحوادث. أما بالنسبة للإحصاءات المتعلقة بوفيات الأطفال بين خمس وتسع سنوات، فالسبب الأول هو الرضخ الناتج عن العنف أو الحوادث، تليه الأمراض المعدية والاستقلابية والخلقية.

(ج) وفيات الأمومة

٣٤- هبطت وفيات الأمومة، في ظرف ٨ سنوات، من متوسط ١١٩,٨ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية في عام ١٩٨٦ إلى متوسط ٧٨,٢ في عام ١٩٩٤، أي بنسبة ٣٥ في المائة خلال تلك الفترة[١١]. وتخفي هذه المعدلات وجود فوارق كبيرة بين المناطق والمجموعات الاجتماعية الاقتصادية. إذ لا تزال معدلات وفيات الأمومة في المنطقة المطلة على ساحل المحيط الهادئ أعلى مثلا بثلاث مرات من المتوسط الوطني وأعلى بتسع مرات من المعدلات المسجلة في منطقة ميدلين الكبرى (٧٢ لكل ١٠٠ ٠٠٠ ولادة حية)[١٢].

٣٥- وأهم سبب تعزى إليه وفيات الأمومة في كولومبيا هو السمدمية (٣٨ في المائة)، يليها الإجهاض (١٦ في المائة)، ثم نزيف الدم (١٥ في المائة)، ومضاعفات الولادة (١٥ في المائة)، والمضاعفات النفاسية (١٠ في المائة) وغير ذلك من مضاعفات الحمل (٦ في المائة)[١٣].

٣٦- وعلى مستوى البلديات، تتفاوت معدلات وفيات الأمهات تفاوتا كبيرا وفقا للأوضاع الاجتماعية الثقافية المحلية. وفي الوقت الحاضر، تسجل ١١٤ بلدية في البلد معدلات وفيات تتجاوز المتوسط الوطني بثلاث مرات، وهناك ٣٧٠ بلدية يرتفع فيها معدل الوفيات عن المتوسط. وأكثر النساء تضررا هن اللاتي يقعن في الفئة العمرية ٢٥-٢٩ سنة.

٣٧- وتحتاج عدة مناطق ومجموعات في البلد إلى أن تتخذ إجراءات لصالحها على سبيل الأولوية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وأفادت دراسة أجرتها إدارة علم الأوبئة بوزارة الصحة[١٤]، بأن وفيات الأمومة إما شديدة الارتفاع وإما أنه لم يتم رصدها على النحو الصحيح خلال الأعوام الخمسة الماضية في ٢٥٠ من بلديات البلد، مما يفسر تحديد هذه البلديات بالذات على أنها مناطق ترتفع فيها درجة الخطورة وتحتاج إلى اتخاذ إجراءات لصالحها على سبيل الأولوية لخفض معدلات الوفيات وتحسين رصد ومراقبة الصحة الجنسية والإنجابية.

(د) سوء التغذية

٣٨- يلاحظ عموما أن حالة تغذية الأطفال قد تحسنت تحسنا طفيفا خلال الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٥[١٥].

٣٩- وفيما يلي الأنواع المختلفة لسوء التغذية:

(أ) سوء التغذية المزمن (المفضي إلى تأخر النمو). كانت النسبة ١٦,٦ في المائة في عام ١٩٨٦، وهبطت إلى ١٥ في المائة في عام ١٩٩٥. ويفيد التصنيف بحسب المناطق أن طفلا من كل خمسة أطفال تقريبا يعاني من سوء تغذية مزمن في المناطق الريفية بالبلد مقارنة بطفل من كل ثمانية في المناطق الحضرية؛

(ب) سوء التغذية الحاد (النحافة الشديدة بالنسبة للطول). كانت النسبة ٢,٩ في المائة في عام ١٩٨٦، وهبطت إلى حوالي النصف (١,٤ في المائة) بحلول عام ١٩٩٥. ويفيد التصنيف بحسب المناطق أن سوء التغذية الحاد منتشر في منطقة المحيط الهادئ حيث يتضاعف عدد الأطفال الذين يعانون من هذا النوع من سوء التغذية نحو خمسة أضعاف؛

(ج) سوء التغذية العام (قلة الوزن بالنسبة للسن ونوع الجنس). كانت هذه النسبة تبلغ ١٠,١ في المائة في عام ١٩٨٦ وهبطت إلى ٨,٤ في المائة بحلول عام ١٩٩٥. ورغم أوجه التحسن هذه، فإن أكثر السكان معاناة من ظاهرة نقص الوزن هم سكان منطقتي المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ والمناطق الفرعية في ساحل المحيط الهادئ والمناطق الريفية، حيث يصل العجز إلى نسبة كبيرة قدرها ١٧ في المائة.

٢- آفاق المستقبل لكولومبيا

٤٠- تواجه كولومبيا تحديات رئيسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر ومن مستويات البطالة المرتفعة، وتحسين مركزها التنافسي، وفوق كل هذا استعادة وحدتها الاجتماعية وإصلاح نسيجها الاجتماعي اللذين يشكلان دون شك العمودين الرئيسيين لبناء السلم.

٤١- ويرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بنمو الصادرات، من جهة، ومن جهة أخرى، بنوعية التعليم، وتراكم رأس المال البشري، وتطور التكنولوجيا والبحوث. ومن الأهداف الأساسية التي تصبو إليها خطة التنمية الوطنية ١٩٩٨-٢٠٠٢ عودة الاقتصاد الكولومبي إلى مسار النمو المستدام الذي يتجاوز ٥ في المائة في السنة، وتعزيز رأس المال البشري. وهذا لا يعني تحسين نوعية التعليم وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس ورفع متوسط فترة تعليم جميع الكولومبيين فحسب، بل وإعداد قوة العمل للاستجابة للتقدم ولمتطلبات نظام الإنتاج والحاجة إلى خفض البطالة. ونظرا إلى العلاقة بين تفاوت الدخل ودرجة التعليم، فإن الأمل معقود أيضا على زيادة إمكانيات الحصول على التعليم ومن ثم الحد من حالات التفاوت والفقر في البلد.

٤٢- ويبين تصاعد اتجاه الإنفاق الاجتماعي في العقد الأخير أن زيادة الإنفاق الاجتماعي كنسبة من إجمالي الإنفاق الوطني ليست كافية بمفردها. فعوامل الكفاءة والإشراف على الإدارة العامة، وتوسيع نطاق اللامركزية

بتحديد اختصاصات ومسؤوليات كل السلطات الإقليمية المختلفة تحديدا واضحا، وتحقيق التنسيق بين القطاعات لتنفيذ البرامج والموارد، وشفافية الإجراءات المتخذة والمشاركة والتعبئة الاجتماعيتين، كلها شروط أساسية مسبقة لكي يحقق الإنفاق على القطاعات الاجتماعية غرضه المتمثل في تحسين ظروف معيشة السكان.

٤٣- على أنه لا يكفي لمواجهة هذه التحديات الحفاظ على رأس المال الطبيعي والمادي والبشري وزيادته وتعزيزه. فقد أثارت مستويات الفقر والتفاوت في البلد الحاجة إلى بذل جهود حقيقية لاكتساب شكل آخر من أشكال رأس المال هو رأس المال الاجتماعي. والأمل معقود على أن يؤدي تكوين رأس المال هذا إلى زيادة المشاركة الشعبية، وبعث الثقة بالدولة، وتشجيع الإجراءات المشتركة والجماعية لتحسين الكفاءة في تنفيذ المشاريع. وبمعنى آخر، ينبغي أن يتمثل الهدف في إشراك الأفراد والجماعات والمنظمات المدنية في الأعمال والمشاريع المشتركة التي ستعود نتائجها بالنفع على الجميع. فالخبرة الدولية لا تبين أهمية رأس المال الاجتماعي بالنسبة للنمو فحسب، بل وأثره الإيجابي أيضا على رأس المال البشري.

دال- العنف في كولومبيا

٤٤- اشتد العنف، كما يعبر عنه معدل القتل، وانتشر على نطاق أوسع في سائر أنحاء البلد بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٨. وارتفع مؤشر العنف هذا ارتفاعا كبيرا طوال تلك الفترة في نصف بلديات البلد تقريبا. وخلال العام الماضي، قدر معدل القتل بـ ٦٠ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ فرد.

٤٥- ووفقا لدراسة أجرتها البعثة الاجتماعية[١٦] التابعة للإدارة الوطنية للتخطيط، سجلت البلديات التي ازداد فيها العنف معدل قتل بلغ ٩٤ لكل ٠٠٠ ١٠٠ فرد في عام ١٩٩٣، أي بزيادة نسبتها ٣٦ في المائة عن المتوسط المسجل في البلديات التي لم يزدد فيها العنف. وبلغ معدل القتل في هذه البلديات ٦٩ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ فرد، وهو على أي حال معدل أعلى بمقدار ثلاثة أضعاف عن المتوسط المسجل في بلدان أمريكا اللاتينية. وينبغي أخذ النقاط التالية في الاعتبار.

٤٦- ونظرا إلى عدد جرائم القتل، يميل المرء إلى الاعتقاد أن الإجرام أسوأ حالا في المناطق الحضرية، ولكن الإحصاءات تفيد بأن العنف لا يتركز في المناطق الحضرية الرئيسية، وإنما يتوزع على سائر أنحاء البلد.

٤٧- وهناك نظرية معتادة تقول إن أوضاع الفقر توفر أرضا خصبة للعنف. على أن نتائج الدراسة تبين أن ليست هناك صلة إيجابية بين معدل القتل وارتفاع مستويات الفقر. وإنما هناك صلة مباشرة بين معدل القتل والثراء لكل مجموعة من مجموعات البلديات ولكل المجموعات بشكل عام. وبمعنى آخر، أن من الأرجح تطويق العنف في البلديات التي تتيح إمكانيات جديدة للثراء.

٤٨- وإذا كانت الصلة تبدو عكسية بين الفقر ودرجة العنف، فهي مباشرة بين التفاوت[١٧] والعنف. فأثر زيادة التفاوت في مجموعة يزداد فيها العنف يعادل عشرة أضعاف مثيله في مجموعة يتناقص فيها العنف.

٤٩- وهناك نتيجة أخرى مثيرة للاهتمام هي الصلة العكسية بين العنف ورأس المال البشري الذي يتم قياسه بمتوسط عدد سنوات تعليم أفراد الأسرة. فالبلديات التي يرتفع فيها مستوى رأس المال البشري هي التي تتدنى فيها، في المتوسط، معدلات العنف. وارتفاع متوسط مستوى التعليم بنسبة ١ في المائة يخفض نسبة القتل فيما يبدو بمعدل ٣,٥ في المائة في المجموعة التي يزداد فيها العنف، وبنسبة ٣ في المائة في جميع أنحاء البلد. ويؤيد هذه الفكرة السيد خوان لويس لوندونيو (١٩٨٨)[١٨] الذي استنتج أن واحدا من أكبر العوامل المرجحة للعنف هو تدني مستوى التعليم.

٥٠- ويسمح التحقق التجريبي من بعض النظريات المتعلقة بالعوامل المرتبطة بالعنف بالتوصل إلى النتائج التالية:

- تزداد احتمالات عودة العنف في القطاعات أو المناطق التي تزداد فيها إمكانيات الثراء ويضعف فيها حضور الدولة. على أن الفقراء هم الضحايا الرئيسيون في المناطق وجماعات السكان التي ترتفع فيها مستويات العنف؛

- إن أوجه التفاوت القائمة التي تحمل الأفراد والأسر على بذل جهود مضنية لبلوغ أوضاع معيشية مقبولة تحبذ عودة العنف؛

- إن وجود المجموعات المسلحة عامل يولد العنف.

٥١- وقد تم أيضا تعيين بضعة عناصر إيجابية يمكن أن تتيح إمكانيات لالتماس حل لهذه المشكلة.

ثانيا- الحق في تقرير المصير (المادة ١)

٥٢- انظر تقرير كولومبيا السابق.

ثالثا- تدابير تستهدف تنفيذ الحقوق المعترف بها في العهد تنفيذا فعالا - القيود (المواد ٢ و٣ و٤ و٥)

ألف- الإنفاق الاجتماعي ١٩٩٠-١٩٩٧[١٩]

٥٣- خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٧، تضاعفت تقريبا نسبة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للإنفاق الاجتماعي من ٨,٢١ في المائة إلى ١٥,٢١ في المائة.

٥٤- وتمشيا مع دستور عام ١٩٩١، ازدادت نسبة الإنفاق الاجتماعي في إجمالي نفقات الدولة من ٢٧ في المائة إلى ٤٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧.

٥٥- ونتيجة للجهد الكبير الذي بذل في القطاع الاجتماعي خلال عقد التسعينات، انتقلت كولومبيا التي كان الإنفاق الاجتماعي متواضعا فيها في بداية العقد مقارنة بالبلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية وأدنى من المتوسط للمنطقة، إلى مجموعة البلدان التي ترتفع فيها مستويات الإنفاق الاجتماعي وتجاوزت المتوسط الإقليمي.

٥٦- وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، أعطيت الأولوية لقطاعي الصحة والإسكان حيث تضاعف الإنفاق فيهما ثلاث مرات، ثم إلى مجالات التضامن الاجتماعي وإمدادات المياه وغير ذلك من الخدمات حيث تضاعف الإنفاق فيها مرتين. واستحوذ قطاع التعليم على ٥٠ في المائة من الإنفاق الاجتماعي، ولكن معدل نموه ظل أدنى من معدل نمو إجمالي الإنفاق .

٥٧- ورجحت بذلك كفة الإنفاق الاجتماعي لصالح قطاع الصحة، وتناقص مقدار الإنفاق على قطاع التعليم بنفس النسبة. ففي حين كانت نسبة الإنفاق الاجتماعي تبلغ ٣٨ في المائة في قطاع التعليم و ١٥ في المائة في قطاع الصحة في عام ١٩٩٠، انعكس هذا الاتجاه بحلول عام ١٩٩٧ حيث لم يعد ينفق على التعليم سوى ٢٩ في المائة و٢٤ في المائة على الصحة.

٥٨- وعلى صعيد التشريع، أكد القانون رقم ٩٣/٦٠ التحول الجديد في الإنفاق لصالح القطاعات الاجتماعية رهنا بسياسة تركز على تخصيص الموارد وتفويض الاختصاصات، وتقلل إلى أدنى حد تمويل الاستثمارات القطاعية في الأقاليم من إيرادات الضرائب الوطنية وتمنح حوافز ضريبية للاستثمار في قطاعي التعليم والصحة. وترد معلومات أكثر تفصيلا بشأن هذا الموضوع في جزء لاحق من هذا التقرير.

باء- توزيع الإنفاق الاجتماعي العام بحسب مستوى الدخل

١- الصحة

٥٩- يمكن تجزئة الإنفاق العام على الصحة وفقا لنوع الخدمات الصحية التي تقدمها مؤسسات الدولة للأشخاص المؤمن عليهم بموجب نظام الصحة المدعم. وبموجب النظام الكولومبي، يجوز للأفراد اللجوء إلى مستشفيات الدولة ودفع مقابل الخدمات التي يحصلون عليها فيها. ويوزع الإنفاق الإجمالي على الرعاية التي تقدم في المستشفيات بمزيد من المساواة بين الطبقات الخمس لأن العمليات الجراحية الأكثر تعقيدا تجري في المستشفيات الجامعية التي تديرها الدولة. وفي مجال رعاية الأمومة، يكون الإنفاق لصالح المجموعات ذات الدخل المنخفض، ويرجع ذلك جزئيا إلى زيادة عدد الأطفال في المتوسط عند المجموعة الأكثر فقرا، وجزئيا لأن الأشخاص الأكثر ثراء يفضلون اللجوء إلى المرافق الخاصة. ويزداد طلب الأشخاص المنتمين إلى الطبقات الأعلى في الخميسات على خدمات طب الأسنان والجراحة والعلاج النفساني، ويتركز الإنفاق في هذا المجال على هؤلاء الأشخاص لأن خطة الصحة الإلزامية لا تشمل الخدمات الأكثر كلفة والأقل ضرورة مثل تقويم الأسنان، أو الجراحة اللدنية أو غير ذلك من الخدمات.

٢- التعليم

٦٠- يوزع الإنفاق على التعليم الأساسي توزيعا تدريجيا، أي أن المجموعات الأقل دخلا تتلقى نسبة أكبر من الإنفاق العام، خاصة في مرحلة التعليم الابتدائي. وفي حالة التعليم الأعلى، يوزع الإنفاق توزيعا تنازليا بقدر تركزه على الطبقات الأعلى دخلا في الخميسات: تلتحق نسبة ٤٠ في المائة من الأشخاص المنتمين إلى الطبقات الأعلى دخلا في الخميسات بالمدارس العامة رغم إمكانياتها التي تسمح لها بالالتحاق بالمدارس الخاصة. ولا يلتحق بالجامعات سوى ١٢ في المائة من أفقر ٤٠ في المائة من السكان، ومن هذه النسبة، تلتحق ٦٠ في المائة بالجامعات الخاصة وتدفع رسوم تعليمها فيها.

٣- الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية الأساسية[٢٠]

٦١- خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧، تضاعف الإنفاق الوطني على الخدمات الاجتماعية الأساسية بدولارات عام ١٩٩٦. ففي حين كان الإنفاق على الفرد يبلغ ٦٣ دولارا أمريكيا في بداية التسعينات، وصل هذا المبلغ إلى ١٥٣ دولارا أمريكيا بحلول عام ١٩٩٧ نتيجة ارتفاع إجمالي الإنفاق وزيادة نسبته على المجال الاجتماعي. وارتفعت هذه النسبة من إجمالي الإنفاق من ١٢,٣٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٦,٠٧ في المائة في عام ١٩٩٧. وكنسبة من الإنفاق الاجتماعي، ازداد الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية من ٤١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

٦٢- ويستحوذ قطاع التعليم الأساسي على أعلى نسبة في المتوسط من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية حيث بلغ ٥٩,٦٠ في المائة في المتوسط، تليه الرعاية الصحية الأولية بنسبة ١٨,٣٢ في المائة، ثم التغذية بنسبة ١٤,٣٦ في المائة ثم تنظيم الأسرة بنسبة ٣,٢٣ في المائة.

٤- تشكيل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية

(أ) التعليم الأساسي

٦٣- في عام ١٩٩٠، بلغ إنفاق الدولة على التعليم الأساسي للفرد ٣٩ دولارا أمريكيا (دولارات عام ١٩٩٦)، ووصل إلى ٧١ دولارا أمريكيا في عام ١٩٩٧. ونتجت هذه الزيادة أساسا عن سياسة اللامركزية التي شرعت كولومبيا في تطبيقها بنقل إدارة خدمات التعليم إلى السلطات المحلية ما مع يناظرها من موارد مالية. وارتفعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي أنفقت على التعليم من ١,٨ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٧. وكانت الاتجاهات مختلفة في السنوات الأخيرة في مجالي الصحة والتعليم؛ ففي حين تناقص الإنفاق على التعليم تناقصا تدريجيا من عام ١٩٩٣ وما بعده، ارتفع الإنفاق على الصحة بأكثر من ٥٠ في المائة في نفس الفترة بتطبيق القانون الجديد للضمان الاجتماعي (القانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٩٣).

(ب) الصحة الأساسية

٦٤- تضاعف الإنفاق على الرعاية الصحية الأساسية للفرد أربعة أضعاف بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٧. وارتبطت هذه الزيادة بتطبيق القانون رقم ١٠٠ والقواعد الدستورية. وكان الإنفاق يبلغ ١٠ دولارات أمريكية في عام ١٩٩٠، ووصل إلى ٩ دولارات في عام ١٩٩٢، ولكنه تعدى ٤١ دولارا أمريكيا في عام ١٩٩٧.

٦٥- وتضاعفت نسبة إجمالي إنفاق الحكومة على الصحة الأساسية ضعفين من ٢ في المائة إلى ٤ في المائة، وارتفعت كنسبة من الخدمات الاجتماعية الأساسية من ١٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٦. وتنعكس هاتان النسبتان في نسبة الناتج المحلي الإجمالي التي خصصت للقطاع وازدادت من ٠,٥٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١,٨٧ في المائة في عام ١٩٩٧.

(ج) المياه والإصحاح

٦٦- ازداد الإنفاق على المياه والإصحاح باطراد من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧. فازداد الإنفاق على الفرد من ٢,٨٥ دولار أمريكي في عام ١٩٩٠ إلى ٩,٨٦ دولارات أمريكية في عام ١٩٩٧. وارتفعت نسبة الإنفاق العام على المياه والإصحاح من ٠,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١,٣ في المائة في عام ١٩٩٧.

(د) السياسات الضريبية من أجل التنمية الاجتماعية

٦٧- في عام ١٩٩٣، أظهر نظام الضمان الاجتماعي علامات تدهور وتفاوتا اجتماعيا. ولم يكن النظام يغطي سوى ٢١ في المائة من السكان، مقارنة بمتوسط ٤٥ في المائة لمنطقة أمريكا اللاتينية ككل. وكانت الخدمات التي يقدمها أكثر من ١ ٠٠٠ مؤسسة للرعاية الاجتماعية في البلد غير ملائمة وغير فعالة بكل وضوح، ربما زاد الأمر سوءا، أن النظام كان يعاني من عجز مالي شامل.

٦٨- ولتحسين الحالة، أجرى البلد إصلاحات جذرية في نظامي الصحة والمعاشات التقاعدية بإصدار القانون رقم ١٠٠ في عام ١٩٩٣. وبفضل هذا الإصلاح، وإزاء الحاجة إلى توسيع نطاق شمول النظام، ازدادت موارد قطاع الصحة بزيادة الاشتراكات فيها بنسبة ١٢ في المائة. وفي الوقت نفسه، أنشئ صندوق الضمان الصحي والتضامن لدعم طالبي الرعاية، بمن فيهم السكان الأصليون، مع توفير الرعاية للمشردين، وضحايا حوادث السير والكوارث الطبيعية أو ضحايا الإرهاب، فضلا عن إدارة برامج تعزيز الصحة والوقاية الصحية.

٦٩- وفيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية، أتاح الإصلاح زيادة الإيرادات بزيادة الاشتراكات من ٨ في المائة إلى ١٣,٥ في المائة. واعتبارا من عام ٢٠١٤ وما بعده، سيرتفع سن تقاعد النساء من ٥٥ إلى ٥٧ عاما وسن تقاعد الرجال من ٦٠ إلى ٦٢ عاما.

٧٠- واعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، أصبح النظام العام للمخاطر المهنية يغطي موظفي القطاعين العام والخاص.

٧١- وفي عام ١٩٩٣، أصبحت الاختصاصات والموارد الضريبية توزع بشكل جديد بموجب القانون رقم ٦٠ بين الدولة والسلطات الإقليمية على أساس مفهوم اعتمادات الضريبة وتخصيص حصة من الإيرادات الوطنية الجارية للبلديات.

٧٢- وتمثل اعتمادات الضريبة النسبة المئوية من الدخل الوطني الجاري التي يتم تحويلها إلى المقاطعات، ومنطقة العاصمة بوغوتا والمناطق الخاصة في كرتاخينا وسانتا مارتا وبرانكويلا، للإنفاق على الخدمات العامة للتعليم والصحة. وبحلول العام المالي ١٩٩٦، بلغت اعتمادات الضريبة هذه ٢٤,٥ في المائة من الإيرادات الوطنية الجارية، بعد أن شهدت فترة نمو مطرد منذ أن بدأ تطبيق النظام في عام ١٩٩٤ عندما كانت هذه الاعتمادات تبلغ ٢٣ في المائة من الإيرادات الجارية.

٧٣- وتوزع اعتمادات الضريبة على الأقاليم على أساس معايير مثل عدد المستفيدين والمستفيدين المحتملين من خدمات التعليم والصحة، وعلى أساس مؤشر الاحتياجات الأساسية غير الملباة ودخل الفرد في الإقليم، وتوزع نسبة مئوية بالتساوي على جميع الكيانات الإقليمية.

٧٤- ويخصص ما لا يقل عن ٦٠ في المائة للتعليم و٢٠ في المائة للصحة العامة من إجمالي الاعتمادات التي تحصل عليها كل مقاطعة أو كل منطقة.

٧٥- وتوجه الموارد الضريبية المستمدة من حصة البلديات في الإيرادات الوطنية الجارية لتمويل أنشطة في قطاعات التعليم، والصحة، والإسكان، والعدل، والتربية البدنية، والترفيه، والرياضة والثقافة، فضلا عن المنح التي تقدم للتمويل المشترك لشراء العقارات، في جملة أنشطة أخرى.

٧٦- وبموجب القانون رقم ٦٠ لعام ١٩٩٣، ترتفع حصة البلديات من ١٥ في المائة من الإيرادات الوطنية الجارية في العام المالي ١٩٩٤ إلى ٢٢ في المائة للعام المالي ٢٠٠١.

٧٧- ويراعى في توزيع الإيرادات الوطنية الجارية درجة الفقر النسبي في كل بلدية، وعدد السكان الذين لم تلب احتياجاتهم الأساسية، وعدد السكان في كل بلدية كنسبة من إجمالي عدد سكان البلد والكفاءة المالية لكل إدارة محلية.

٧٨- ويقضي القانون رقم ٣٤٤ لعام ١٩٩٦ بأن تعتمد السلطات الإقليمية خططا لتوسيع التغطية بالخدمات الصحية، وتحسين نوعية إدارة هذه الخدمات، وتحويل تمويل الخدمات من نظام العرض المدعم إلى نظام الطلب المدعم ليزداد تركيز الخدمات الصحية على القطاعات الفقيرة والضعيفة من السكان.

٧٩- ولهذا السبب نفسه، نص القانون على زيادة استخدام اعتمادات الضريبة والإيرادات التي تحول إلى السلطات الإقليمية، رهنا باستقطاع بعض المبالغ، لدعم الطلب وفقا لعملية تدريجية تمثل مبدئيا ١٥ في المائة في عام ١٩٩٧ لتصل إلى ٦٠ في المائة في العام المالي ٢٠٠٠.

(هـ) الوسائل الجديدة لتمويل البرامج الاجتماعية

٨٠- أتاح مفهوم التضامن الذي تجسد في الصندوقين (صندوق الضمان والتضامن الصحي وصندوق التضامن مع المتقاعدين) اللذين تم إنشاؤهما لهذا الغرض بموجب القانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٩٣، حصول مجموعات من السكان على الضمان الاجتماعي، حيث لم يكن لها حتى ذلك الوقت أي نصيب مما تقدمه الدولة من منافع.

٨١- و يمثل صندوق الضمان والتضامن الصحي، الخاضع لنظام الصحة والضمان الاجتماعي، حسابا ائتمانيا مفتوحا لدى وزارة الصحة يديره رجل إداري ليست له شخصية قانونية ولا ملاك تابع له. ويضم هذا الصندوق الحسابات الفرعية التالية:

- حساب تعويض داخلي للنظام الضريبي: هذه هي الوسيلة التي تخصم بها من الإيرادات الضريبية الموارد التي يقرها النظام الضريبي لمؤسسات الرعاية الصحية لضمان توفير الخدمات الصحية لأعضائها ولغيرهم من المستفيدين؛

- حساب التضامن في نظام إعانات الصحة: يستهدف منح الفقراء والضعفاء إمكانية الانضمام إلى الخطة المدعمة في نظام الصحة والضمان الاجتماعي؛

- حساب تعزيز الصحة: يعتبر بمثابة وسيلة لتمويل أنشطة في مجالات الصحة والتعليم والإعلام وتعزيز الصحة فضلا عن الوقاية الثانية والثالثة من الأمراض؛

- حساب التأمين من الكوارث وحوادث السير: يستهدف كفالة الرعاية الكاملة للضحايا الذين أصيبوا بإصابات بدنية كنتيجة مباشرة لحوادث السير، أو لأعمال الإرهاب أو للكوارث؛

- من أجل تمويل التعليم والصحة من خلال نظام اعتمادات الضريبة، أنشئ نظام يستخدم مجموعة من المتغيرات لحساب تحويلات إيرادات الضريبية بإدخال عوامل مرجحة تراعي الاحتياجات الإقليمية، وكفاءة الخدمات والقدرة على تحصيل الأموال محليا. والهدف من هذا النظام هو توزيع الموارد على الأقاليم بمزيد من الكفاءة؛

- أنشئ صندوق التضامن مع المتقاعدين بموجب المادة ٢٥ من القانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٩٣ لدعم الاشتراكات التي يدفعها للنظام العام للمعاشات العمال المأجورون أو المستقلون من القطاعين الريفي والحضري ممن ليست لديهم الإمكانيات الكافية لدفع اشتراكاتهم بالكامل. ويمول الصندوق من اشتراكات إضافية نسبتها ١ في المائة تفرض على رواتب المشتركين في النظام العام للمعاشات الذين يعادل وعاء اشتراكهم أربعة أمثال الحد الأدنى القانوني للراتب الشهري أو يزيد عليه، إضافة إلى أية إيرادات مالية من فوائض السيولة.

(و) شبكة التضامن الاجتماعي

٨٢- تمثل شبكة التضامن الاجتماعي جزءا من استراتيجية وطنية لمكافحة الفقر. وتقوم هذه الاستراتيجية على الاعـــتراف بأن فوائد النمو الاقتصادي لم تسفر عن رفع مستوى معيشة أغلبية الشعب الكولومبي. ولذلك ينبغي تكملة السياسة الاجتماعية بأعمال اجتماعية مباشرة يستفيد منها حصرا أفقر وأكثر قطاعات سكان البلد ضعفا.

٨٣- ولأغـــراض هـــذه الاستراتيجية، يعرف الفقر بمعنى واسع لا يشمل قلة الخدمات أو قلة فرص الارتزاق فحســـب، بـــل وعدم قدرة الجماعات على الدفاع عن مصالحها، وإبداء احتياجاتها في شكل اقتراحات، وتنظيم نفسها وحشد أفرادها حول هذه الاقتراحات بحثا عن حلول.

٨٤- وفي ضـــوء هـــذه الاستراتيجية، اتجه عمل الشبكة في البداية إلى رعاية القطاعات الضعيفة من السكان بإشراكها في البرامج المختلفة وفي عمليات المشاركة الاجتماعية باعتبار ذلك نهجا أساسيا للتغلب على الفقر.

٨٥- وعمدت الشبكة منذ إنشائها إلى أن تكون جزءا لا يتجزأ من سياسة الدولة الاجتماعية سعيا لأن تكمل لا أن تحـــل محل برامج التعليم والصحة والضمان الاجتماعي والإسكان، وذلك باستخدام أدوات جديدة لتنفيذ السياسة الاجتماعية. وتقوم بتنفيذ برامج الشبكة في معظم الأحيان مؤسسات وطنية مختلفة، في حين أن وظيفتها هي أساسا تيسير انضمام السكان المستهدفين إلى الاستراتيجيات والبرامج القطاعية القائمة[٢١].

٨٦- ووفقـــا لاســـتراتيجية وضع الاستثمارات الاجتماعية موضع التنفيذ في أمريكا اللاتينية، أنشئت الشبكة كبرنامج انتقالي ينكمش نطاقه مع تحقيق الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية النتائج المتوخاة منها. على أن شدة الأزمـــة الاجتماعية التي شهدها البلد لم تسمح للشبكة بتخفيض أنشطتها حتى الآن، بل وولدت مجالات جديدة للتدخل مثلا لصالح الذين شردهم العنف.

٨٧- ووضـــعت الشبكة نموذجا للإدارة ركز الاستثمارات على القطاعات الضعيفة باستحداث أدوات لجمع وتحليل مؤشرات الضعف. ومع مراعاة مبدأ المشاركة ومن أجل تعزيز الاندماج الاجتماعي، شجع نموذج الإدارة هذا على اختيار المشاريع والمستفيدين بشكل متضافر مع تعزيز مشاركة ورقابة المجتمع في وضع المشاريع وتنفيذها ورصدها.

٨٨- ولكي تعود الشبكة بالنفع على السكان المستهدفين، فقد ركزت عملها على ١٤ برنامجا جمعت في ثلاثة مجالات عمل في إطار السياسة الاجتماعية وتم تحديدها وفقا لأهداف استراتيجية.

٨٩- وانصبت أولويات الشبكة للاستثمار في رأس المال الاجتماعي لزيادة توليد الدخل على تهيئة فرص لوظائف تتيح مؤهلات ومنافذ لإنجاز مشاريع مستدامة، وعلى أشكال بديلة للنهوض بالأوضاع الاجتماعية وتحسين التدريب المهني لصالح السكان الذين يعيشون في ظل أوضاع بالغة الهشاشة.

٩٠- ولئن كانت شبكة التضامن قد أفلحت في البداية في تطبيق نموذج إداري ناجح مكنها من تركيز أنشطتها على القطاع الضعيف من السكان، فإنها لم تتصد في الواقع للعوامل الهيكلية ذات الصلة بالفقر والضعف، ولم تبذل جهدا لفهم جذور التمييز. ونتيجة لذلك، كان أثرها محدودا على الإدماج الاجتماعي.

٩١- ويرد أدناه سرد ووصف لعدد من برامج الشبكة:

- برنامج دعم الأغذية للأطفال في دور الرعاية الأسرية المجتمعية: إن الهدف من هذا البرنامج الاجتماعي لشبكة التضامن هو تحسين الأوضاع الغذائية لصالح ٠٠٠ ٨٩٠ فتى وفتاة يعيشون في دور الرعاية الأسرية المجتمعية. وخلال الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٨، بلغت جملة الاستثمارات ٥٩٠ ١٩٢ مليون بيزو. وامتد البرنامج ليشمل ٨٤٨ ٦٥ دارا مجتمعيا ترعى ٧٢٠ ٩٨٧ طفلا؛

- البرنامج الريفي للدعم الغذائي: يستهدف برنامج الشبكة هذا المساعدة على تحسين أوضاع معيشة أطفال الريف دون السابعة من العمر، خاصة الذين يعانون من سوء التغذية، باتخاذ إجراءات في مجالات الصحة والغذاء والتعليم. وخلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨، استثمرت مبالغ في حدود قدرها ١٢٥ ٢٥ مليون بيزو لصالح نحو ٠٠٠ ٩٥ طفل. ومن الإنجازات الرئيسية التي حققها البرنامج مساعدة السكان الذين لم تهتم بهم برامج أخرى والاستجابة من ثم مباشرة لاحتياجات ٠٠٠ ٩٥ فتى وفتاة في المناطق الريفية؛

- برنامج الإسكان في المناطق الحضرية: إن هذا البرنامج تنفذه الشبكة لإعانة الأسر على الإسكان. وقد كلف ٣٩٨ ٢٤٨ مليون بيزو بين عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٨ وعاد بالنفع على ٦٥٦ ١١١ أسرة، وتم تمويله جزئيا بمساهمات صندوق الاشتراك في تمويل الهياكل الأساسية الحضرية وصندوق الاستثمار الاجتماعي؛

- البرنامج المخصص للسكان الأصليين: خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨، نفذت شبكة التضامن الاجتماعي ١٦١ مشروعا استراتيجيا بمشاركة ١١٦ منظمة للسكان الأصليين في المناطق المتناهية الصغر وبلغت قيمتها ٥٨٠ ٤ مليون بيزو. وتم دفع ما مجموعه ٨٠٤ ٣٩٨ ٢ أيام عمل بكلفة بلغت ٩٩٧ ٥ مليون بيزو وأجريت دراسات قبل الاستثمار بكلفة بلغت ٧٠٠ مليون بيزو؛

- برنامج دعم القائمين على جمع المواد القابلة لإعادة التدوير: قام هذا البرنامج من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٨ بإدارة مشاريع دعمتها مساهمات شبكة التضامن الاجتماعي بمبلغ قدره ١ ٨٨١ مليون بيزو وبمبلغ قدره ٩٦٨ مليون بيزو من التمويل المشترك الذي قدمته البلديات لصالح ١١ ٢٩٥ شخصا؛

- برنامج رعاية من ليس لهم مأوى: بدأت شبكة التضامن الاجتماعي هذا البرنامج في عام ١٩٩٦ بفكرة تلبية الاحتياجات الكاملة للأطفال والشباب والبالغين الذين يعيشون في الشوارع. واستثمر مبلغ إجمالي قدره ١ ٩٢٥ مليون بيزو لصالح ٦ ٥٠٣ أشخاص؛

- برنامج الترفيه: كان الهدف من هذا البرنامج هو بناء مناطق مجتمعية أو مؤسسية، وتنشيطها وتكييفها وتحسينها وتمويلها لتكون صالحة للأنشطة الرياضية والثقافية والترفيهية في المواقع المهمشة في أرجاء البلد. وأنفق البرنامج ٣ ٢٥٨ مليون بيزو على أكثر من ٥٠٠ بلدية في سائر أنحاء البلد؛

- برنامج دعم المواهب الرياضية والفنية: أتاح هذا البرنامج منحا فردية وجماعية لتدريب الشباب الواعد في مجالي الفن أو الرياضة ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و١٨ سنة وممن ينتمون إلى الطبقتين الاجتماعيتين الأولى والثانية. ومن خلال شبكة التضامن الاجتماعي استثمر هذا البرنامج ٣ ٠١٧ مليون بيزو، وحصل من البلديات على ٥٥٥ مليون بيزو في إطار التمويل المشترك، لمساعدة ٣ ٠٣٠ مستفيدا في ١٩ بلدية في البلد؛

- رعاية المشردين بفعل النزاع الداخلي المسلح: ازداد التشرد القسري في السنوات الأخيرة في كولومبيا لارتباطه الشديد بالنزاع المسلح وامتداد حدود هذا النزاع.

٩٢- وفي عام ١٩٩٥، قامت الحكومة الكولومبية، إدراكا منها لضخامة وأهمية هذه المشكلة، بإعداد الوثيقة رقم ٢٨٠٤ للمجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية، التي أوردت فيها البرنامج الوطني لتوفير الرعاية الكاملة للذين شردهم العنف، وذلك لتحييد ديناميات العنف وتخفيف آثاره على سلامة المشردين. ومن الناحية النظرية فقد استهدفت الاستراتيجية المقترحة تحبيذ العودة الطوعية أو إعادة التوطين بتهيئة ظروف الاستدامة الدنيا لإدماج العائدين اجتماعيا واقتصاديا، وتنمية مناطق التدفق الخارجي والتدفق الداخلي تنمية شاملة. وفي عام ١٩٩٧، أعد المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية وثيقة أخرى رقم ٢٩٢٤ تم بموجبها إنشاء النظام الوطني لتقديم الرعاية الكاملة للذين شردهم العنف كيما تنسقها اللجنة الاستشارية الرئاسية المعنية بالمشردين[٢٢]. وتم بعد ذلك بموجب القانون رقم ٣٨٧ لعام ١٩٩٧، الذي عدل جزئيا بالمرسوم رقم ١٧٣ لعام ١٩٩٨، تأسيس

الإطار القانوني الراهن لسياسة تقديم الرعاية الكاملة للمشردين، والمبادئ التوجيهية لمنع التشريد القسري لهؤلاء السكان وتلبية احتياجاتهم وحمايتهم وإعادة توطينهم وتحقيق استقرارهم الاجتماعي الاقتصادي.

٩٣- وإذا كانت قواعد ووثائق السياسة العامة هذه تعبر عن الرغبة في مكافحة التشرد القسري كجزء من السياسة العامة للدولة، فقد عانى تنفيذها من قيود مؤسسية وقانونية وتشغيلية حالت دون التصدي بفعالية لمشكلة اكتسبت أبعادا جديدة.

٩٤- وبالنظر إلى هذه الحالة، أدرجت حكومة الرئيس باسترانا بند مساعدة السكان المشردين في استراتيجيتها للسلم الواردة في خطة التنمية الوطنية. وتم تعيين المشاكل الرئيسية ووضع خطة عمل تركز على وقاية وعودة المشردين كهدفين رئيسيين من أهداف عمل الحكومة لصالح المشردين. وأدرجت خطة العمل هذه في الوثيقة رقم ٣٠٥٧ لعام ١٩٩٩ وأقرها المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية. ودعت وثيقة المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية أيضا إلى إعادة تنظيم وتبسيط الإطار المؤسسي، ورفع مستوى نظم المعلومات وتحسين آليات وأدوات الوقاية (بإدخال نظام الإنذار المبكر وتحسين الأمن وإعادة التأهيل على المستوى المحلي للتقليل من ضعف السكان المحليين) مع تعزيز تدابير الوقاية والرعاية الإنسانية (على أساس أحلاف استراتيجية بين الدولة والمنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية)، والعودة وإعادة التوطين في ظل أوضاع اجتماعية اقتصادية ثابتة.

٩٥- وكلفت شبكة التضامن الاجتماعي بتنسيق الجهود لتحسين قدرة الدولة في مجالي الوقاية والتشرد القسري. وقد وردت سياسات واستجابات الحكومة الكولومبية بشأن التشرد في وثيقتي المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية رقمي ٢٨٠٤ لعام ١٩٩٥ و٢٩٢٥ لعام ١٩٩٧، وفي القانون رقم ٣٨٧ لعام ١٩٩٧ والمرسوم رقم ١٧٣ لعام ١٩٩٨. وسعت الاستراتيجية إلى التأكيد على إعادة المشردين طوعا إلى مناطقهم أو إعادة توطينهم، وتوفير أسباب العيش للأسر وتنمية مناطق التدفق الخارجي والداخلي للسكان.

٩٦- واتخذت الحكومة منذ البداية إجراءات لمساعدة المشردين على العودة وإعادة استقرارهم مع زيادة المساعدة الإنسانية التي تقدم في حالات الطوارئ وتعزيز نظام التصدي للتشرد على نحو شامل.

٩٧- وكثيرة هي مشاريع العودة التي نفذت بتنسيق شبكة التضامن الاجتماعي مثل المشاريع التي عادت بالنفع على مجتمعات حوض نهر كاكاريكا في ريوسوسيو، وقرى الديامنتي، وتولوبا، وكاسكاخال، وديفينو نينيو في بلدية تييرالتا؛ ومنطقة كارمن دي كوكو في سان بابلو؛ وبلدية كاريبا؛ ومواقع ميزوبوتاميا وبويبلو نويفو في كارمن دي أتراتو؛ ومنطقة بلايون دي أوروزكو في بلدية البينيون. وتدعم هذه البرامج مشاريع الأمن الغذائي والإنتاج والإسكان.

٩٨- ومشـــروع العودة الذي كان له الأثر الأكبر هو ذلك الذي نفذ في حوض نهر كاكاريكا. وكانت الأسر قـــد رحلت عن أراضيها قبل ٣٢ شهرا واستقرت الآن في توربو بمنطقة بوكاس دي أتراتو ومنطقة بهية كوبيكا. ويشمل برنامج العودة مشروعا للإسكان، ودعم الإنتاج المستدام بيئيا، وتنظيف نهري بيرانشو وبيرانشيتو، وإنشاء محكمة بنظام أمن مدني، وإصدار سندات ملكية جماعية لمساحة ٠٠٠ ١٠٣ هكتار من الأراضي.

٩٩- وقـــدم الدعـــم أيضا لعودة ٠٠٠ ٤ شخص فورا من منطقة لا غابارا، وأتاحت مساعدة برنامج التنمية والســـلم لمـــنطقة ماغدالينا الوسطى عودة ٠٠٠ ١٠ شخص آخر من جنوب بوليفار، ممن كانوا قد انتقلوا إلى بارانكابرميخا. وفي الحالة الأخيرة، أرسي مع تنظيم العودة إجراء للتشاور مع السكان المعنيين للاشتراك في تعيين الاحتياجات والأعمال المدرجة في خطة أوسع نطاقا للتنمية الإقليمية.

١٠٠- وفي الحالات التي عجز فيها المشردون عن العودة لأسباب أمنية أو لأنهم كانوا قد تم توطينهم بالفعل في المناطق الريفية أو الحضرية، تمت حيازة بنايات عن طريق المعهد الكولومبي للإصلاح الزراعي لإعادة إيواء السكان وذلـــك في ســـبيل اســـتكمال الخطـــوات التي سبق اتخاذها. ونفذت هذه العمليات بالتنسيق مع وزارة الزراعة والســـلطات المحلية واللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويجري الآن تنفيذ المشاريع المعنية التي تدور حول الاضطلاع بأنشطة إنتاجية وتوفير المساكن في ألتاميرا، وجيروزاليم، وسان مارينو، وأتاكو، وأرميرو، وغوايابال، وأيكونونزو، وريوبلانكو، ورونسيسفالي.

١٠١- واتخذ تدبير آخر من خلال مشاريع إنتاجية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي الاقتصادي لصالح ٣٥٠ أسرة طلبـــت إعـــادة توطينها طوعا في بوغوتا. كما اتخذت ترتيبات لإعادة توطين ١٠٠ أسرة في كيبدو. وفي الحالة الأخيرة، سيبدأ قريبا تنفيذ مشروع مؤقت للإسكان ودعم أنشطة إنتاجية بالاشتراك مع الصليب الأحمر الكولومبي والصليب الأحمر الأسباني والسلطات المحلية. وأخيرا، أعيد توطين أسر من السكان المحليين من أرواكوس وفدت من سييرانيفادا، في مبنى بمنطقة سوليداد، أطلانطيكو، وقدمت لها المساعدة لإقامة منشآت تجارية صغيرة.

١٠٢- وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، تجدر الإشارة إلى أن شبكة التضامن التي تعاونت في العمل مع مؤسسات أخرى قد أتاحت في أولى مراحل التشرد المعونة الغذائية والمأوى المؤقت والرعاية الصحية في بلديات كارمن دي بولـــيفار، وموتاتا، وتوربو، ومالامبو، ودابيدا، وبوغوتا، وسان ياسينتو، وكورومالي، وخورادو، وبهية سولانو، وكابويـــارو، وكوكوتا، وكارمن دي شوكوري، وإيباغوي، ورونسيسافاييه، وبوينافنتورا، وبوغا وخاموندي. ويجـــري التوقـــيع أيضـــا على اتفاقات للتعاون مع الرابطة الكولومبية للكشافة في بوغوتا ومع الصليب الأحمر الكولومبي لتوفير المساعدة أولا في ميديلين وكالي وكيبدو وسواتشا.

١٠٣- وفيما يتعلق بتعزيز المؤسسات، تجدر الإشارة إلى الابتكارات التالية التي تمت في العام الماضي لدعم عمل الحكومة للتصدي للتشرد القسري وتحقيق التنسيق الفعال بين جميع الكيانات المشاركة.

١٠٤- فبموجب المرسوم رقم ٤٨٩ لعام ١٩٩٩، كلفت شبكة التضامن الاجتماعي بتنسيق النظام الوطني لرعاية السكان المشردين رعاية كاملة. وبموجب المرسوم رقم ١٥٤٧ الصادر في آب/أغسطس ١٩٩٩، نقل الصندوق الوطني لرعاية السكان المشردين من وزارة الداخلية إلى شبكة التضامن الاجتماعي.

١٠٥- ونقل السجل الوطني للسكان المشردين من وزارة الداخلية إلى شبكة التضامن الاجتماعي. ويجري تشغيل السجل على أساس اللامركزية من خلال فروع المقاطعات.

١٠٦- وأنشأت شبكة التضامن الاجتماعي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحدة تقنية مشتركة لتكون بمثابة هيئة تقنية مؤهلة وقادرة على المساعدة في وضع وتنفيذ مخططات العمل. والهدف من ذلك هو توفير الدعم فورا فيما يتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، والمساعدة القانونية، ونظام التسجيل والمعلومات والرصد والتقييم، فضلا عن تقديم المشورة بشأن العودة، وتدابير إعادة التوطين والتعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، تم التوقيع على اتفاقي نوايا (بتاريخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ و٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩) للحصول على تعاون المفوضية للتصدي للتشرد على الحدود مع فنزويلا وبنما وإكوادور.

١٠٧- ويجري إنشاء فرعين دون إقليميين جديدين لشبكة التضامن الاجتماعي في بارنكابرميخا وأبارتادو للتصدي للتشرد في منطقتي ماغدلينا الوسطى وأورابا.

١٠٨- ويجري إنشاء وتوطيد وحدات لرعاية المشردين في كبيدو، وميديلين، وكالي، وسواشا، وسانتا مارتا، وكارتخينا، وبارانكيلا وفيلافيسنسيو.

١٠٩- واستثمر نحو ٥٠٠ ٧ مليون بيزو، قدمت شبكة التضامن الاجتماعي ٦٠٠ ٥ مليون بيزو منه وجاء المبلغ المتبقي من التبرعات الخارجية.

١١٠- وفيما يتعلق بالمستقبل، فإن المهمة الجديدة لشبكة التضامن الاجتماعي تتمثل في تنفيذ استراتيجية للرئاسة لتشجيع المشاركة الاجتماعية من أجل تحقيق ما يلي:

- تعزيز اللامركزية؛

- زيادة التزام السلطات المحلية بإدارة تنميتها الذاتية؛

- توطـــيد النماذج المؤسسية الجديدة لإدارة السياسة الاجتماعية على مستوى الكيانات الإقليمية والإشراف عليها بإعطاء الأولوية لأكثر مجموعات السكان ضعفا.

١١١- وللاضـــطلاع بهذه المهمة، ركزت الشبكة على تعزيز رأس المال الاجتماعي باعتباره واحدا من مبادئ عملها. ووفقا لهذا المبدأ، ينبغي أن يكون هدف المؤسسات هو زيادة القدرة بين المستفيدين وغيرهم من العناصر الفاعلة في المجتمع لتتحمل السلطات بنفسها مسؤولية إدارة وتطبيق المبادرات اللازمة لحل المشاكل المتعلقة بتنميتها الذاتـــية. وستعزز الشبكة من جانبها تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية بنشاط على أساس نهج اجتماعي يراعي الفوارق وأوجه التفاوت بين المجموعات.

١١٢- والبحث عن العدالة بهذا الأسلوب يتعدى قضايا التوزيع وتكافؤ فرص الحصول على السلع والخدمات، لكونه يشدد على إتاحة الإمكانيات للمجموعات المتضررة لت

تسع فرصها وتأثيرها في المجتمع.

١١٣- وســـتقوم الشبكة، من جهة أخرى، وفقا لعاداتها وعلى أساس ما اكتسبته من قدرات، بتوسيع وتحسين أساليب عملها للتشاور مع السكان ولمشاركة المواطنين. وسيتم تحسين هذه النهج على أساس جهد استباقي لتعزيز المـــنظمات المجتمعية الشعبية، وقدرتها على تعيين مصالحها الإنمائية الجماعية وتنسيق عملها مع المنظمات الأخرى والهيئات العامة.

١١٤- وأنشـــئت لكل مشروع جمعيات من المستفيدين ووحدات تفتيش تلبية لضرورة تأمين الشفافية في تنفيذ المشاريع ومشاركة المستفيدين الحاليين والمحتملين من المشاريع على نحو مطلع.

١١٥- وأنشـــئت في الوقـــت ذاته لجان للإشراف والمراقبة، في جملة آليات أخرى، لتيسير ورصد المبادلات بين المجتمع المدني وهيئات المراقبة الحكومية، وبين هذه الهيئات والسلطات المحلية المسؤولة عن التنفيذ.

١١٦- وأخـــيرا، ومن أجل تعزيز نموذج للإدارة العامة القائمة على المشاركة داخل الكيانات التنفيذية، أنشئت أيضا لجان إدارية ولجان فنية جديدة لتأمين التنسيق مع خطط تنمية البلديات.

جيم - أثر الإنفاق الاجتماعي

١- الفقر[٢٣]

(أ) عدم المساواة الاقتصادية والفقر النقدي في كولومبيا[٢٤]

١١٧- يبين الجدول ١ المؤشرات الرئيسية للفقر النقدي وعدم المساواة الاقتصادية في البلد ككل، وفي المناطق الحضرية والمناطق الريفية في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧[٢٥].

(ب) معدل انتشار الفقر

١١٨- انخفض معدل انتشار الفقر في البلد في الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ (محسوبا من حيث خط الفقر) من ٥٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٥٣,٨ في المائة في عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٧، ارتفع المؤشر مرة أخرى فبلغ ٥٤,٢ في المائة، بما عادل ٢١,٧ مليون نسمة يعيشون في ظروف فقر.

١١٩- وفي المناطق الحضرية، ارتفع الرقم القياسي من ٤٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٥,٩ في عام ١٩٩٦، وظل دون ذلك المستوى بنسبة ٤٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

١٢٠- وفي المناطق الريفية، ارتفع معدل انتشار الفقر من ٦٨,٩ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٧٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٦ وإلى ٧٦,٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وتبين هذه الأرقام تزايد تمركز الفقراء في المناطق الريفية وأن ذلك التمركز أصبح أوضح.

١٢١- وبالإضافة إلى ذلك، فإذا قورنت المنطقتان، يتبين أن نسبة الفقراء الريفيين إلى الفقراء الحضريين قد ارتفعت كثيرا، نظرا إلى أنه كان يوجد ١٤٤ فقيرا ريفيا مقابل كل ١٠٠ فقير حضري في عام ١٩٩١، بينما ارتفعت النسبة في عام ١٩٩٦ إلى ١٦٧ فقيرا ريفيا مقابل كل ١٠٠ فقير حضري. وتبين هذه الحالة تزايد فقر الريف ووضعه المتزايد السلبية بالنسبة للمدن.

١٢٢- وبقدر ما يتعلق الأمر بظروف الفقر المدقع، تجوز ملاحظة أن اثنين من كل عشرة كولومبيين كانا يحصلان في عام ١٩٩٧ على دخل يقل عن خط الفقر المدقع[٢٦]؛ وهذا يعني أن ما يناهز ٨,٣ ملايين نسمة، يعيش ثلثاهم في المناطق الريفية، لا يحصلون على دخل يغطي تكلفة سلة الأغذية الأساسية. ومعدل انتشار الفقر المدقع أوضح نسبيا في المناطق الريفية مما هو الحال في المناطق الحضرية في البلد؛ ففي المناطق الريفية، يعيش في ظروف فقر مدقع ٤٣,٩ في المائة من مجموع السكان الريفيين، أي ٤,٨ ملايين نسمة. أما معدل انتشار الفقر المدقع فهو أقل

حدة في المناطق الحضرية: إذ يعيش في ظروف فقر مدقع ١٢,١ في المائة من السكان الحضريين، أي ٣,٤٢ ملايين نسمة (انظر الجدول ١).

(ج) فجوة الفقر وكثافته

١٢٣- تحسب كثافة الفقر على أساس مؤشرين يبينان في الجدول ١ وهما فجوة الفقر، التي تعادل الفجوة في النسبة المئوية بين الدخل وخط الفقر؛ وكثافة الفقر، التي تعادل رقم غرير - ثوربيك ١ القياسي للتدفقات الشهرية دون تصويبات والتي تراعي ترجيح السكان الفقراء كنسبة مئوية من مجموع السكان، فضلا عن عجز دخل الفقراء.

١٢٤- واستنادا إلى بيانات عام ١٩٩٧، فلكي يبلغ جميع الفقراء خط الفقر، يجب أن يرفع دخل الفقراء بنسبة ٤٥ في المائة وأن يحقق بالتوازي مع ذلك أمثل توزيع للدخل فيه وبقيمة البيزو في عام ١٩٩٧، يعني هذا الأمر أنه لا بد من توافر ٤٤٧ ٤٩ بيزو شهريا لكل فقير ليرتفع دخله الشهري إلى ٨٨٣,٩ ١٠٩ بيزو، وهو ما كان يعادل خط الفقر في ذلك الوقت. وهذا يعني تحويل نحو ١,١ من دولارات الولايات المتحدة يوميا مقابل كل فقير في البلد.

١٢٥- ويبين الجدول ١ أن فجوة دخل الفقراء اتسعت إجماليا من ٤٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

١٢٦- ويبدأ القطاع الحضري في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ من عجز في الدخل بنسبة ٣٣,٤ في المائة في عام ١٩٩٥، مرتفعا إلى نسبة ٤١,٣ في المائة في عام ١٩٩٧. وفي الريف من جهة أخرى، تضيق الفجوة من ٥١,٨ في المائة إلى ٥٠,٣ في المائة. وتشير الدلائل إلى أن عجز دخل الفقراء في الخمس عشرة سنة الماضية إما ظل بلا تغيير وإما أنه تفاقم في بعض الحالات.

الجدول ١

اتجاهات الفقر وقياسات عدم المساواة حسب المنطقة

المنطقة	مؤشر الفقر	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
على الصعيد الوطني	معدل الانتشار. البداية = صفر	٠,٥٥٠	٠,٥٣٨	٠,٥٤٢
	الفجوة	٠,٤٣٤	٠,٤٧٣	٠,٤٥٠
	الكثافة. البداية = ١	٠,٢٣٣	٠,٢٥٤	٠,٢٤٨
	الحدة. البداية = ٢	٠,١٤٣	٠,١٦٠	٠,١٦٤
	رقم سان القياسي	٠,٣٣١	٠,٣٤٦	٠,٣٧٥
	مؤشر جيني للفقراء	٠,٣٢٠	٠,٣٢٠	٠,٣٢٨
	مؤشر جيني للوطن	٠,٥٥٦	٠,٥٦١	٠,٥٤٠
على الصعيد الحضري	معدل الانتشار. البداية = صفر	٠,٤٢٥	٠,٤٥٩	٠,٤٥٥
	الفجوة	٠,٣٣٤	٠,٣٩٨	٠,٤١٣
	الكثافة. البداية = ١	٠,١٤٢	٠,١٧٢	٠,١٨٨
	الحدة. البداية = ٢	٠,٠٧٨	٠,٠٩٣	٠,١١١
	رقم سان القياسي	٠,٢١٣	٠,٢٤١	٠,٢٩٣
	مؤشر جيني للفقراء	٠,٢٥٠	٠,٢٦٧	٠,٢٥٠
	مؤشر جيني للوطن	٠,٥٢٤	٠,٥٢٩	٠,٥٩٩
على الصعيد الريفي	معدل الانتشار. البداية = صفر	٠,٦٨٩	٠,٧٣٤	٠,٧٦٤
	الفجوة	٠,٥١٨	٠,٥٣١	٠,٥٠٣
	الكثافة. البداية = ١	٠,٣٥٧	٠,٣٥٤	٠,٤٠٢
	الحدة. البداية = ٢	٠,٢٣٠	٠,٢٤١	٠,٢٩٩
	رقم سان القياسي	٠,٤٦٧	٠,٤٦٨	٠,٤٦٦
	مؤشر جيني للفقراء	٠,٣٣٠	٠,٣٦٧	٠,٣١٩
	مؤشر جيني للوطن	٠,٤٩٤	٠,٥٢٦	٠,٥٧٠

المصدر: حسابات دراسة الفقر للبعثة الاجتماعية، إدارة التخطيط الوطنية، استنادا إلى الدراسة الاستقصائية للأسر المعيشية التي تجريها الإدارة الوطنية للإحصاءات في أيلول/سبتمبر من كل عام.

١٢٧- وفي الـــنهاية، يجب أن يرفع الفقراء الحضريون دخلـــهم بنسبة الثلث لمجرد بلوغ خط الفقر. ويجب من ناحـــية أخرى على الفقراء الريفيين الذين يعدون ٨,٨ ملايين نسمة أن يضاعفوا دخلـــهم، لأن عجز دخلـــهم يقـــل بنسبة ٥٠ في المائة عن خط الفقر الريفي. وفجوة الدخل مرة أخرى تتفاقم على حساب القطاع الريفي. وبينما كانت الفجوة الريفية تبلغ ٥٦ في المائة في عام ١٩٩٥، أصبحت هذه الفجوة اليوم تزيد عن ذلك بنسبة ٢٥ في المائة. وهو ما يبين أن كلا الدخلين الحضري والريفي يبتعدان أكثر فأكثر عن خط الفقر.

١٢٨- والخلاصة، يجوز القول إن المشكلة ليست وجود فقراء في الريف أكثر من وجود فقراء في المناطق الحضرية نسبيا، ولكن المشكلة هي أن وضع الفقراء الريفيين تدهورت بالمقارنة مع الفقراء في المدن. وهذا ما يفسر وجود حافز قوي على نزوح الفقراء الريفيين هربا من الفقر المدقع ليعيشوا فقراء في المدن.

(د) عدم المساواة ورقم سان القياسي

١٢٩- ما هي درجة فقر الفقراء، وما هي درجة تساويهم أو عدم تساويهم؟ إن رقم سان القياسي يمكن أن يتيح إجابة على هذين السؤالين بوضع مؤشر شامل يمنح عوامل ترجيح لمعدل الانتشار، والفجوة، وعدم المساواة داخل مجموعة الفقراء. وفي حالة كولومبيا، فإن هذا الرقم القياسي يبين ارتفاعا في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ من ٠,٣٣١ إلى ٠,٣٧٥، وهما المستويان القريبان من المستويات المسجلة في الثمانينات.

١٣٠- وانخفض الرقم القياسي انخفاضا طفيفا في المنطقة الريفية من ٤٦,٧ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٦,٦ في المائة في عام ١٩٩٧. وتوجد أدنى مستويات عدم المساواة في صف الفقراء في المناطق الحضرية، حيث ارتفع الرقم القياسي من ٢١,٣ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ٢٩,٣ في المائة في عام ١٩٩٧.

١٣١- وبعـــبارات أخرى، ونتيجة لتزايد عدد الفقراء، واتساع الفجوة وخسارة الدخل، أصبح الفقراء بصورة متزايدة متساوين على مستوى أدنى. وهذا يدعم بنتائج معامل جيني، وهو رقم قياسي آخر لعدم المساواة محسوب لكولومبيا. وفي عامي ١٩٩٥ و١٩٩٧، ظل المعامل يبلغ نحو ٠,٣٢.

١٣٢- وتســـاعد مؤشـــرات الفقـــر الـــتي وضعها أمارتيا سان على فهم حجم التحدي الذي يواجهه المجتمع الكولومـــبي، وهو مكافحة الفقر وعدم المساواة بلا هوادة بحثا عن نموذج تنمية يحقق مساواة أكثر، ويمكن جميع الناس من المشاركة فيه وفقا لقدراتهم.

١٣٣- وينبغي أن تؤدي المؤشرات الاجتماعية الجديدة إلى فهم جديد لظروف عيش السكان ومستويات عيشهم. ورقـــم سان القياسي والرقم القياسي فوستر - غرير - ثوربيك يقيسان الفقر النقدي وعدم المساواة الاقتصادية

(استنادا إلى أسلوب دخل الأسرة المعيشية) ويساعدان على تقييم أثر السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية في الفقراء والفقراء المدقعين.

(هـ) الفقر، وعدم المساواة والاستبعاد في كولومبيا

١٣٤- إن النماذج الاقتصادية التي طبقتها الحكومتان الأخيرتان في كولومبيا (١٩٩١-١٩٩٧) شددت على البحث عن مزيد من تنمية الاقتصاد ورأس المال البشري، واتصلتا بزيادة الإنفاق الاجتماعي العام. غير أن أرقام الفقر القياسية لم تتحسن إلا طفيفا بينما ارتفع كثيرا الإنفاق الاجتماعي العام.

١٣٥- واستنادا إلى الدراسة الاستقصائية عن نوعية المعيشة التي جرت في عام ١٩٩٧، انخفضت النسبة المئوية للفقراء المحسوبة وفقا للاحتياجات الأساسية غير الملباة من ٣٢,٧ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٢٦,٩ في المائة في عام ١٩٩٧. وهذا ينطوي على تسارع الانخفاض بالقيمة المطلقة. وبينما انخفض عدد الفقراء بنحو ٨٠٠ ٠٠٠ نسمة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٣، انخفض عددهم في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ بما بلغ ١,٤ ملايين نسمة. وانخفض عدد السكان الذين يبلغ الرقم القياسي لاحتياجاتهم الأساسية غير الملباة ٢ أو أكثر من ١٣,٥ في المائة إلى ٩ في المائة في عام ١٩٩٧. ومن أصل عدد الفقراء البالغ ١,٤ مليون نسمة، كان يعيش نحو ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة في المناطق الحضرية وكان يعيش نحو مليون نسمة في المناطق الريفية.

١٣٦- ومن جهة أخرى، فإن الإيرادات الإضافية التي يستلزمها الفقراء لبلوغ خط الفقر (فجوة الفقر) إيرادات كبيرة نسبيا. وفجوة إنفاق الفقراء تعادل ٤٥ في المائة من متوسط ميزانيتهم، وهو ما يعني أن دخلهم أو إنفاقهم المتوسط لا يغطي سوى ٥٥ في المائة من خط الفقر. ويفترض القضاء على فجوة الفقر تركيزا كاملا مدعوما باستثمارات بنحو ١٢ بليار بيزو سنويا لتمكين هؤلاء الفقراء من بلوغ دخل مقبول يعادل خط الفقر، زائدا ٩٧٧ ٠٠٠ مليون بيزو سنويا للقضاء على الفجوة التي يشهدها الفقراء الذين يعيشون ظروف الفقر المدقع.

١٣٧- ولا شك في وجود عدم المساواة في التمتع بالخدمات الاجتماعية في كولومبيا على مستويات مختلفة - بين المناطق، وبين المناطق الريفية والحضرية، وبين الفئات الاجتماعية - الاقتصادية. والوصول إلى التعليم العالي مخصص لأثرى ٢٠ في المائة من السكان. وأثرى ١٠ في المائة من السكان يتمتعون بما معدله ست سنوات تعليم إضافية في المتوسط أكثر مما يتمتع به أفقر ١٠ في المائة من السكان. ومن حيث الصحة، لا تشمل أي خطة صحية ٤٣ في المائة من الكولومبيين. وفي أدنى رتبة عشير دخل، لا يحظى بأي تغطية صحية أكثر من ٦٠ في المائة من السكان، بينما يحظى ٨٤ في المائة من السكان في أثرى رتبة عشير دخل بشكل من أشكال التأمين الصحي. وهذه التباينات الصارخة تبرز بوضوح أهمية تركيز السياسات العامة على أفقر السكان وإتاحة إمداد بالخدمات أكثر قدرة على التنافس، سيمكن هذه المجموعة من الأشخاص من الوصول إلى المرافق الاجتماعية الضرورية ويتيح لهم في الوقت

نفســـه فرص تحقيق اندماجهم الاقتصادي، بما في ذلك التدريب، وتنمية المهارات، والتعليم، والوصول إلى الملكية والمعلومات.

(و) الرقم القياسي لنوعية المعيشة

١٣٨- إن الـــرقم القياســـي لنوعية المعيشة طريقة عملية لقياس مستوى معيشة الأسر المعيشية[٢٧]، بتغطية على الصـــعيد البلدي، ويمكن استخدامه مرشدا لتحويل الموارد. وحيث أن هذا الرقم القياسي رقم قياسي متواصل، فيمكن أيضا أن يراعي معدل انتشار الفقر، وكثافته وتوزيعه[٢٨].

١٣٩- ولا تقع في هذه الرتبة العشرينية الأعلى سوى ١١ بلدية من حيث نوعية المعيشة، يتركز فيها أكبر جزء من الرقم القياسي التراكمي لظروف العيش والسكان: وبالتالي، فإن ١ في المائة من البلديات تضم ٣٥ في المائة من الأســـر المعيشية و٤٣ في المائة من مجموع الرقم القياسي التراكمي. وأفقر الرتب العشرينية تضم عددا أعلى من البلديات: فأدنى رتبتين عشرينيتين تضمان ٢٢٢ بلدية (بما يكاد يبلغ ٢٢ في المائة من المجموع) ولكن ٢,٦ في المائة فقط من حيث ظروف العيش و٥,٤ في المائة من الأسر المعيشية.

١٤٠- والفـــرق بين أدنى رتبة عشرينية وأعلى رتبة عشرينية فرق بديهي: فبينما لا يبلغ الرقم القياسي لنوعية المعيشـــة في حالـــة أفقر البلديات سوى ما متوسطه ٣٠,٥، يصل ذلك الرقم إلى ما أعلاه ٨٣,٢ في حالة أثرى الـــبلديات. كما أن سمات السكان تكشف عن تباينات كبيرة: فيبلغ عدد الأشخاص في الأسرة المعيشية ٥,٤ في أدنى رتبة عشرينية، مقابل ٤,١ في أعلى رتبة عشرينية. ومتوسط تعليم أرباب الأسر المعيشية في أفقر ١٢٤ بلدية هـــو ٢,٦ صـــفين، أي أدنى ٥ سنوات من متوسط أثرى ١١ بلدية. وتوجد أيضا تباينات في عمر أرباب الأسر المعيشـــية يكاد يبلغ متوسطه ثلاث سنوات، ونسبة أعلى (٣٠ في المائة) من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٦ سنوات.

١٤١- والتـــباين كبير أيضا حين ما يتعلق الأمر بالخدمات العمومية: فلا يتوافر الإمداد بالمياه لسكان البلديات الواقعـــة في الرتبة العشرينية الدنيا؛ بل لا تتوافر لديهم أي مراحيض للتخلص من فضلات الإنسان ويستخدمون الخشب للطهي. وبيوتهم مبنية من مواد خفيفة (أرضيتها تراب وجدرانها من زنك، أو من ألواح خشبية خشنة أو من مواد تستخدم لمرة واحدة). ومؤشر الاكتظاظ يبين أن تمركزات أكثر من ٥ أشخاص في الغرفة الواحدة غير نادر في هذه المجموعة من البلديات. والحالة خلاف ذلك في الرتبة العشرينية العليا: فالأسر المعيشية تتمتع بتغطية جـــيدة بالخدمات العامة من حيث الإمداد بالمياه، وتصريف النفايات والطاقة الكهربائية أو الغاز للطهي، بينما تكون المساكن عموما مبنية بمواد متينة.

١٤٢- وبمقارنة جميع الرتب العشرينية، يمكن ملاحظة أن مجموعات البلديات لا تحقق رقما قياسيا لنوعية المعيشة أعلى من المتوسط الوطني إلا بداية من الرتبة العشرينية السادسة عشرة. وهذه البلديات التي يبلغ عددها ٩٤ بلدية (٩,٢ في المائة من المجموع) تستأثر بنسبة ٥٨ في المائة من الأسر المعيشية و٧١ في المائة من ظروف العيش في البلد ككل. وتبين سمات أخرى حددها الرقم القياسي مدى تواصل ضعف ظروف العيش في معظم البلديات في البلد: فالمياه المنقولة بالأنابيب ليست الشكل الرئيسي للإمداد بالمياه لأدنى ١٤ رتبة عشرينية (٨٨ في المائة من البلديات)، كما أن المجاري ليست الوسيلة الرئيسية لتصريف النفايات. وعلى الرغم من أن التغطية بالطاقة الكهربائية متقدمة كثيرا، فإن النسبة نفسها من البلديات ما زالت تستخدم مواد عرضية للطهي.

(ز) تساوي المرأة في الحقوق

١٤٣- في عام ١٩٩٤، بدأت كولومبيا تلتمس طرقا لإيلاء المسائل الجنسانية أهمية أكبر في مؤسساتها. وأنشئ بالتالي عدد من الهيئات الوطنية والقطاعية والإقليمية، مثل اللجنة الاستشارية المعنية بتساوي المرأة ومشاركتها (المرسوم رقم ٢٠٥٥ لعام ١٩٩٤)، والأمانة الرئاسية للمرأة والمسائل الجنسانية ووحدة المسائل الجنسانية التابعة للوزير المعني. وعملت هاتان الهيئتان بوصفهما هيئتين فرعيتين للجنة الاستشارية حتى نهاية ١٩٩٥، عندما أنشئت المديرية الوطنية المعنية بتساوي المرأة والرجل في الحقوق.

١٤٤- ووضعت هذه المديرية بموجب أحكام ولايتها سياسة عامة لإضفاء الطابع المؤسسي على تساوي المرأة والرجل في الحقوق في برامج البلد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. وتستند هذه السياسة العامة إلى مبادئ المساواة وتساوي المرأة والرجل في الحقوق، وهي مبادئ تشمل الاحتياجات المحددة للمرأة في السياسات العامة الكلية، وتسلم بالتباينات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين الرجل والمرأة وتقر بوجود تقسيم عمل قائم على الجنس من وجهة نظر مادية وثقافية ورمزية.

١٤٥- وخلال هذا العقد، تحولت السياسات العامة من اتباع نهج سكاني (تعالج فيه النساء على أنهن جماعة تستفيد من تدابير محددة) إلى مفهوم سياسات عامة عمومية للنساء، تولى فيها الأولوية لاتخاذ تدابير إيجابية بالنيابة عنهن. وهذا النوع من النهج المؤسسي الذي يحبذ مبادرات منعزلة قد تجاوزها وحل محلها نوع نهج جانبي يشجع ويدعم إدراج مسائل تساوي المرأة في الحقوق في السياسات والبرامج القطاعية.

١٤٦- ومنذ عام ١٩٩٠، عندما بدأت عملية مأسسة مسائل المرأة والمسائل الجنسانية في البلد، استفادت السياسة العامة من توليفة بين العوامل الاجتماعية والإرادة السياسية للحكومات. وشملت بعض الجوانب الرئيسية التي تساعد على دعم العملية مطالبات ناجحة قدمتها المنظمات النسائية، وتوفير الإرشاد والدعم من جهات التعاون التقني الدولية، وتطورات دستورية وقانونية جديدة في البلد.

١٤٧- وشوهدت في كولومبيا مشاركة أكبر من النساء في الأنشطة الاجتماعية-الاقتصادية وفي الشؤون العامة، بفضل تحديث السياسات العامة والمؤسسات من جهة وبفضل معايير وطنية للعدالة الاجتماعية من جهة أخرى. وما من شك في أن المرأة استفادت من هذه التغيرات، بينما تولت المرأة مهام ومسؤوليات جديدة، وذلك أحيانا دون ما يقابل ذلك من وصول إلى الموارد والخدمات. وعملية إزالة الحواجز التي تعرقل مشاركة المرأة بالكامل عملية كانت الهدف الرئيسي لمؤسسات النهوض بالمرأة منذ عام ١٩٩٠.

١٤٨- وسعيا لبلوغ هذا الهدف، وضعت سياسات عامة وبرامج وآليات جديدة على أساس نهج نظرية وبرمجية مختلفة ووجهات نظر متباينة فيما يتعلق بالأثر المحتمل للسياسات العامة الكلية وضرورة توافر استجابات محددة للمسائل الجنسانية. وفي هذا الصدد، أحرز تقدم في اتباع نهج جديد إزاء السياسات العامة، حولت تدريجيا هدف تساوي المرأة والرجل في الحقوق إلى تدابير عملية.

١٤٩- وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨، بذلت الحكومات المتعاقبة جهودا جديرة بالثناء لوضع المسائل الجنسانية في جدول أعمال السياسات العامة. وفي عام ١٩٩٢، أقر مجلس السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية سياسة شاملة إزاء المرأة الكولومبية، وهي أول مرة نفذت فيها هذه الهيئة الرفيعة المستوى سياسة عامة على مستوى البلد لصالح المرأة.

١٥٠- وأنشئت المديرية الوطنية لتساوي المرأة والرجل في الحقوق بموجب القانون رقم ١٨٨ لعام ١٩٩٥ في إطار خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ بوصفها وحدة إدارية خاصة ملحقة بالشعبة الإدارية لديوان رئيس الجمهورية. والمديرية الجديدة، التي أصبحت مستقلة إداريا ووفرت لها مواردها الخاصة، مسؤولة عن تعزيز السياسات الجنسانية، وهي مسؤولة في إطار أوسع نطاقا عن تعزيز التعايش فيما بين المواطنين والمساهمة، بواسطة ولايتها المحددة، في تعزيز الدولة بوصفها ضامن الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة.

١٥١- وبإنشاء المديرية الجديدة، تحسن تحقيق المساواة في الحقوق، نظرا إلى أن هذه هي أول مرة تتاح فيها للبلد مؤسسة منشأة بموجب القانون لتخطيط التدابير التي تتخذها مختلف الهيئات لصالح تساوي المرأة في الحقوق وفي المشاركة في الشؤون العامة ورصد تلك التدابير وتنسيقها المتواصل. وهدف المديرية هو تطبيق السياسة التي يحددها مجلس السياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز قضية المرأة في مختلف دوائر المجتمع وإدراج هذا المنظور الثقافي الجديد في السياسات العامة للدولة.

١٥٢- ووفقا لأحكام المرسوم رقم ١٤٤٠ لعام ١٩٩٥، المتعلق بقانون إنشاء المديرية، يتمثل هدف المديرية الرئيسي في توفير المساعدة، عن طريق التشجيع وتوفير الدعم والمشورة التقنيين، لتنسيق جميع التدابير التي تتخذها

الـــهيـــئات الوطنية والإقليمية وتخطيطها وبرمجتها ورصدها وتطويرها المتواصل من أجل تنفيذ السياسات العامة المتصلة بالمساواة في الحقوق.

١٥٣- وتقـــوم المديـــرية حاليا بإعادة هيكلة علاقاتها مع الـــهيئات الإقليمية لكي تتولى المكاتب النسائية مهام الإرشاد والتنسيق والدعم التقني في الـــهيئات الإدارية والبلدية المسؤولة عن تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بتساوي المرأة في الحقوق ومشاركتها، كوسيلة لكفالة أن تصبح هذه السياسة العامة سياسة مشتركة بين القطاعات مندمجة بصورة دائمة في جميع مؤسسات البلد.

١٥٤- واســـتوعبت المديـــرية الوطنية المعنية بتساوي المرأة في الحقوق الجهود التي بذلتها حتى الآن الـــهيئات المسؤولة عن تعزيز قضايا المرأة والقضايا الجنسانية. ووفرت المديرية الدعم اللازم لإتمام بعض البرامج النموذجية ولمأسستها ضمن الـــهيئات المعنية. وبعد إجراء تقييم البرامج، نفذت المديرية برامج تعتبر من المناسب أن تواصل أو توسع، ووضعت مبادئ توجيهية لنشاطها وطورت برنامج عمل لإعمال مهامها بوصفها الـــهيئة المسؤولة عن تعزيز البحث والنشر والتنسيق مع هيئات أخرى ومع المجتمع المدني.

١٥٥- ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وانطلاقا من تحليل النموذج الإنمائي والـــهيكل السياسي والثقافي الراهن للـــبلد، قررت المديرية الوطنية المعنية بتساوي المرأة في الحقوق أن تولي الأولوية لمجالات التعليم والصحة والعمالة والعدالة والتنمية الريفية. وفي كل واحد من هذه المجالات، شجعت الإدارة ما يلي:

(أ) تسيير السياسات العامة، والخطط والبرامج الرامية إلى إدماج تدريجي لتساوي المرأة في الحقوق. وهذا ينطوي على تجسيد السياسات العامة الحكومية لصالح المرأة. وتحقيقا لـــهذا الغرض، تركز المديرية الوطنية المعنـــية بتســـاوي المـــرأة في الحقـــوق عنايتها على تشجيع إمداد الـــهيئات العمومية بالمساعدة والدعم التقني والاستشـــارة والتنســـيق، بحيـــث تتمكن هذه الـــهيئات من تطوير وتخطيط وتنفيذ وتقييم السياسات القطاعية والإقليمية الكفيلة بأن تعزز تساوي المرأة في الحقوق كمبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية؛

(ب) التسليم بحقوق المرأة في التطورات القانونية وفي خطط الدولة وبرامجها على السواء. وهذه المهمة مستمدة من ولايات مسندة بموجب دستور عام ١٩٩١، وهو دستور يولي أهمية حاسمة للتعريف بحقوق المرأة في ظـــل ظـــروف مســـاواة مطلقة، ولتنسيق آليات مرنة مع المؤسسات المسؤولة بغية حماية وتشجيع حقوق المرأة، بوصفهما شرطين لا بد منهما لضمان أن تمارس المرأة كامل حقوقها كمواطنة؛

(ج) تسيير السياسات العامة والبرامج الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة. وحيث أنه لا بد من حـــدوث تغير جذري في المواقف في كولومبيا فيما يتعلق بممارسة العنف، ثمة ضرورة ملحة الآن لإعادة النظر في مفهوم العنف ضد المرأة والأشكال الكثيرة التي يتخذها العنف عمليا. ولتتوافر نظرة أكثر شمولا وواقعية إزاء هذه

الظاهـــرة، أيدت المديرية وضع أطر نظرية ومنهجية قريبة من الواقع اليومي الذي تعيشه المرأة الكولومبية وتراعي احتياجاتها اليومية. وبذلت المديرية في هذا الصدد جهدا خاصا لتوسيع وتحسين الخدمات التي توفر الرعاية لضحايا العنف ولتحسين سبل مكافحة استمرار الإفلات من العقاب. وتتابع هذه المهام على أساس الاعتقاد أن العنف لا يؤثر في جزء من السكان فحسب، وإنما يقلل نوعية معيشة جميع الرجال والنساء الكولومبيين بقدر ما أن النساء يتعرضن للعنف دون أن يتدخل المجتمع لمنعه. وآخر تشريع يهدف إلى القضاء على العنف ضد المرأة يشمل القانون رقم ٩٥/٢٤٨ الذي يصدق بموجبه على اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه، وصدر القانون رقم ٢٩٤ في عام ١٩٩٦ الذي ينص على عقوبات على ممارسة العنف داخل الأسرة. وبعد ذلك بسنة، أقر القانون رقم ٣٦٠ الذي يحدد الجنايات المرتكبة ضد الحرية الجنسية وكرامة الإنسان؛

(د) تســـاوي النساء في التمثيل في دوائر اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية. وهذا المسعى الذي تقـــوم به المديرية الوطنية المعنية بتساوي المرأة في الحقوق يعني أن الحكومة بدأت تلتمس سبلا لضمان أن تمارس المـــرأة حقهـــا الانـــتخابي وكذلك أن تنتخب ممثلة، وأن تتاح لـــها أن تكون موجودة في مجالات صنع القرار، وتخطيط وتنفيذ السياسات العامة وممارسة السلطة السياسية؛

(هـ) الوصـــول إلى المـــوارد والسلع والخدمات وعموما إلى ظروف عيش أفضل، فضلا عن التدريب لدعـــم استقلال النساء وتمكينهن ومساعدتهن على تنظيم أنفسهن بنشاط وممارسة الريادة في الـــهيئات المؤسسية والمدنية: وهذه أيضا جوانب حاسمة من جوانب التغييرات الكمية والنوعية الحاصلة فيما يتعلق بمشاركة النساء في الشؤون السياسية والاجتماعية.

١٥٦- وفي مجـــرى بحـــث المديرية الوطنية المعنية بتساوي المرأة في الحقوق عن تحقيق تساوي النساء في الحقوق والفرص، بدأت المديرية تنفذ برنامج تنمية الأسر التي ترأسها نساء. وبدأ هذا البرنامج التجريبي في كالي في عام ١٩٩٠ بمساعدة مؤسسة المدارس الممتازة، والبنك الدولي للمرأة في كالي، وبدعم مالي من مؤسسة فورد. ثم تولى ديـــوان رئـــيس الجمهورية، بواسطة المجلس الرئاسي للشباب والنساء والأسرة، ومن بعد ذلك من أمانة النساء والمســـائل الجنسانية، تنسيق البرنامج بتوفير دعم مالي إضافي لتوسيع تغطيته ليشمل ٢٤ مدينة. وما زال البرنامج يتوســـع، بهدف توسيع نطاق تغطيته ليشمل بعض المدن التي ينفذ فيها البرنامج فعلا، وما زال يحظى بالدعم من نفس المؤسسات، فضلا عما يحظى به من صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف بمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وتنسيق من المديرية الوطنية المعنية بتساوي المرأة في الحقوق، ومشاركة ٢٦ منظمة إقليمية غير حكومية.

١٥٧- وفي كـــانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، كان البرنامج قد ساعد ٦٥٤ ١٧ امرأة ربة أسرة يقمن في شريحتي الأحياء ١ و٢، على أساس قروض بقيمة تقارب ٩٩٨ ١٢ مليون بيزو.

١٥٨- وتسيير موجودات البرنامج مرض للغاية، وقد أبلغ أنه حقق ربحا قدره ١٠,٠١ في المائة في عام ١٩٩٧. وبفضل استرجاع الأموال، تمكن الوكلاء من تحقيق دوران سريع للقروض، أفيد أنه بلغ ١٨,٣١ ضعفا في عام ١٩٩٧.

١٥٩- وبفضل هذه التدابير، أصبحت النساء يعتبرن ذوات جدارة ائتمانية، وهو ما أوجد بدوره انفتاحا مهما أمام المنظمات العاملة في مجال توفير الائتمان لقطاع الأعمال التجارية الصغيرة.

١٦٠- وفيما يتعلق بالتوزيع الحضري، والفقر والنساء في هذه الشريحة اللائي يدرن أعمالهن التجارية، يقدر أن البرنامج سيشمل ١٠٠ ٠٠٠ امرأة. وبالمنحة البالغة ٣,٥ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة المقدمة إلى مؤسسة المدارس الممتازة من صندوق الاستثمار المتعدد الأطراف بمصرف التنمية للبلدان الأمريكية، يتمثل الهدف في توسيع تغطية البرنامج ليشمل النساء ربات الأسرة الموظفات أو العاملات في الخدمات المترلية في الشريحتين ١ و٢.

١٦١- وحيثما يتعلق الأمر بتساوي الحقوق، فإن البرنامج يشمل الأهداف التالية:

(أ) النهوض الكامل بالمرأة. تعزيز الهوية الجنسانية للنساء ربات الأسر المعيشية والعاملات، وحفز تقديرهن للذات وريادتهن وإمداد النساء بالأدوات التي تمكنهن من التصدي لأي مشاكل تعترضهن في أوضاعهن اليومية، بحيث يتمكن من تحسين أدائهن في العمل ويحققن ازدهارهن كبشر؛

(ب) مجموعة واسعة النطاق من الخدمات. توفير بدائل مؤسسية ومجتمعية للوصول إلى الخدمات الاجتماعية التي تحسن ظروف المرأة والبيت وتخفف من عبء العمل المترلي؛

(ج) الترويج والنشر. إقامة شكل اتصالات غير تقليدي يراعي نوع المهنة والوقت المتاح للنساء ويضع استراتيجيات للمعلومات برسائل تعكس تنوع الأوضاع الجنسانية والهويات الإقليمية وتجمع بين التدابير الوطنية والمحلية؛

(د) البحث. بمشاركة النساء والمنظمات المعنية بالبرنامج، لكسب معرفة أكبر بالمشاكل المحددة التي تعترض النساء بغية تخطيط أشكال التدابير البديلة؛

(هـ) فوائد البرنامج. تنفيذ منهج منظم يجمع بين التوصل إلى حلول لاحتياجات التنمية الاقتصادية والتقنية والشخصية والبرامج الشبيهة الأخرى، إما بإدماجها بالكامل في البرنامج وإما بإدماج مكونات منها فيه.

١٦٢- والمديرية الوطنية المعنية بتساوي المرأة في الحقوق تشجع أيضا على التعريف بحقوق المرأة بواسطة منشورات ولقاءات من قبيل ما يلي:

- نشر وتعميم واسع النطاق للقانون رقم ٢٩٤ لعام ١٩٩٦ المتعلق بمكافحة العنف داخل الأسرة؛

- نشر سلسلة كتيبات، بدعم من اليونيسيف، عن التزامات كولومبيا الدولية؛

- إحياء الذكرى الأربعين لحقوق تصويت المرأة في كولومبيا، ونشر تعميم كتاب عن حقوق الإنسان للمرأة وكتاب آخر عن القوانين والاجتهادات القانونية التي تدافع عن حقوق المرأة؛

- إيلاء الأولوية للقضاء على الحواجز المؤسسية والثقافية القائمة أمام الدفاع عن حقوق المرأة وحمايتها؛ وبالتالي بذل جهود للتعميم تتمحور حول مؤسسات الدولة؛

- شجعت المديرية ثقافة مساواة بين المرأة والرجل، عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة، وذلك بشن حملات وطنية وإقليمية مثل برنامج التثقيف والتوعية بشأن "Problems with the letter a"،

- بالاشتراك مع السجل الوطني ومكتب الريفيات بوزارة الزراعة، شنت المديرية حملة لإصدار وثائق هوية للريفيات وأطفالهن، في مقاطعات نارينيو، وسوكري، وقرطبة، وماغدالينا، وبوليفار، وسيزار؛

- ينفذ أيضا المجلس الاستشاري الرئاسي المعني بحقوق الإنسان مجموعة من التدابير للنشر عن حقوق المرأة، وبالخصوص بواسطة مشروع يهدف إلى تشجيع حقوق الإنسان وحقوق الإنجاب يرمي إلى معالجة العنف ضد المرأة ومنعه؛

- ويعقد مكتب أمين المظالم المعني بالنشر عن العهد حلقات عمل لموظفي الخدمة المدنية معنية بالنشر عن حقوق المرأة وترويجها.

١٦٣- ووزارة التعليم ، والمكاتب النسائية العاملة في إطار خطط تنظيمية مختلفة تابعة لديوان رئيس الجمهورية والمديرية الوطنية المعنية بتساوي المرأة في الحقوق، تشجع الجهود المؤسسية الرامية إلى وضع مادة في التعليم بشأن تساوي المرأة في الحقوق. ونتيجة لذلك، طورت مجموعة من المهام، بما فيها عمل البحث والاستشارة الذي يدعم بالوثائق موضوع المساواة بين المرأة والرجل في قطاع التعليم، مع تشديد على المواضيع التالية: الأداء في امتحانات التعليم الثانوي الحكومي؛ ومراجعة برنامج التعليم الجنسي لوزارة التعليم؛ وفحص المعلومات المتصلة بتدريب

المدرسين على موضوع التمييز الجنسي في المدارس؛ وتحليل خطة التنمية الوطنية الرامية إلى تحديد المجالات الاستراتيجية لسياسات التعليم العامة المتصلة بتساوي الجنسين.

١٦٤- ووزارة التعليم تدير وحدة متخصصة تعالج هذه المواضيع، إلا أنها لم تولها ما تحتاجه من تسلسل هرمي أو دعم لوجستي. وفي سبيل زيادة تعزيز تأثير عمل الوحدة، فإنها بدأت بتعاون مع اليونسكو تنفيذ برنامج تساوي المرأة في الحقوق بإنشاء فريق عمل داخلي. وكجزء من السياسات العامة والبرامج، تضع وزارة التعليم والمديرية الوطنية المعنية بتساوي المرأة في الحقوق خطة عمل قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل.

١٦٥- وفيما يتعلق بالبرامج، بدأت وزارة التعليم تنفذ خطة مهمة لإثارة وعي وتدريب الموظفين المسؤولين عن تشجيع سياسة المساواة في الحقوق داخل الوزارة ذاتها، فضلا عن إثارة وعي وتدريب المسؤولين في أمانات مؤسسات التعليم الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، صممت وزارة التعليم ونشرت دليلا لتدريب المدرسين به محتويات متصلة بالجنس؛ وجمعت الوزارة مواد تعليمية أنتجت في كولومبيا وفي الخارج عن المسائل الجنسانية والتعليم؛ ونفذت الوزارة منهجية تجريبية لتدريب المدرسين أثناء الخدمة واختبرت أكثر من ٥٠٠ مدرس ومدير وجامعي.

١٦٦- وتقوم وزارة التعليم، والمديرية الوطنية المعنية بتساوي المرأة في الحقوق، والشبكة الوطنية للتعليم في صفوف النساء واليونيسيف، بوضع استراتيجية توعية وحوافز للشركات التي تنتج الكتب الدراسية، بغية إدخال تغييرات تساعد على تجريد الكتب الدراسية من التحيزات الجنسية.

١٦٧- وبدأ تنفيذ تدابير وبرامج جديدة لصالح الفتيات والنساء في التعليم. ويستهدف بعض هذه التدابير والبرامج المشردين: مشروع يهدف إلى تغيير الظروف التعليمية للسكان الريفيين، مع تشديد خاص على تعليم الفلاحات؛ وبرنامج تعليم للشبان والبالغين يغطي أيضا موضوع تساوي الجنسين، استنادا إلى مبادئ توجيهية مستمدة من مؤتمرات دولية مثل المؤتمر العالمي الخامس المعني بتعليم البالغين المعقود في هامبورغ في تموز/يوليه ١٩٩٧؛ ومشروع يهدف إلى تدريب المدرسين في مجال استخدام منهجيات البحث لتحديد وجود تحيزات جنسية في المدارس واقتراح خطط تعليم مختلطة. وهذا الإجراء الأخير أدى إلى إعداد دليل تعليم مختلط بعنوان "اقتراح مفاهيمي ومنهجي لبناء بدائل أفضل لتدريب الفرد وتنميته بالكامل"[٢٩]. كما أحرز تقدم بشأن مشروع محو الأمية للنساء في قطاع الإنتاج الريفي، وهو سيصبح أيضا جزءا من مشروع التدريس الريفي.

١٦٨- وفي المستقبل، ستعد الخطة تشخيصا وطنيا يتعلق بتكرار التحيزات الجنسية في المدارس ووضع نهج تعليم مختلط في مشاريع التعليم المؤسسية.

١٦٩- وفي خطة التنمية الوطنية ١٩٩٨-٢٠٠٢ المعنونة "التغير من أجل بناء السلم"، انعكس التزام الحكومة الحالي وإرادتها السياسية لصالح المرأة الكولومبية في اعتماد خطة لتساوي الرجل والمرأة. واستنادا إلى خطة التنمية:

"... إن وضع خطة لتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة هو الوسيلة التي تقترحها كولومبيا لإعمال مبادئ التكافؤ المقررة في الدستور ولإعمال الاتفاقات الدولية التي وقع عليها البلد فيما يتعلق بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتعمل هذه الخطة بواسطة تطوير وصياغة استراتيجيات في قطاعات مختلفة تهدف إلى التغلب على القيود والعقبات القائمة التي تعرقل مشاركة المرأة بالتساوي مع الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية والأسرية والاجتماعية والثقافية وفي اتخاذ القرارات وفي ممارسة السلطة العامة ..."(٣٠).

١٧٠- والمجلس الاستشاري الرئاسي المعني بتساوي المرأة في الحقوق مسؤول عن الاشتراك في إعداد الخطة وتنفيذها ورصدها. وستجري مشاورات مع الجماعات والمنظمات النسائية، ومع خبراء من الجنسين في مختلف المواضيع المشمولة بالخطة.

١٧١- وستشكل خطة التكافؤ متابعة للسياسة العامة التي اعتمدتها الإدارة السابقة لصالح المرأة باسم التكافؤ ومشاركة المرأة. ويعلق الأمل على أن تنجح خطة التكافؤ في التغلب على بعض من الصعوبات العملية التي واجهتها خطة التكافؤ ومشاركة المرأة، وبالخصوص بوضع التزامات ميزانية معينة لجميع الهيئات المعنية المختلفة. والأهداف الرئيسية لسياسة التكافؤ ومشاركة المرأة التي تحاول خطة التكافؤ متابعتها تشمل ما يلي:

- تحقيق تحول ثقافي نحو قيام مجتمع يسوده مزيد من الديمقراطية والعدل والاحترام إزاء المرأة؛
- الحصول على التزام من جانب كبار المسؤولين في الهيئات الحكومية فيما يتعلق بالسياسة العامة وتطويرها في جميع القطاعات؛
- تشجيع تخطيط قائم على المشاركة يستند إلى تكافؤ الجنسين ويتيح للمرأة وصولا أكثر إنصافا إلى سلع وخدمات التنمية؛
- تشجيع تكافؤ وصول المرأة إلى جميع أشكال التعليم؛
- تحسين نوعية تعليم الفتيات بتشجيع أدائهن في مختلف مجالات المعرفة؛
- إدماج تركيز جنساني في تدريب المدرسين الأولي والجاري؛
- تشجيع مشاركة الفتيات والنساء في إدارة المدارس؛

- تحقيق خفض الأرقام القياسية للعنف ضد المرأة؛

- تحقيق خفض الأرقام القياسية لبطالة النساء وتقليل الفجوة في الأجور المدفوعة إلى الرجال والنساء؛

- تشجيع المشاركة السياسية للمرأة في مراكز اتخاذ القرارات؛

- دفع الهيئات الحكومية إلى الالتزام باحترام حقوق المرأة.

١٧٢- ومن التحديات التي تواجهه هذا التنظيم في الإدارة الراهنة دعم الالتزامات المتعهد بها في خطة التنمية الوطنية والوفاء بها، وهي التزامات تدعو صراحة إلى البحث عن فرص متكافئة للرجل والمرأة. وستحتاج المديرية نتيجة لذلك إلى تعزيز وضعها السياسي والتقني لكي تكفل أن تحقق سياساتها وبرامجها الأثر المنشود في إطار السياسات العامة الحكومية.

١٧٣- وتقوم وزارة التعليم حاليا بإعداد المشروع: "إدماج المنظور الجنساني في عمليات البنك الدولي: اقتراح لتطبيق دليل التعليم المختلط للمدرسين في مشروع التعليم الريفي في كولومبيا".

١٧٤- وتقوم دائرة التدريب الوطنية بتصميم وتنفيذ استراتيجيات التدريب التي تراعي الطبيعة الخاصة للمجموعات السكانية التي تسجل في صفوفها نسبة بطالة عالية، مثل الشباب والنساء، بغية تيسير وصول تلك المجموعات إلى قطاعات الاقتصاد التي استبعدت منها تقليديا.

(ح) مشاركة المرأة في الحياة السياسية والحياة العامة

١٧٥- إن مشاركة النساء في المناصب التي تشغل بالانتخاب لم تتجاوز ١٥ في المائة في انتخابات عام ١٩٩٨. غير أن بعض النساء استطعن تحقيق بعض النتائج الباهرة على صعيد شخصي. فقد حصلت امرأة في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية على ٢٦,٧٧ في المائة من الأصوات.

١٧٦- وعين الرئيس باسترانا وزيرتين من مجموع ١٥ وزيرا، وهو ما يجعل مشاركة النساء تبلغ نسبة مئوية قدرها ١٣,٣ في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، تشغل النساء أربعة مناصب نائب وزير من مناصب نواب الوزراء البالغ عددها ١٩ منصبا.

١٧٧- وفي الانتخابات البلدية، ارتفعت مشاركة النساء في المجالس البلدية غير أنها قلت في مناصب رؤساء البلديات. ولا تشغل النساء إلا ٥٠ منصبا من مناصب رؤساء البلديات المنتخبين وعددهم ٩٣٢ رئيس بلدية، مما

يشكل ٥,٤ في المائة من جميع المناصب. وتشغل النساء ١ ١٤٩ منصب مستشار من مناصب المستشارين التي تبلغ ١٠ ٣٩٧ منصبا، أي بنسبة ١١,٠٥ في المائة.

١٧٨- وفي المقاطعات، تشغل النساء ١٤,١٤ في المائة من مناصب الممثلين البالغ عددها ٥٠٢ منصبا في مجالس المقاطعات. وفي الانتخابات البرلمانية، انخفضت مشاركة النساء في مجلس النواب (تشغل النساء ١٥ مقعدا من ١٦١ مقعدا) غير أن مشاركتها ارتفعت في مجلس الشيوخ (تشغل النساء ١٤ مقعدا من ١٠١ مقعدا في مجلس الشيوخ، أي بنسبة ١٣,٩ في المائة). ويمكن ملاحظة أن أكبر عدد من الأصوات المدلى بها في صف جميع البرلمانيين حصلت عليه امرأة.

رابعا - الحق في العمل، والحق في ظروف عمل عادلة، والحق في تكوين النقابات، والحق في الإضراب (المواد ٦ و٧ و٨)

١٧٩- لا بد من النظر إلى التقدم أو الفشل المسجل في الوفاء بمختلف أحكام العهد الواردة تحت هذه العناوين من نفس منظور وضع العنف ومشاكل الاقتصاد الكلي المحللة فعلا بالتفصيل في هذا التقرير.

١٨٠- وبتحديد أكثر، تجدر ملاحظة أن الحكومة تتخذ مجموعة من التدابير الرامية إلى تقليل الأثر اللاحق بالعمال نتيجة هذين المشكلين الرئيسيين. وتشمل هذه التدابير ما يلي.

خطة العمل لتعزيز وحماية الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان للعمال

١٨١- تتولى وزارة العمل حاليا التخطيط والتنسيق لوضع مجموعة من التدابير الفعالة لتعزيز حقوق الإنسان للعمال الكولومبيين وحمايتها، وهي تدابير تنعكس في مبادرتين أساسيتين قيد الإنجاز: المبادرة الأولى هي تصميم واعتماد وتنفيذ خطة عمل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للعمال وحقوق العمال الأساسية، مع التشديد على حق تشكيل الجمعيات، والمبادرة الثانية هي إنشاء مجموعة متخصصة وتشغيلها للإشراف على تنفيذ الخطة.

١٨٢- ويشمل برنامج عمل تعزيز وحماية حقوق الإنسان للعمال ما يلي: إعادة تشغيل اللجنة الدائمة المشتركة بين المؤسسات المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للعمال؛ ووضع وإدماج نظام التسيير المشترك بين المؤسسات لتعزيز حقوق الإنسان للعمال وحمايتها؛ وبرنامج الحماية من انتهاكات حقوق الإنسان للعمال والإنذار المبكر بشأنها؛ ومشروع ونشر المعلومات عن حقوق الإنسان للعمال؛ وإنشاء شبكة من مروجي حقوق الإنسان للعمال، وتنسيق أفرقة إقليمية ثلاثية الأطراف لترويج حقوق الإنسان للعمال وشن حملة للترويج لهذه الحقوق.

١٨٣- ويشمل برنامج تتعزيزشجيع وحماية حقوق العمال الأساسية، مع التشديد على حق تشكيل الجمعيات، ما يلي: مشروعا خاصا للاستجابة لشكاوى العمال ومطالباهم؛ وإعادة تشغيل مشروع لقيام ثقافة جديدة لعلاقات العمل؛ ووضع وتنفيذ آليات لتعزيز وحماية حقوق العمال الأساسية، مع التشديد على الحق في تشكيل الجمعيات؛ وبـــرنامج لـــتعزيز حقوق العمال الأساسية، مع التشديد على الحق في تشكيل الجمعيات؛ ونشر اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصادق عليها فعلا، وتصميم ونشر كتيبات تعليمات وإعلام عن الاتفاقيات والعهود المقبولة.

١٨٤- ويشمل برنامج تكييف التشريعات ما يلي: التجميع المنتظم لجميع اتفاقيات العمل الدولية التي صادقت عليها كولومبيا ونشرها؛ واستعراض وتحليل اتفاقيات العمل الدولية التي صادقت عليها كولومبيا في ضوء النظام القانوني الكولومبي؛ وإعداد مشاريع قوانين ومراسيم تنظيمية لتكييف التشريعات، واستعراض اقتراحات الإصلاح مع منظمة العمل الدولية.

١٨٥- وسعيا لأن يكون التسيير والهيكل اللذان يستند إليهما عمل وزارة العمل والتأمين الاجتماعي في المستقبل في هذا المجال أكثر حداثة وتقنية، أنشأت الوزارة لجنة تنسيق داخلية ملحقة بديوان الوزير مكلفة باقتراح وتنفيذ خطة العمل لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للعمال وحقهم في تشكيل الجمعيات. وتتولى هذه اللجنة مسؤولية تقرير وتنســـيق ورصد أعمال الأفرقة التالية: فريق العمل الداخلي لتنفيذ تدابير تعزيز وحماية حقوق الإنسان للعمال؛ وفـــريق العمـــل الداخلي لتنفيذ تدابير تعزيز وحماية حقوق العمال الأساسية، مع التشديد على الحق في تشكيل الجمعيات؛ وفريق العمل الداخلي لتكييف وجمع ونشر التشريعات المتعلقة باتفاقيات العمل الدولية. وكل واحد من هذه الأفرقة مسؤول عن تنفيذ المشاريع والأعمال المكلف بها في الخطة المذكورة آنفا.

برنامج حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة النقابيين

١٨٦- بدأ تنفيذ هذا البرنامج بموجب أحكام القانون رقم ٤١٨ لعام ١٩٩٧، وفقا للأحكام القانونية السابقة لإنشـــاء وتحديد ولاية الوحدة الإدارية التابعة للمديرية العامة المعنية بحقوق الإنسان التابعة لوزارة الداخلية، بغية حمايـــة الأشـــخاص الذين تكون حياتهم أو سلامتهم البدنية أو أمنهم أو حريتهم مهددة لأسباب متصلة بالعنف السياسي أو الإيديولوجي أو بسبب الصراع الداخلي المسلح الذي يشهده البلد.

١٨٧- والمجموعـــات الاجتماعـــية التي تستفيد على وجه التحديد من هذه الحماية هي قادة وحركيو المنظمات الاجتماعية والمدنية والمجتمعية، والرابطات والنقابات ومنظمات الفلاحين، فضلا عن المجموعات الإثنية والسياسية و مجموعات المعارضة ومجموعات حقوق الإنسان.

١٨٨- وقد وضعت لجنة تنظيم وتقييم مخاطر الأمن المقدرة تدابير حماية عملية تسري على مقار المنظمات النقابية (مثل البرامج التلفزية التي تبث عبر قنوات مغلقة، والأبواب المدرعة، وأجهزة الإنذار، والإضاءة، وأجهزة إطفاء

الحرائق، والهواتف البينية وغير ذلك)، فضلا عن تدابير لحماية القادة النقابيين شخصيا (بما في ذلك الحماية البدنية مثل الحراس الشخصيين، وتغيير مكان الإقامة، والتعبئة، والاتصالات، والتحويلات، والمعونة الإنسانية الاقتصادية، وتراخيص حيازة الأسلحة النارية، والمساعدة الاجتماعية).

خامسا-الصحة، والتأمين الاجتماعي، والطفولة، والأسرة والشباب (المواد ٩ و١٠ و١٢)

١٨٩- أدمجت في دستور عام ١٩٩١ المبادئ التوجيهية الأساسية لعام ١٩٩٠ لإصلاح نظام الصحة والتأمين الاجتماعي، عندما وضع نظام شامل للصحة والتأمين الاجتماعي ينسجم مع سياسة اللامركزية المنصوص عليها في ذلك الدستور. وحدد النظام الجديد وضبط بإصدار القانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٩٣ وبدأ العمل به في عام ١٩٩٤. وشمل نظام الصحة اللامركزي في كولومبيا مكون تأمين شامل يدار على أساس إقليمي. ويحظى هذا المكون بالتغطية الكاملة لخطة منافع وحيدة، بخياري دفع: يستند الخيار الأول إلى الاشتراكات، وخطة التغطية الصحية الإلزامية[٣١] ويحظى الخيار الثاني بالدعم، وهو خطة الرعاية الصحية الأساسية[٣٢]. وخطة التغطية الصحية الإلزامية خطة إلزامية تستند إلى دفع اشتراكات شهرية تتناسب مع دخل أي شخص تكون إيراداته مساوية أو أكثر من مثلي الأجر الأدنى، وتشمل تغطيته أسرة الشخص المتمتع بالتأمين. وخطة الرعاية الصحية الأساسية المدعومة موجهة للأسر الفقيرة (التي تقل إيراداتها عن مثلي الأجر الأدنى) التي تتولى السلطات البلدية مسؤولية تحديدها وتسجيلها في الخطة. وتحل محل الاشتراكات منحة عامة في هذه الحالة، تساوي قيمة أقساط التأمين النظرية وتدير هذه الخطة السلطات البلدية التي تتلقى تحويلات من الميزانية لهذا الغرض. وبموجب الخطتين، يختار المستفيدون شركة تأمينهم (أو هيئة التأمين الصحي) التي يجوز أن تكون جهة إما عامة وإما خاصة تتعهد بتوفير التغطية التي تتيحها خطة المنافع الشاملة. ثم تتعاقد جهات التأمين الصحي بالنيابة عن المشتركين مع جهات توفير الخدمات الصحية التي يجوز أن تكون عامة أو خاصة.

١٩٠- ويعهد مكون التسيير الإقليمي إلى البلديات بمسؤولية إدارة الخطتين الصحيتين محليا، وضمان الصحة العامة، وتنظيم عمل التأمين محليا بتشجيع الطلب على التأمين وتنظيم توفيره، وأخيرا رصد نوعية الخدمات وأثرها في الحالة الصحية للسكان. وتتولى المقاطعات من جهة أخرى مسؤولية تنسيق التدابير البلدية في مجال الصحة العامة، والرصد المشترك لنوعية الخدمات الصحية وتوفير المساعدة التقنية للبلديات لإعانتها على الوفاء بالتزاماتها.

١٩١- وحول الإصلاح التشديد على تمويل التأمين الصحي من نظام لتقديم إعانات إلى نظام لطلب الإعانات والسياسات والمضامين وقواعد الإدارة الثابتة لخطة الرعاية الصحية الأساسية التي تديرها السلطات البلدية مباشرة. وتشمل خطة الرعاية الصحية الأساسية الخدمات التالية:

- تحسين صحة السكان الذين يواجهون أكبر المخاطر: المسنون، أو المعاقون أو المصابون بعاهات والعاملون في قطاع الاقتصاد غير الرسمي؛

- الوقاية من المرض؛

- الرصد: رصد عوامل الخطر وتحديد الأفراد غير المشمولين بتغطية التدابير الوقائية.

١٩٢- ووضعت خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ الأهداف التالية في مجالات الصحة:

- تخفيض سنوات الحياة الصحية المفقودة بنسبة ٢٠ في المائة؛

- تخفيض معدل وفيات الأطفال بنسبة ١٥ في المائة؛

- تخفيض معدل وفيات الأمومة بنسبة ٥٠ في المائة؛

- زيادة العمر المتوقع عند الولادة بمقدار سنة؛

- توسيع تغطية خطة الاشتراك وزيادة عدد المستفيدين المشمولين بالخطة المدعومة في صف أفقر الناس وأقل الناس مناعة.

١٩٣- واستنادا إلى الدراسة الاستقصائية لنوعية الحياة التي جرت في عام ١٩٩٧، شهدت تغطية الخدمات الصحية في البلد قصورا وبالخصوص في حالة أفقر الناس وأقل فئات السكان مناعة. ولم يلجأ ٢١ في المائة من المرضى إلى الخدمات الصحية بسبب نقص المال، وكان نصف الفقراء تقريبا غير مسجلين في أي خطة تأمين صحي. ولكن بفضل الإصلاح الذي جرى بموجب القانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٩٣ (وهو أهم إصلاح جرى في القطاع الاجتماعي في البلد في السنوات الأخيرة)، سجلت زيادة كبيرة في نسبة السكان المشمولين بالتغطية (بأقساط تأمين مدفوعة)، وهي زيادة ارتفعت من ٢١ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٥٧ في المائة في عام ١٩٩٧، بما يعادل زيادة في عدد المستفيدين من ٧,٩ ملايين نسمة إلى ٢٢,٧ مليون نسمة. ومن بين هؤلاء المستفيدين، ١٤,٦ مليون نسمة بتغطية خطة التأمين مقابل دفع اشتراك و٧ ملايين نسمة بخطة التأمين المدعوم. واستنادا إلى تقسيم بحسب الرتب العشرية، وفي الرتبة العشرية الدنيا، لا يشمل في أي خطة تأمين أكثر من ٦٠ في المائة من السكان، بينما يشمل بالتأمين الصحي في الرتبة العشرية العليا ٨٤ في المائة من السكان.

١٩٤- وسعيا لإزالة العقبات القائمة أمام توفير الخدمات الصحية، وتوسيع التغطية وتقليل عدم تكافؤ في الوصول إلى هذه الخدمات، تقترح خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ اتخاذ التدابير التالية:

- ضمان استدامة الخطة واستقرارها المالي؛

- تخفيض التهرب من دفع الاشتراكات في الخطة والتهرب منها بوضع آليات لتحديد الخطة والوصول إليها ودفع الاشتراكات وبوضع عقوبات على عدم دفع الاشتراكات والتهرب منها؛

- تعجيل وتعزيز تحويل الإعانات من العرض إلى الطلب؛

- تشجيع الناس على الاشتراك في الخطة المدعومة وفقا لإمكاناتهم؛

- وضع صندوق ضمان التأمين الصحي بغية حماية حقوق المستفيدين من نظام التأمين الصحي والاجتماعي؛

- مراجعة الشروط القائمة المتصلة بشركات التأمين الصحي التي تدير الخطة المدعومة والمتصلة بجهات تقديم الخدمات الصحية، بحيث يرهن قبول هذه الجهات الجديدة بوفائها بما يلزم من معايير تقنية وإدارية ومالية تمكنها من النهوض بالتزاماتها. وستقيم أيضا الجهات الساهرة على تقديم الخدمات الصحية؛

- تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد هذا القطاع المستمدة من المراهنات. وستعمل الحكومة على كسب موافقة الكونغرس لوضع مشروع قانون وحيد ينشئ احتكارا لهذه الموارد. وستمارس الحكومة أيضا ضغوطها على سلطات المقاطعات لاتخاذ ما يلزم من خطوات لتحقيق أقصى حد من الإيرادات الأخرى؛

- تحديد سلطات ومسؤوليات مختلف مستويات السلطات بالمقاطعات وضمان رصد الموارد بمزيد من الكفاءة. وتنفيذ أنشطة وقاية وترويج في مجال الصحة؛

- ضمان قيام شركات التأمين الصحي ومديري الخطة المدعومة بإيلاء الأولوية للسكان الضعفاء فيما يتعلق بتوافر خدمات الحماية المحددة، والوصول إليها واستخدامها، والكشف المبكر عن الأمراض المتصلة بالصحة العامة ومعالجتها؛

- تحسين تدريب المهنيين العاملين في مجال الصحة؛

- تحسين نظام المعلومات؛

- الإشـــراف على جميع الجهات الفاعلة وبجميع مستوياتها في الخطة ورصدها وذلك بإعادة هيكلة هيئة الإشراف الصحي الوطنية وتكييفها.

١٩٥- واســـتنادا إلى أرقام وزارة الصحة، كان ٥٢٤ ٩٦٠ ٢٤ كولومبيا يشكلون ٦٠,٤في المائة من مجموع السكان مشمولين بالتأمين في إطار نظام الصحة العامة والتأمين الاجتماعي. ويشمل ٦٥,٨ في المائة منهم بالتأمين في إطـــار خطة التأمين مقابل الاشتراك، أي ٤٦٣ ٤٣٣ ١٦ مستفيدا (وفي عدادهم المشتركون الذين تخلفوا عن دفـــع اشتراكاتهم أو المشتركون الذين علقت عضويتهم في الخطة)، بمن فيهم ٧٣٩ ٣٤٢ مستفيدا من الكيانات المتكيفة، ويشمل منهم في خطة التأمين المدعومة ٠٦١ ٥٢٧ ٨ مستفيدا، أي ما يعادل ٣٤,٢ في المائة، بالتأمين. والتغطـــية المـــنجزة في مقاطعات سانتا سانتاندر (٧٥,٣ في المائة)، وأنطيوكيا (٧٢,٣ في المائة)، وسانتا في دي بوغوتا (٨١,٢ في المائة) جديرة بالملاحظة بوجه خاص.

١٩٦- والتغطية الموسعة للخطة المدعومة في عام ١٩٩٨ تغطية استفادت منها أساسا البلديات التي تسجل فيها إيـــرادات أدنى من المتوسط الوطني والتي توجد بها جماعات سكانية خاصة، مثل المشردين، والمجتمعات الأصلية، والمسنين والنساء ربات الأسر المعيشية.

١٩٧- وفـــيما يتعلق بالمعاشات، ارتفع عدد المشتركين في خطة المعاشات ارتفاعا كبيرا من٣,٣ ملايين في عام ١٩٩٤ إلى ٤,٧ ملايين في عام ١٩٩٦. ونتيجة لذلك، يتمتع الآن بحماية خطة المعاشات ٢٩ في المائة من القوى العاملـــة في الـــبلد و٥٢ في المائة من العمال الحضريين. وهذه التغطية المتزايدة تحققت بوجه خاص بفضل التنمية النشطة لصناديق المعاشات الخاصة المتاحة بموجب القانون رقم ١٠٠، وهي صناديق كان عدد المشتركين فيها فعلا يفوق مليوني مشترك في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ألف- الصحة

١- الرعاية للأمومة وفي فترة ما حول الولادة

١٩٨- تبلغ تغطية الحوامل بالرعاية المؤسسية الآن ٨٣,٢ في المائة[٣٣]؛ وتتلقى نحو ٣٠ في المائة من الحوامل من الرعاية الصحية في أشهر الحمل الثلاثة الأولى ويتلقين عموما خدمات طبيب. والحوامـــل اللائي لا يحصلن على أي رعاية (١٧ في المائـــة مـــن حالات الحمل) هن المنتميات إلى أقل الجماعات مناعة من حيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

١٩٩- وتظهر تباينات إقليمية في التغطية بالرعاية في فترة ما حول الولادة، بنسبة لا تبلغ سوى ٦٢,٣ في المائة في المنطقة الواقعة على ساحل المحيط الهادئ، بينما تصل هذه التغطية في بوغوتا إلى ٩٥ في المائة. ويجري تلقيح ٦٠ في المائة من الحوامل بجرعات كاملة من ذوفان الكزاز.

٢٠٠- وتتاح مرافق التوليد المؤسسية لنسبة ٧٦,٨ في المائة من النساء. وفي المناطق الحضرية، تبلغ نسبة النساء اللائى يتمتعن بهذه المرافق ٨٨,٥ في المائة، بينما تبلغ نسبة اللائى يضعن حملهن في عيادات في المناطق الريفية ٥٦ في المائة، وتبلغ نسبة من يضعن حملهن في بيوتهن ٤٣ في المائة، بمساعدة قابلات أحيانا، وهي حالة يجب مراعاتها في إطار الجهود التي يحتاجها البلد لتقليل نسبة الاعتلال والوفيات في صفوف الأمهات.

٢٠١- و٩٩,٢ في المائة من النساء اللائى بلغن التعليم الجامعي يضعن حملهن في المصحات، مقابل ٤٠,٥ في المائة فقط من غير المتعلمات اللائى يضعن حملهن في معظم الحالات في البيوت (٥٨ في المائة). والتباينات الإقليمية هي مـــرة أخرى بارزة في هذا الصدد، وهي تباينات تتراوح بين ٩٥,٤ في المائة في بوغوتا و٣٨ في المائة في المنطقة الواقعة على ساحل المحيط الهادئ[٣٤].

٢٠٢- ويـــبلغ المتوســـط المبلغ عنه للولادات بعمليات قيصرية ١٦,٩ في المائة، مع وجود تباينات ملحوظة بين المناطق الحضرية (٢٠,٧ في المائة) والمناطق الريفية (١٠,١ في المائة).

٢٠٣- وأبرز التباينات الإقليمية توجد في كالي بنسبة ٢٧ في المائة وفي المنطقة الواقعة على ساحل المحيط الهادئ بنسبة ٥ في المائة. والنساء اللائى بلغن التعليم العالي هن أكثر عرضة لمواجهة مخاطـــر هـــذا النـــوع من الوضع (٤٢,٥٦ في المائة)، وهي مخاطر تفوق بكثير المتوسط الوطني، وينبغي النظر إليها بالتالي من ناحية الإرشاد بوصفها مجموعة في خطر على عكس غير المتعلمات (٥,٢ في المائة) اللائي لا يتاح لهن هذا الخيار فيما يبدو.

٢٠٤- ولا تـــبلغ نســـبة التمتع بالرعاية السريرية خلال فترة النفاس سوى ١٥ في المائة من النساء. ويتوقع أن تتحســـن هذه الحالة بفضل القرار رقم ١١٧ الصادر عن المجلس الوطني للصحة والتأمين الاجتماعي، نظرا إلى أن عددا كبيرا من النساء يتعرضن لتعقيدات ما بعد الولادة بسبب نقص الرعاية والإشراف خلال فترة النفاس.

٢٠٥- وســـعيا لبلوغ هدف تقليل معدل وفيات الأمومة بنسبة ٥٠ في المائة، جعلت وزارة الصحة تقليل معدل وفـــيات الأمومة إحدى أولويات الخطة الوطنية للصحة الجنسية وصحة الإنجاب[٣٥] وذلك بواسطة التدابير التالية ذات الأولوية:

- تحسين الوصول إلى الرعاية والعناية الشخصية خلال الحمل والوضع والنفاس وحالة المواليد الجدد وضمان الرعاية والعناية في المؤسسات الطبية وتحسينهما؛

- تقلـــيل حالات الحمل غير المرغوب فيه وحالات الإجهاض والطلب غير الملبى على وسائل منع الحمل؛

- تحسين صحة النساء وحالتهن التغذوية، ولا سيما المراهقات، والحوامل والحاضنات؛

- تحسين نظم المعلومات ورصد الأوبئة في مجال الصحة الجنسية وصحة الإنجاب؛

- تحســـين وصول النساء من جميع الأعمار إلى التأمين الاجتماعي، وبالخصوص من يتعرضن منهن لأشد المخاطر؛

- تنسيق التدابير مع جميع المؤسسات والقطاعات التي توفر الخدمات لهذة المجموعة السكانية.

٢٠٦- وأحرزت كولومبيا تقدما في مواصلة هدف تقليل معدل وفيات الأمومة بنسبة ٥٠ في المائة:

١- زيادة نغطية الرعاية السابقة للولادة وتغطية الوضع في المؤسسات، وهما تشملان نحو ٨٠ في المائة من الأمهات.

٢- تطوير في ٢٠ في المائة من البلد لنموذج بيولوجي - نفساني - اجتماعي لتقليل وفيات الأمومة والوفيات في فترة ما حول الولادة، مما حسن نوعية الرعاية في فترة ما قبل الولادة وساعد على تقليل معدل الاعتلال في الأمومة وفي فترة ما حـــول الـــولادة في أنحاء البلد المشمولة بالتغطية حتى الآن.

٣- تطبـــيق نظام رصد الأوبئة المتصلة بوفيات الأمومة والوفيات في فترة ما حول الولادة في ٨٠ في المائة من البلد.

٤- شنت حملة إعلام وتثقيف وتوعية، عن طريق وسائط الإعلام الجماهيرية ووسائط الإعلام البديلة، بشـــأن عوامل الحماية والوقاية من عوامل المخاطر في مجال صحة الأمومة وفترة ما حول الولادة ومكافحـــتها، ومنع الأمراض التي تنتقل بالاتصال الجنسي (فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المـــناعة المكتســـب (الإيدز)) وتشجيع العلاج الجيد، وبالخصوص للنساء والأطفال، وتشجيع ثقافة تعايش سلمي ومنع العنف كأساس للاحترام المتبادل والتوصل إلى تسويات للصراعات عن طريق التفاوض.

٢٠٧- وصـــدرت قواعـــد لتنظـــيم مضامين الصحة الجنسية وصحة الإنجاب في الخطة العامة للصحة والتأمين الاجتماعي، بما في ذلك ما يلي:

- تـــنظم خطة الرعاية الصحية الأساسية التدابير الحكومية الجماعية لتعزيز الصحة الجنسية وصحة الإنجاب وإدراجها في البرامج السياسية المحلية من خلال خطة التنمية؛

- تـــنظم خطـــة التغطية الصحية الإلزامية توفير خدمات الرعاية الصحية في مجال الصحة الجنسية وصحة الإنجاب؛

- يلزم القرار رقم ٧٧ الصادر عن المجلس الوطني للتأمين الاجتماعي بإيلاء الأولوية في النظام لأفقر قطاع سكاني وللمشردين وربات الأسر المعيشية، والمراهقين، والأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، والسكان الريفيين ومن يوجدون على هامش المجتمع؛

- ويحـــدد القرار رقم ١١٧ الأنشطة والإجراءات والتدابير الإلزامية، والطلب المستحث والرعاية الشاملة للأمراض التي تثير اهتماما خاصا من حيث الصحة العامة، بما في ذلك الأمراض المتصلة بالصحة الجنسية وصحة الإنجاب.

٢٠٨- وفيما يلي بعض البرامج المزمعة لتنفيذ خطة الصحة الجنسية وصحة الإنجاب.

٢٠٩- برنامج رعاية الأمهات والرضع. هذا البرنامج هو أحد مكونات خطة الرعاية الصحية الإلزامية المدعومة. وهـــدف البرنامج هو ضمان وصول الحوامل والحاضنات وأطفالهن الذين تصل أعمارهم إلى سنة من أفقر فئات السكان، إلى خدمات فترة ما قبل الولادة، وفترة الوضع وفترة النفاس، وتوفير المساعدة التغذوية للأمهات وتوفير الرعاية للرضع في أول سنة من حياتهم. وفي عام ١٩٩٥، أحرز برنامج رعاية الأمهات والرضع تقدما في عدد من المقاطعات، بتسجيل أدنى شريحتين من السكان، حسب نظام تحديد المستفيدين، في خطة الرعاية الصحية والتأمين الاجتماعي المدعومة. ووسعت التغطية لتشمل ٠٠٠ ٨٢ من الأمهات و٠٠٠ ٦٤ من الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة.

٢١٠- وبالإضـــافة إلى ذلـــك، يتـــيح معهد رفاه الأسرة الكولومبي حماية كاملة للحوامل الشابات اللائي تقل أعمارهن عن ١٨ سنة واللائي يجدن أنفسهن في وضع إهمال أو خطر، فضلا عن توفير الإرشاد والمساعدة للحوامل اللائي يعتبر أنهن يواجهن خطرا اجتماعيا.

٢١١- وبواســـطة وحدات الرعاية الكاملة، تتاح رعاية كافية لتمكين الأمهات من تخطيط نمط حياة كريمة لهن ولأطفالهن. كما تدرب النساء وتتلقى الرعاية في مجالات الصحة، والتعليم وفرص إنشاء مشاريع مدرة للدخل.

٢١٢- ومن عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٩، عززت وحدات الرعاية العاملة في البلد بدعم من الهيئات الدولية، مثل الأمـــم المتحدة، وهي الهيئات التي وسعت بفضلها في المجتمعات المحلية خدمات الوقاية من الحمل المبكر بواسطة

تنفـــيذ بـــرامج في المدارس والمنظمات المجتمعية. وتكفل الرعاية الكاملة التي تلزمها الخدمات بالتنسيق مع قطاع الصحة والتعليم وغير ذلك من المنظمات العاملة في مجالي التعليم والتدريب.

٢١٣- واعتبرت الصحة الجنسية وصحة الإنجاب مجال أولوية في الصحة العامة في إطار خطة تنمية البلد في فترة الأربع سنوات الراهنة (١٩٩٨-٢٠٠٢). وسيرأس هذا المجال قطاع الصحة، بمشاركة قطاع التعليم ومعهد رفاه الأسرة الكولومبي.

٢١٤- ومـــن خـــلال الخطة الوطنية، تهدف وزارة الصحة إلى تقليل التفاوتات القائمة بين المناطق والجماعات الســـكانية في الـــبلد. وثمة تحد آخر هو ضرورة زيادة تغطية تأمين السكان في إطار النظام العام للصحة والتأمين الاجتماعي من النسبة الحالية البالغة ٥٢,٨ في المائة إلى ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠١.

٢١٥- كما تدعم الخطة السياسات العامة الأخرى التي تتبعها وزارة الصحة وغيرها من قطاعات لتشجيع إحداث تغـــييرات رامية إلى بلوغ أهداف تنمية بشرية مستدامة ومنصفة وتحسين ظروف الصحة والتعليم والعمل والرفاه لجميع الناس، بدعم من آليات عامة للإشراف والمتابعة، والتقييم والرصد.

٢١٦- ولـــدى تخطيط الأنشطة لصالح الصحة الجنسية وصحة الإنجاب، أوليت العناية للمناطق الجغرافية المتأثرة بمشردين نتيجة العنف، فضلا عن المناطق الريفية والحضرية الهامشية والبلديات المصنفة على أنها تواجه خطرا شديدا بسبب معدلاتها المرتفعة من حيث وفيات الأمومة ووفيات الرضع في فترة ما حول الولادة. وبالمثل، يكفل قانون الـــتأمين الاجتماعي رقم ١٠٠، بواسطة القرار رقم ٧٧، أن تولى الأولوية، في إطار النظام العام للصحة والتأمين الاجـــتماعي لتأمين أقل الجماعات مناعة، مثل أفقر فئات المجتمع، وربات الأسر المعيشية، والحوامل والحاضنات، ونساء الشعوب الأصلية، والمراهقات والمواليد الجدد.

٢١٧- ولزيادة تطوير الخطة الوطنية للصحة الجنسية وصحة الإنجاب، تمثلت الاستراتيجية ذات الأولوية المعتمدة لـــتعزيز المشاركة المجتمعية، بفضل إقامة صلات نشطة مع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والقطاعين الاجتماعي والإنتاجي والمجتمع ككل، في تنفيذ تدابير لتعزيز الصحة الجنسية وصحة الإنجاب، والإشراف والرصد في مجال إعمال الحقوق الجنسية وحقوق صحة الإنجاب وتوفير الدعم النفساني الاجتماعي للجماعات قليلة المناعة. وتشمل تدابير هذه الاستراتيجية ما يلي:

- تعمـــيم وإقرار تدابير ورصد اعتمادات لها لتشجيع وحماية الصحة الجنسية وصحة الإنجاب، من خلال عقد ندوات، واجتماعات وحلقات عمل لدى جهات التأمين، ومديري المخاطر المهنية، وموفـــري الخدمـــات، ومديريات المقاطعات، ومؤسسات التعليم الصحي، والجمعيات العلمية، والمنظمات غير الحكومية والمجتمع عموما؛

- تعزيز جماعات الدعم لتعزيز الصحة الجنسية وصحة الإنجاب بمختلف مكوناتهما؛

- تدريب مشرفين مجتمعيين لتعزيز الرصد الاجتماعي للوائح المتصلة بالصحة الجنسية وصحة الإنجاب؛

- إجراء مشاورات مع السلطات المحلية وبعض القطاعات الاجتماعية، مثل وزارتي التعليم والعدل وديوان تساوي المرأة في الحقوق، بشأن التدابير الضرورية لتعزيز الصحة الجنسية وصحة الإنجاب في صفوف الجماعات الضعيفة.

٢١٨- وتنتمي عدة منظمات غير حكومية في البلد إلى الشبكة الكولومبية للحقوق الجنسية وحقوق الإنجاب، التي يستند عملها إلى الدفاع عن الحقوق الجنسية وحقوق الإنجاب للمرأة ويشمل في جملة تدابير ما يلي:

- الاعتراف بالوظيفة الاجتماعية للأمومة والأبوة وحمايتها؛

- حماية الحقوق الجنسية وحقوق الإنجاب للمرأة الموجودة في أوضاع صعبة، مثل المرأة السجينة ، حيثما يتكرر انتهاك هذه الحقوق؛

- النظر في المفهوم الجديد للصحة الجنسية وصحة الإنجاب بالكامل؛

- استمرار أنشطة الإعلام والتعليم والاتصالات في مجال الصحة الجنسية وصحة الإنجاب؛

- مناقشة مفاهيم الرجولة والأنوثة مع رجال ونساء وتعزيز مشاركة الذكور في مجال تعزيز الصحة الجنسية وصحة الإنجاب؛

- إدماج تدابير الصحة الجنسية وصحة الإنجاب لتكون جزءا من عمل الشبكة.

٢- التغذية

٢١٩- قطعت كولومبيا أشواطا كبيرة في مجال التغذية، إلا أنه ما زالت توجد اختلالات حتى الآن فيما يتعلق بتوافر الأغذية، واستهلاكها وفوائدها البيولوجية.

٢٢٠- ومن السياسات العامة الرئيسية للتصدي لهذه المشاكل الخطة الوطنية للأغذية والتغذية. والغرض من هذه الخطة هو "المساعدة على تحسين حالة الأغذية والتغذية للسكان الكولومبيين، ولا سيما أفقر فئاتهم وأقلهم مناعة، وذلك بالجمع بين تدابير متعددة القطاعات في مجالات الصحة، والتغذية، والأغذية، والزراعة، والتعليم، والاتصالات، والبيئة"[٣٦].

٢٢١- والأهداف المحددة للخطة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ هي على النحو التالي:

- تحسين ظروف وصول أفقر الأسر المعيشية إلى الغذاء، بتشجيع الاستقلال الذاتي الغذائي بواسطة الإنتاج؛

- حماية وتحسين الوضع التغذوي لأفقر الجماعات وأقلها مناعة من خلال برامج شاملة تضم الغذاء التكميلي؛

- ضمان مراقبة نوعية الأغذية من حيث أمن استهلاكها ووضع علامات صحيحة على محتوياتها؛

- تقليل أوجه القصور في المغذيات الدقيقة، مثل الحديد وفيتامين ألف، والقضاء على نقص اليود؛

- تحسين الظروف البيئية التي تساعد على ضمان الاستفادة البيولوجية المناسبة المستمدة من الأغذية؛

- تشجيع الرضاعة الطبيعية حتى بلوغ الرضيع سنتين من العمر: رضاعة طبيعية خالصة حتى ٦ أشهر وجرعة غذاء تكميلي حتى بلوغ سنتين من العمر؛

- تشجيع ثقافة أكل وأنماط حياة صحية؛

- تشجيع البحث والتقييم في مجالات التغذية والأغذية لدعم تطوير الخطة الوطنية للأغذية والتغذية؛

- تعزيز ما للموارد البشرية من قدرة تقنية وتسييرية لازمة لدعم الخطة وكفالة تطويرها المرضي.

٢٢٢- وبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ تنفيذ برنامج "كأس الحليب" واستفاد منه ٠٠٠ ٢٥٣ من أطفال المدارس كانوا لا يتلقون أي غذاء تكميلي آخر. وفي برنامج تحسين التغذية والدعم التغذوي، غطيت نسبة تتراوح بين ٦٠ في المائة و٧٣ في المائة من الاحتياجات التغذوية اليومية للأطفال. واستفاد نحو ٠٠٠ ٨٥ من أطفال الفلاحين من برنامج المعونة الغذائية الريفي، بينما أصبح ٠٠٠ ٣٤٠ من أطفال المدارس يتلقون وجبات خفيفة أوفر، بعد أن كانوا يتلقون مجرد وجبات خفيفة بسيطة، مما حقق مثلي الهدف المحدد للعام.

٢٢٣- وكجزء من الخطة الوطنية للأغذية والتغذية، اتخذت استراتيجية تنويع الغذاء شكل مشروع تغذوي مجتمعي في كالداس، وريسارالدا، وفالي ديل كاوكا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تدريب ٧٩٥ ٩٨ مدربا مجتمعيا في مجال مناولة الأغذية، ووزع ٥٧٢ طنا من حبوب الصويا كتكملة غذائية في منطقة زراعة البن.

٢٢٤- وخـــلال تلك الفتـــرة، أنتـــج ووزع ١٥٦ ٢٧ طنا من التكملة الغذائية "بياناستارينا" بتكلفة قدرها ٦٥٦ ٢٧ مليون بيزو. وضمن الأمن الغذائي باستثمار قدره ٢٦٤ ٣٥٧ مليون بيزو، بما شمل ٨٦٣ ٥٩٤ ١ طفلا تقـــل أعمارهـــم عـــن ٧ سنوات، و٦٧٧ ٢٤٥ ٢ طفلا تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٤ سنة، فضلا عن ٤٦٢ ٣٠٠ امـــرأة حاملا وحاضنة وفتاة حاملا. وكجزء من تشجيع الرضاعة الطبيعية، درب ٠٠٠ ٢٦ مدرب مجتمعي في مجال تنظيم الأسرة، على أساس استراتيجية تقديم الحنان والرعاية الطيبة للأطفال. وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٨، أعدت مبادئ توجيهية تغذوية للكولومبيين الذين تتجاوز أعمارهم السنتين.

٢٢٥- وتســـتخدم خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ أهداف الخطة الوطنية للأغذية والتغذية، بتركيز عملها على "الفتيان والفتيات في المدارس الحكومية مع تشديد على الفئات الريفية والحضرية الهامشية التي تواجه أكبر عجز غذائي، وعلى الحوامل والحاضنات والأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٧ سنوات غير المشمولين بالمآوى المجتمعي"[٣٧].

٢٢٦- وتقـــدم خطـــة التنمية الوطنية اقتراحات بتدابير محددة تهدف إلى تحقيق أهداف الخطة الوطنية للأغذية والـــتغذية المتناســـقة مع المبادئ الأساسية لخطة التنمية، مثل توسيع نطاق عملية اللامركزية عبر البلد وتشجيع مشاركة المواطنين. وتلتمس الخطة بالتالي تعزيز التسيير المجتمعي لإنتاج الأغذية وبيعها، ودعم برامج الأمن الغذائي الموجودة في خطط التنمية الأقاليمية والبلدية، فضلا عن الوفاء بالالتزامات الواردة في المواثيق المعنية بالطفولة.

٣- الأمراض المتوطنة والوبائية

٢٢٧- التزمت كولومبيا في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل بالقضاء على الشلل وداءي حصبة وكزاز المواليد، وهـــي أمراض تعتبر مشاكل رئيسية على صعيد الصحة العامة. وبالإضافة إلى التقدم المحرز فعلا، يعمل البلد على بلـــوغ أهداف وطنية أخرى، مثل مكافحة التهاب الكبد باء والقضاء على الحميراء الخلقية. ويدرس البلد حاليا جـــدوى إدراج التلقيح ضد التزلة التزفية الوافدة لمكافحة التهاب السحايا والالتهاب الرئوي، كإجراءات عالية الكفـــاءة مـــن حيث التكلفة. ويولى اعتبار خاص لحماية فئات خاصة من السكان، تشمل المجتمعات الأصلية، والمشردين بسبب العنف وسكان الشوارع.

٢٢٨- وتغير تفشي الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين، والتي عولجت في إطار برنامج التحصين الموسع والسياسات العامة الجديدة بشأن الصحة، ولا سيما السياسات العامة الموجهة إلى حماية الأطفال والشباب، يستلزم تغييرات مستمرة في التحكم في الأوبئة ورصدها. وركزت تدابير البرنامج على الخطط التالية:

(أ) *خطة القضاء على كزاز المواليد*: أوفى البلد بتعهده بالقضاء على كزاز المواليد بوصفه واحدة من مشـــاكل الصحة العامة. وينعكس أثر الخطة في انخفاض بنسبة ٨٧ في المائة في عدد الإصابات بكزاز المواليد بين

عامي ١٩٨٩ و١٩٩٦. ويسجل في كولومبيا حاليا معدل يقل عن ٠,١ إصابة لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء. وتركزت تدابير الخطة في ٣٢٨ بلدية يعتبر أنها تواجه مخاطر عالية، بتحصين جميع الحوامل في البلد بذوفان الخناق. وتنسجم هذه الخطة مع سياسة الصحة الجنسية وصحة الإنجاب التي تنفذها وزارة الصحة؛

(ب) *خطة القضاء على الحصبة*: حتى عام ٢٠٠٠. بدأ تنفيذ هذه الخطة في أيار/مايو ١٩٩٣، وكانت استراتيجيتها الرئيسية الأولى هي التلقيح الجماعي دون تمييز للسكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٩ أشهر و١٤ سنة، بما يحقق تغطية بنسبة ٩٧ في المائة (٦٢٤ ٠٩٨ ١١ نسمة). واستهدفت استراتيجيات لاحقة مواصلة تغطية مكافحة الحصبة لمن لا تقل نسبتهم عن ٩٥ في المائة من الرضع الذين تقل أعمارهم عن سنة وهيكلة نظام رصد فعال للأوبئة بشأن الأمراض المصحوبة بحمى. وفي سبيل دعم خطة القضاء على الحصبة، شملت حملة التلقيح في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، التي أوصيت كولومبيا بشنها، التلقيح الثلاثي ضد الفيروسات (الحصبة والحميراء والنكاف)، الذي استخدم في حملة متابعة الأشخاص المعرضين للإصابة بالحصبة فيما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٥، بتحقيق تغطية بنسبة ٩٠ في المائة في صف السكان الذين تتراوح أعمارهم بين سنة و٣ سنوات. وبعد عام ١٩٩٥، استعيض عن التلقيح ضد الحصبة بالتلقيح ضد الفيروسات الثلاثة، ورفعت سن الرضع الملقحين من ٩ أشهر إلى سنة (١٢-٢٣ شهرا). وبالإضافة إلى ذلك، وضعت خطة لجرعات تنشيطية باللقاح ضد الفيروسات الثلاثة عند بلوغ الأطفال ١٠ سنوات من العمر؛

(ج) *خطة مكافحة الحميراء والحميراء الخلقية*: بدأ في عام ١٩٩٦ تنفيذ خطة للقضاء على الحميراء الخلقية، بتلقيح ٢,٦ ملايين من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و١٢ سنة؛

(د) *خطة تعزيز القضاء على داء الشلل*: تدعم هذه الخطة بواسطة تغطية مكثفة لمكافحة داء الشلل في البرنامج العادي، والتلقيح دون تمييز للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، بمناسبة جميع الأيام الوطنية والإقليمية والمحلية التي تنظم في البلد مع نظام للرصد الوبائي المكثف؛

(ه) *خطة مكافحة التهاب الكبد باء*؛

(و) *خطة مكافحة الأمراض الأخرى التي يمكن الوقاية منها بالتحصين*: السعال الديكي، والخناق، والسل والنكاف والتهاب السحايا مع النزلة النزفية الوافدة.

٢٢٩- واستنادا إلى الدراسة الاستقصائية التي أجراها برنامج التحصين الموسع، وفي مقاطعات أمازوناس، وآراوكا، وتشوكو، وغواينيا، وغواخيرا، ونورتي دي سانتاندر، وبوتومايو، وريزارالدا، وسان أندريس، وسانتاندر، وفاوبيس، وفيتشادا وإقليم كارتاخينا كانت التغطية في وضع حرج في عام ١٩٩٨؛ والمقاطعات التي تبلغ فيها التغطية مرحلة خطرة هي بوياكا، وكالداس، وكاوكا، وسيزار، وقرطبة، وكونديناماركا، وميتا،

ونارينيو، وكويندیو، وسوكري، وفالي وإقليم سانتا مارتا، بما مجموعه ٢٥ وحدة إقليمية بتغطية تقل عن ٨٠ في المائة، أي بعبارة أخرى ٦٩ في المائة من المجموع. وهذه الحالة الرديئة تعزى إلى أوجه قصور في تحمل المسؤولية من جانب المسيرين وجهات التأمين في برنامج التحصين العادي، وإلى رصد غير كاف للتغطية التلقيحية من جانب مديريات الصحة في المقاطعات، فضلا عن الاضطرابات التي تصيب البلد عموما.

٤- تحسين الصحة المهنية

٢٣٠- في عام ١٩٩٤، وضعت الحكومة نظام التأمين العام من المخاطر المهنية، داخل وزارة العمل، بدعم تقني من وزارة الصحة، وذلك على وجه التحديد لتوفير الحماية للعمال من حوادث العمل والأمراض المهنية.

٢٣١- وخصصت اعتمادات لهذا النظام التأميني الرامي إلى تعزيز صحة العمال ومنع المخاطر. وأدى وضع النظام إلى تطور هام في مجال تشريع مكافحة المخاطر المهنية، مثل "تطبيق برامج الصحة المهنية في الشركات" وخطط مشاركة العمال مثل "اللجان المشتركة المعنية بالصحة المهنية".

٢٣٢- وفي عام ١٩٩٦، أنشئت شبكة لجان الصحة المهنية الوطنية والقطاعية والمحلية، لاتباع نهج لا مركزي إزاء التشجيع، والوقاية، وتدريب الموارد البشرية، وتحديد المجموعات المعرضة لمخاطر شديدة، واتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة تلك المخاطر.

٢٣٣- وبوجه خاص، قامت وزارة الصحة، مع منظمة الصحة بالبلدان الأمريكية، وشركة النفط الكولومبية (إيكوبترول) والنقابة العمالية، بوضع مشروع بشأن الصحة المهنية في صناعة النفط كنموذج للبلدان المنتجة للنفط.

٢٣٤- وفي عام ١٩٩٨، أنجز التنسيق بين الوكالات الحكومية وغير الحكومية لوضع سياسة عامة وتحديد أهداف لتحسين الإنتاجية والقدرة على المنافسة في الشركات عن طريق تقليل الحوادث في أماكن العمل وتحسين صحة العمال. وأعدت في الخطة الوطنية للصحة المهنية للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢ ودليل الإجراءات لتمكين موظفي القطاع الطبي التابعين لجهات توفير خدمات الصحة من تحديد حوادث العمل والأمراض المهنية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت قاعدة لتطوير النظام الوطني للوقاية من السرطان المتصل بالمهنة.

٢٣٥- وكجزء من السياسات العامة بشأن خطة الرعاية الصحية الأساسية، وسعيا لتوفير الدعم لسلطات المقاطعات لكي تفي بمسؤولياتها في مجال الصحة المهنية، قدمت المساعدة التقنية من حيث التشريعات، والمعايير التقنية، وتراخيص خدمات الصحة المهنية، وعلم الإشعاع الطبي، والأمن البيولوجي، وبرنامج الصحة المهنية التابع لجهات توفير الخدمات الصحية، وتحسين صحة العمال والوقاية من المخاطر المهنية. كما جرى تقييم حالة تطوير

لجـــان الصحة المهنية القطاعية والمحلية وعملها، بالتنسيق مع سلطات العمل الإقليمية، وانتهي من وضع المشروع المـــتعلق بالصحة المهنية في صناعة النفط، بتغطية ٧٣٠ عاملا معرضا للمذيبات العطرية في مجمع بارانكابيرميخا الصناعي.

٢٣٦- وفي أيلـــول/سبتمبر ١٩٩٩، صدرت مجموعة من القواعد لتنظيم القطاع الصحي تقنيا وتشغيليا ليتمكن القطـــاع مـــن تحديد حالات الإصابة بالأمراض المهنية وحوادث العمل في البلد وتسجيلها والإبلاغ عنها، بحيث يتيسر تقييم البعد الحقيقي لمعدلات الحوادث فيما يتعلق بظروف العمل، مع مراعاة الأنشطة الاقتصادية، ومواقع العمـــل والمهن، علما بأن الهدف هو تحديد ما يلزم من تدابير واستثمار لمنع المخاطر وتطبيق معايير تقنية للصحة والأمن في مكان العمل.

٢٣٧- وتعـــزز مجموعة القواعد نفسها سلطات الصحة في المقاطعات لمساعدة وزارة العمل، بواسطة مفتشيات العمـــل، في تطوير البرامج، والرصد وفرض الجزاءات إضافة إلى أرباب العمل، وجهات التأمين ومقدمي خدمات الصحة المهنية.

٢٣٨- وأصدرت وزارة الصحة كذلك عددا من المعايير السارية على المهارات المكتسبة في مجال خدمات الصحة المهنـــية. وفي عام ١٩٩٦، وضعت شروط وإجراءات لإصدار التراخيص من مجالات تقنية مختلفة، بحيث يشجع تطوير البحث، والتعليم والتثقيف في مجال منع المخاطر.

٢٣٩- وثمة حاليا ٦٤ برنامجا أكاديميا و١ ٥٥٠ مهنيا لهم تراخيص في مجالات مختلفة من مجالات الصحة المهنية.

٢٤٠- وبقدر ما يتعلق الأمر بوضع تشريع جديد في مجال الصحة المهنية، صدرت التشريعات التالية في السنوات الخمس الأخيرة:

- المرســـوم رقم ١٢٨١ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الذي ينظم الأنشطة التي تنطوي على مخاطر عالية؛

- المرسوم رقم ١٢٩٤ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، بشأن إصدار قواعد لترخيص الشركات غير القائمة على الربح لتتحمل المخاطر الناجمة عن الأمراض المهنية وحوادث العمل؛

- المرســـوم رقم ١٢٩٥ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤،الذي يحدد تنظيم وإدارة النظام العام للمخاطر المهنية؛

- المرسوم رقم ١٣٤٦ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الذي ينظم اندماج وتمويل وتشغيل مجالس التأهل للحصول على علاوات الإعاقة؛

- المرسوم رقم ١٧٧١ المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، الذي ينظم جزئيا المرسوم رقم ١٢٩٥ لعام ١٩٩٤؛

- المرسوم رقم ١٧٧٢ المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، الذي ينظم التسجيل والاشتراك في النظام العام للمخاطر المهنية؛

- المرسوم رقم ١٨٣٢ المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، الذي يعتمد جدول الأمراض المهنية؛

- المرسوم رقم ١٨٣٣ المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، الذي يحدد إدارة وتشغيل صندوق المخاطر المهنية؛

- المرسوم رقم ١٨٣٤ المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، الذي ينظم إنشاء وتشغيل المجلس الوطني للمخاطر المهنية؛

- المرسوم رقم ١٨٣٥ المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، الذي ينظم ما يقوم به موظفو الخدمة المدنية من أنشطة تنطوي على مخاطر عالية؛

- المرسوم رقم ٢٦٤٤ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، الذي يصدر الجدول الوحيد للتعويض عن فقدان القدرة على العمل بنسبة تتراوح بين ٥ في المائة و٤٩,٩٩ في المائة وما يقابلها من استحقاقات مالية؛

- المرسوم رقم ٢٩٢٥ المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي يستكمل الأصول التقنية السليمة التي تضمنها جهات التأمين على الحياة لتعمل في مجال توفير التأمين المؤقت، والمعاشات والمخاطر المهنية في نظام التأمين الاجتماعي؛

- المرسوم رقم ٣٠٣ المؤرخ ١٠ شباط/فبراير ١٩٩٥، الذي يحدد صلاحية مجالس التأهل للحصول على معاشات الإعاقة؛

- المرسوم رقم ٦٧٦ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الذي ينظم جزئيا المرسوم رقم ١٢٩٥ لعام ١٩٩٤ ويوضح وينقح بعض مواد المرسوم رقم ١٨٣٣ لعام ١٩٩٤؛

- المرسوم رقم ١٥٥٧ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، الذي ينظم اندماج وتشغيل المجلس الخاص للتأهل للحصول على علاوات الإعاقة؛

- المرسوم رقم ١٨٥٩ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، الذي ينظم جزئيا استثمارات صندوق المخاطر المهنية؛

- المرسوم رقم ٢١٠٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، الذي يعتمد جدول تصنيف الأنشطة الاقتصادية للنظام العام للمخاطر المهنية وأحكاما أخرى؛

- المرسوم رقم ٢١٥٠ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي يلغي أو ينقح اللوائح والإجراءات غير الضرورية في الإدارة العامة؛

- المرسوم رقم ٢٣٤٥ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي يصدر قواعد تسري على الاحتياطيات التقنية الخاصة في خدمات الإعاقة المؤقتة والتأمين على البقاء؛

- المرسوم رقم ٢٣٤٧ المؤرخ ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي يصدر قواعد اعتماد احتياطيات تقنية خاصة في مجال المخاطر المهنية؛

- المرسوم رقم ٠١٩٠ المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، الذي يصدر قواعد تنظم العلاقات بين التدريس والرفاه في النظام العام للصحة والتأمين الاجتماعي؛

- القرار رقم ٠٠١٣١٩ المؤرخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٦، الذي يلغي عددا من تعيينات أعضاء وأمناء المجالس الوطنية والإقليمية للتأهل للحصول على علاوات الإعاقة؛

- القرار رقم ٠٦٨١ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٦، الذي يعتمد استمارة وحيدة للمطالبة باسترجاع التكاليف في إطار خطتي حلقات العمل الموجهة إلى جهات التأمين ومديري المخاطر المهنية في مجال المخاطر المهنية؛

- المرسوم رقم ١٥٣٠ المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٦، الذي ينظم جزئيا القانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٩٣ والمرسوم رقم ١٢٩٥ لعام ١٩٩٤.

٢٤١- وفي حزيران/يونيه ١٩٩٨، كانت إدارة المخاطر المهنية تشمل بالتأمين ٥,٧ ملايين من العمال المستخدمين.

باء - الأطفال

٢٤٢- يفيد أحدث تعداد سكاني أجري في عام ١٩٩٣ بأن ٤٢,٧ في المائة من السكان في كولومبيا هم دون سن ١٨ عاما وأن ٤١ في المائة من بين هؤلاء الشباب والأطفال يعانون من الفقر و١٥,٣ في المائة يعيشون في فقر مدقع.

٢٤٣- ولقد ركزت الخطة الإنمائية التي وضعتها الإدارة للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤ على ضرورة وضع وتنفيذ استراتيجية طويلة الأجل تمنح السياسة الاجتماعية مركز الصدارة لتحقيق التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي في البلد. وفي هذا الصدد شرعت الحكومة في زيادة الاعتمادات المرصودة في الميزانية وزيادة الإنفاق الاجتماعي بهدف إصلاح المؤسسات المعنية بالقطاع الاجتماعي وتحسين تدبير السياسات وتنفيذها وكفاءتها وأثرها بتطبيق اللامركزية على الموارد والمسؤوليات وعن تخصيص النفقات على الصعيد المحلي، وتحويل الإعانات إلى ذوي الدخل الأقل، والسماح بدرجة أكبر من المنافسة في تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية.

٢٤٤- فوضعت الخطة المعنية بالأطفال، التي تشكل جزءا من جدول أعمال الحكومة المحدد لهذه الفترة بشأن السياسة الاجتماعية، استجابة للالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في عام ١٩٩٠.

٢٤٥- وقامت الحكومة بناء على تحليلها للظروف السائدة فيما يتعلق بصحة الأطفال الكولومبيين وتغذيتهم وتعليمهم وإصحاحهم وحمايتهم، بتحديد أهدافها التالية للفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠.

١) خفض معدل وفيات الرضع إلى الثلث (الأطفال دون سن الخامسة).

٢) خفض معدل وفيات الأمومة بنسبة ٥٠ في المائة.

٣) خفض معدلات سوء التغذية الحاد والمعتدل لدى الأطفال دون سن ٥ سنوات بنسبة ٥٠ في المائة.

٤) إتاحة إمكانية حصول الجميع على مياه الشرب والمرافق الصحية لإزالة فضلات وإفرازات الجسم.

٥) إتاحة إمكانية حصول الجميع على التعليم الأساسي. والتأكد من أن ٨٠ في المائة على الأقل من الأطفال يتمون الدراسة الابتدائية.

٦) خفض نسبة الأمية لدى البالغين بمقدار النصف مقارنة بالنسبة المسجلة في عام ١٩٩٠ (مع التركيز على النساء).

٧) توفير حماية أفضل للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية.

٢٤٦- ولقد تم في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ تنفيذ سياسات وبرامج لمساعدة الأطفال في إطار استراتيجية سميت "التحالف من أجل الطفل". وأفاد هذا التحالف في وضع مشروع لتحسين الظروف المعيشية للأطفال دون سن ١٨ عاما باتخاذ إجراءات مشتركة ومنسقة فيما بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وتمكن التحالف، بصفته استراتيجية تدبيرية، من وضع وتنفيذ سياسة اجتماعية لصالح الأطفال من خلال إجراءات تركز بصورة أساسية على إيجاد وعي أكبر بأوضاع واحتياجات هذه الفئة من السكان وعلى العروض التي توفرها المؤسسات، وتعيين الأغراض والأهداف التي يمكن تحقيقها.

٢٤٧- ولقد أفاد التحالف من أجل الطفل في إنعاش الخطة المعنية بالأطفال واستكمالها وتعزيزها بهدف تعيين وتحديد وضع الأطفال في البلد باستخدام عدد من المؤشرات[٣٨]، وإنشاء قاعدة بيانات تستخدم أداة لوضع السياسات والبرامج ذات الصلة وتكريس الموارد بمزيد من الكفاءة والفاعلية. وبالإضافة إلى استخدام التحالف أداة تشخيص ورصد كان لا بد من نشر هذه المنهجية وتطبيقها في جميع أرجاء الأراضي الوطنية وتوفير ما يكفي من المشورة والسند للنهوض بالعملية. فتم بالتنسيق مع المجلس الاستشاري الرئاسي المعني بالسياسة الاجتماعية إنشاء أفرقة دعم في الأقاليم بمساهمة مسؤولين من جميع القطاعات الساعية للوفاء بالالتزامات المتعهد بها في التحالف. ووفر المجلس الاستشاري التدريب الفني على جمع المعلومات وتنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة في التحالف من أجل الطفل.

٢٤٨- وأصبحت مؤشرات التحالف من أجل الطفل والخطة المعنية بالأطفال ضمن الاستراتيجيات الأساسية لوضع سياسة خاصة بالأطفال وللمساعدة في نفس الوقت على تعزيز عملية تطبيق اللامركزية في كولومبيا، وإيجاد مجالات عمل داخل القطاعات ومشتركة بين القطاعات على الصعيدين الإقليمي والوطني، وإنشاء مرافق للرصد تسمح بإجراء التكيفات وتعيين الأولويات اللازمة لإعداد الخطط الوطنية والقطاعية والإقليمية.

(أ) الرعاية التربوية للأطفال والوقاية التامة. تدرج تحت هذا العنوان برامج التربية الأولية، والرعاية التربوية للأطفال المعرضين لمخاطر شديدة، وبرامج الوقاية التامة من إساءة معاملة الأطفال. وتخص التربية الأولية العمليات التربوية الشاملة الموجهة إلى الأسر والمجتمعات والمؤسسات التعليمية بهدف تحسين المجالات والممارسات التي تسمح بتأهيل الأطفال دون سن السادسة تأهيلا اجتماعيا. وأعملت هذه الخطة في كافة مقاطعات ومناطق البلد بتنسيق من أمانات التربية وبإدارة اللجان المشتركة بين القطاعات. ووفر البرنامج دعما إضافيا، أيضا، للبحوث المنجزة بشأن تربية الأطفال الصغار في السن. وتم إنجاز ٢٠ مشروع دراسة (مشروع واحد في كل مقاطعة) بشأن وضع البحوث عن تربية الأطفال على مر العقد الماضي (١٩٨٥ - ١٩٩٥)، و٢٠ دراسة إفرادية (دراسة واحدة عن كل إقليم) عن الممارسات المتبعة في تربية الأطفال في كولومبيا؛

(ب) برنامج الرعاية التربوية للصبيان والبنات المهددين بمخاطر كبيرة. يهدف البرنامج إلى التأكد من أن هؤلاء الأطفال سيدمجون في نظام المدارس العامة بفضل استراتيجيات تعليمية مكيفة لتلبية حاجتهم إلى النمو الكامل أثناء اجتياز مرحلة إعادة التأهيل الاجتماعي. وتم تقسيم الأطفال المعنيين إلى فئتين هما فئة الأطفال وفئة الصغار في السن الموجودين في وضع شاذ (المادة ٣٠ من قانون الأطفال). وكانت التدابير المتخذة لمساعدة أطفال الشوارع والأطفال الهائمين في الشوارع تنطوي على ما يلي: مشروع لتحليل وتحسين الظروف المعيشية لأطفال الشوارع مع التركيز بصورة خاصة على الذين يتعاطون المؤثرات العقلية؛ وحلقات تدريبية وحلقات توعية مخصصة لسلطات المقاطعات والبلديات في المدن المشتركة في تنفيذ المشروع؛ وتنظيم المشروع على صعيد وطني ومحلي (تمهيدي)؛ واستعراض الوضع التربوي لأطفال الشوارع. وتم التخطيط لاتخاذ التدابير التالية فيما يتعلق بالأحداث الجانحين: إعداد خطة تربوية لتوفير رعاية كاملة لهؤلاء القصر بالتنسيق مع المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة؛ وعقد اجتماعي مائدة مستديرة مع اللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بالتشخيص المؤسسي والتنفيذ التلقائي للتطورات المنهجية المحققة في مراكز إعادة التأهيل.

٢٤٩- والمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة هو المسؤول عن توجيه وتطوير السياسة الاجتماعية التي تتبعها الحكومة للنهوض بالأسرة، كما أنه مسؤول عن القيام من خلال النظام الوطني لرعاية الأسرة بتنسيق [جهود] المنظمات العامة والخاصة التي تعمل في البلد على تحسين رعاية الطفل والأسرة ولا سيما بين أكثر فئات السكان فقرا.

٢٥٠- وما مشاكل العنف المترلي الذي يحمل على تفريغ النزعات العدوانية الجسدية والنفسية على الأطفال والتي تجتمع مع الأنماط التربوية التي يتعرض لها الأطفال في أولى سنوات حياتهم ومع العنف السياسي والاجتماعي الذي يفضي إلى تشريد الأسر قسرا، إلا بعض الأسباب التي تدفع بالأطفال إلى الشوارع وتحملهم على اتخاذها مأوى دائما لهم.

٢٥١- ويعتني المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة الذي أنشئ لحماية الأطفال والأسر، بعدد من الأطفال يبلغ ٤ ٠٠٨ ٦١٣ طفلا دون سن ١٨؛ ويخصص ٨٨ في المائة من موارده لتقديم الرعاية المباشرة لهؤلاء الأطفال، بالإضافة إلى تخصيص ٧٠ في المائة من موارده البشرية.

٢٥٢- ولقد أدخل المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بعض التعديلات على الأنماط المحددة بموجب نظام مساعدة يعتمد على تمويل الحكومة، وذلك باللجوء إلى استراتيجيات محددة بوضوح كالمشاركة الاجتماعية، والصلات الوثيقة مع الأسرة بوصفها مصدر السند العاطفي والنفساني للطفل، ومشاركة المجتمع في وضع تدابير عملية، بغية تعزيز النشاط الاجتماعي والتطور البشري ومساعدة الأطفال على المشاركة في البيئة الاجتماعية وإجراء إصلاحات في السياسات العامة والاجتماعية المضطلع بها لصالحهم.

١- دور الرعاية المجتمعية

٢٥٣- وضع هذا البرنامج على هيئة مجموعة من التدابير التربوية والتدريبية الهادفة إلى تعزيز الدولة والأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع المدني بغرض تيسير النمو الكامل للأسر والأطفال دون السابعة من العمر الذين يعانون من الفقر المدقع. وتهدف الاستراتيجيات الموضوعة بموجب هذا البرنامج إلى تحسين ظروفهم المعيشية ومستوى معيشتهم وتعزيز الشعور بالمسؤولية وبالانتماء لدى الأسر والقطاعات والمؤسسات الاجتماعية المشتركة في المشروع.

٢٥٤- وتتكفل الأسر الفعلية للأطفال المستفيدين المنضمة إلى جمعيات الآباء أو ما شاكلها بتشغيل البرنامج وتطويره ويمكن لها فور إثبات شخصيتها القانونية لدى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة أن تبرم اتفاقات دعم مع المعهد بغية إدارة الموارد المخصصة من الحكومة الوطنية فضلا عن المساهمات المدفوعة من المجموعة نفسها.

٢٥٥- ووفقا للمبادئ التوجيهية والإجراءات الإدارية والفنية المحددة لتنظيم وتشغيل البرنامج، تعمل دور الرعاية المجتمعية على أساس نظام العلاوات التي تتألف من الموارد المخصصة للصبيان والبنات المسجلين في المشروع. وتستخدم العلاوات لتمويل الاستحقاقات الأولية، والاستحقاقات في حد ذاتها (العلاوة الشهرية المدفوعة لأمهات الرعاية المجتمعية)، والمواد التربوية الاستهلاكية وغير الاستهلاكية، ووجبات الطعام المقدمة للأطفال وأمهات الرعاية المجتمعية، والدعم المقدم للإصحاح والوقود و/أو الخدمات العامة. وكذلك يدير البرنامج ميزانية لتدريب المساعدات التربويات التابعات للمجتمع المحلي (أمهات الرعاية المجتمعية)، والمتعهدين، وأرباب الأسر، فضلا عن توجيه المشروع ورصده وتقييمه.

٢٥٦- وتؤدي أمهات الرعاية المجتمعية دورا أساسيا في مشروع دور الرعاية المجتمعية. ويتطلب الدور المنوط بهن في البرنامج القيام تضامنا مع الآخرين بوظيفة المساعد التربوي في المجتمع المحلي. وهو عبارة عن مساهمة طوعية تسهم بها الأمهات لتنمية مجتمعهن المحلي وتوفير الحماية للأطفال. ولا يفترض هذا الدور وجود أي علاقة عمل مع المتعهدين ولا مع المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بوصفه منسق المشروع.

٢٥٧- ويضم المشروع حاليا ٨١ ٦٢٧ دارا توفر وجبات الطعام لعدد ١ ٣٩٩ ٣٥٠ من المستفيدين بميزانية تبلغ ٣٤٩ ٩٦٤ مليون بيزو أي ما يمثل ٤٢,٥ في المائة من ميزانية الاستثمارات الإجمالية.

٢٥٨- وفيما يتعلق بتدريب أمهات الرعاية المجتمعية، اعتمد المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة منذ تاريخ بدء تنفيذ البرنامج، التدريب والإعداد كإستراتيجية أساسية لتأهيل الأفراد بغية التشجيع على مشاركة قادة ناشئين وعلى إدارة المشاريع التربوية والمجتمعية الجديدة إدارة مشتركة.

٢٥٩- والتدريب المتاح لأمهات الرعاية المجتمعية تدريب مستمر حتى يصبح مشروع التربية المجتمعية مشروعا جاهزا تماما للتشغيل. وتنطوي استراتيجيات التدريب على عقد حلقات تدريبية حضورية، وتشكيل أفرقة دراسة عاملة، ورابطات، وعقد اجتماعات وحلقات دراسية، بين جملة أمور أخرى. وينقسم التدريب إلى المراحل التالية: المرحلة التمهيدية عندما تنضم الأم إلى البرنامج؛ ومرحلة مساعدتها على تدبير أنشطتها اليومية؛ والتدريب الأكاديمي الرامي إلى الارتقاء بالأمهات إلى مستوى التعليم الرسمي. ويتم التدريب بدعم من السلطات المحلية والمنظمات الخاصة التي تؤيد أهداف البرنامج وأغراضه.

٢٦٠- ومن الآثار الإيجابية المترتبة على التدريب المستمر المقدم لأمهات الرعاية المجتمعية أنه يمكنهن من إحراز تقدم في مجالات التنظيم والمشاركة والريادة. ولكن، بالرغم من ذلك، يعترف المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بضرورة إعادة تحديد النهج والأساليب المتبعة لكي يكون تدريب الأمهات أفضل من حيث الجدوى ولتيسير نمو الأطفال المشتركين نموا كاملا.

٢٦١- وتحصل أمهات الرعاية المجتمعية على استحقاقات أخرى أيضا (يجنينها بفضل أنشطتهن التدبيرية المدعومة من المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة) مثل: القروض المقدمة لتحسين السكن، ومساعدة الإدامة لتمكينهن من تكوين منظمات مجتمعية والإسهام مباشرة في إدارة البرنامج؛ وأهلية الحصول على نفس المساعدة والاستحقاقات المالية التي يحصل عليها المستفيدون من الخطة الإسهامية الموضوعة بموجب القانون رقم ٩٣/١٠٠، بالإضافة إلى استحقاقات الضمان الاجتماعي وبدل المعاش التقاعدي عملا بالقانون ٥٠٩ لعام ١٩٩٩.

٢٦٢- وتطور البرنامج خلال السنوات الـ ١٣ التي تم تشغيله فيها وأوجد أشكالا جديدة من الرعاية. وتقترح الحكومة الحالية في خطة التنمية الوطنية التي وضعتها (القانون رقم ٩٩/٥٠٨) إنشاء دور مجتمعية جديدة بمشاركة المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، وصناديق تعويضات الأسر، والحكومات البلدية، والأسر، بين جملة جهات أخرى، وفقا للسياسة المعتمدة للنظام الوطني لرعاية الأسرة. ويذكر بين الإنجازات المحققة بفضل هذا النهج التنسيق الأوثق مع الصناديق والسلطات المحلية بهدف تحسين البرنامج وتوسيع نطاقه.

٢٦٣- وتتمثل الأولوية التي نصبها المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة لنفسه في عام ٢٠٠٠ في وضع برامج للحماية والوقاية بدعم من المنظمات الحكومية وغير الحكومية وبالاعتماد على مبادئ الالتزام والمشاركة ومراعاة الفوارق الثقافية والإقليمية في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء بهدف ضمان الحقوق الأساسية لجميع الأطفال.

٢٦٤- وتقترح خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ توسيع نطاق سريان التحالف من أجل الطفل وتحقيق أغراضه "بالتنسيق مع الهيئات المسؤولة على الصعيد الوطني ومع الأفرقة الإدارية المشتركة بين القطاعات،

ومـــع إدارات التخطيط الإقليمي، بغية إدماج السياسات المعنية بالأسرة والطفولة وتنفيذها ورصدها كجزء من الخطط الإنمائية التي تضعها السلطات الإقليمية".

(أ) نماذج جديدة لرعاية الأطفال الفقراء دون سن السادسة. سيكون هذا البرنامج مدعوما من المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، وصناديق تعويضات الأسر، وحكومات البلديات، والأسر، وجهات أخرى. وسيحصل عـــلى الـــتمويل من الصناديق والسلطات الإقليمية. وينطوي برنامج الرعاية الشاملة على توفير الرعاية العامة، والتعليم قبل دخول المدرسة، والنمو النفسي الاجتماعي والحركي، والأنشطة الترفيهية للأطفال، وتسجيل الأطفال المنتمين إلى الفئتين ١ و٢ من نظام تعيين المنتفعين في نظام الصحة والضمان الاجتماعي؛

(ب) المبادرات المتخذة على صعيد البلديات لرعاية الأطفال. يهدف هذا البرنامج إلى تحسين مستوى الـــرعاية والحمايـــة الموفـــرتين للأطفال بالاشتراك في تمويل المبادرات المستقلة المتخذة على صعيد المجتمع المحلي والحكومة المحلية والشركات والمنظمات العاملة في المنطقة؛

(ج) الخطة الوطنية لمكافحة العنف المترلي ورعاية الأسرة (HAZ PAZ). تنطلق هذه الخطة من الأسرة بوصفها نقطة تركيز الإجراء، والشبكة الأساسية للعلاقات، ومجال التعايش الأساسي، ودعامة النسيج الاجتماعي، ومـــنطلق عمليات السلم. وهي تهدف إلى خفض مؤشرات العنف المترلي، وتدعيم العوامل التي تساعد على حماية الأســـرة، وتيســـير إمكانية استفادة الأسرة من مشاريع وخدمات الرعاية ومكافحة العنف. وتتخذ الخطة ثلاثة مجالات لعملها، هي: المكافحة، والكشف المبكر، والرعاية. وسيتم تنفيذ هذه الأعمال عن طريق برامج التدريب والإعداد، وبتعزيز الشبكات، وتيسير الحصول على المعلومات والتوجيه، بالإضافة إلى الرعاية الشاملة، والبحث والتقييم والرصد. ومن وجهة نظر عملية، فإن الخطة تعتمد على المبادئ الأساسية المكرسة في خطة التنمية الوطنية "التغـــيير مـــن أجل بناء السلم"، وهي: إنعاش النسيج الاجتماعي، والحث على مشاركة المجتمع المدني، وتطبيق اللامركزية على نطاق أوسع بغية تمكين الأقاليم من تدبير البرامج وبلوغ الأهداف الموضوعة.

٢٦٥- وعملا بالمبادئ التوجيهية المحددة في خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩، اتخذ المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة إجراءات للمكافحة والحماية استفاد منها ٥ ٦٥٣ ٧٣٢ شخصا، من بينهم أطفال دون السابعة من العمر وأطفال دون ١٨ عاما من العمر، ونساء حوامل، ومرضعات، وفتيات حوامل، والأسر بصفة عامة.

٢- مكافحة العنف المترلي

٢٦٦- اعتبارا من عام ١٩٩٩ تم بموجب الخطة الوطنية لمكافحة العنف المترلي تنسيق مشاريع المكافحة والكشف المـــبكر والرعاية مع المجلس الاستشاري المعني بالسياسة الاجتماعية من خلال ٨ استراتيجيات عمل طبقت على الأسر المنتمية إلى الفئتين ١ و٢ أو على الأسر المهددة بمخاطر اقتصادية واجتماعية وثقافية كبيرة. وخصص مبلغ

قـــدره ٧٦٧ ٦ مليون بيزو لتنفيذ ثلاث مجالات عمل بغية إعداد وتوزيع مواد التدريب المهيأة لأجل ٧٣٧ مربيا مؤسسيا، و٠٠٠ ٩٠ مساعد تربوي مجتمعي، و١٦٢ ١٨١ أسرة مشتركة في الخطة.

٢٦٧- وسمـــح اســـتثمار مـــبلغ قدره ٠٠٠ ٦ مليون بيزو بتهيئة الأساس اللازم لإطلاق مشاريع أنشطة فردية وجماعية مخصصة للأطفال المنتمين إلى الفئتين ١ و٢ الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٨ عاما. وتدار هذه المشـــاريع بالاشتراك مع السلطات المحلية في إطار مشروع نوادي الشبيبة الذي يضم ٤٧٥ ٤٤ طفلا في ٩٦٥ ٢ ناديا في جميع أرجاء البلد. وتم أيضا تدريب المدربين المجتمعيين والمؤسسيين على مكافحة المخدرات.

٣- الحماية

٢٦٨- لم يجـــر حـــتى الآن أي تعداد يمكن من الحصول على معلومات بشأن عدد الأطفال الذين يحتاجون إلى الحمايـــة. ولكن وفر المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، في إطار مختلف برامج المساعدة التي أعدها لأجل الأطفال المهجوريـــن والأطفال المعرضين للمخاطر، المساعدة لعدد من الأطفال بلغ ٨١٧ ٤٣١ طفلا في الفترة بين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩. وشمـــل بـــرنامج المساعدة الذي وضعه المعهد لأجل الأطفال الجانحين والأطفال المشتركين في ارتكاب جريمة، عددا من الأطفال بلغ ٨٠٠ ١٠٤ طفل، كما شمل برنامجه الموضوع لحماية وإعادة تأهيل الأطفال دون ســـن ١٨ عاما، ١٣٦ ٥٣٦ طفلا آخر، ليبلغ المجموع الكلي من الأطفال المستفيدين من هذه المساعدة في نفس الفترة ٧٥٣ ٠٧٢ ١ طفلا.

٢٦٩- ويسعى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة لتوفير الحماية للأطفال دون سن ١٨ عاما الذين يحتاجون بالفعل إلى هـــذه الحماية. لذا فهو يوسع نطاق المساعدة والإرشاد اللذين يوفرهما للأسر بغية تفادي المخاطر الاجتماعية والأســـرية التي تضطرها إلى طلب حماية الدولة، والسعي في نفس الوقت إلى تعيين العوامل التي تعرض للمخاطر وإساءة المعاملة.

٢٧٠- وباشـــر المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة تطبيق سلسلة من الأنشطة لرعاية الأطفال المهجورين أو الذين فقـــدوا أسرهم بغية ضمان حقهم في النمو والترعرع في ظل بيئة أسرية بين جملة حقوق أساسية أخرى. وتهدف الإجراءات المتخذة إلى إيجاد حلول ملائمة، ولكن عندما لا تكون الأسرة قادرة على المساعدة أو تكون مجهولة، تـــبذل جهود لإتاحة فرص لتبني هؤلاء الأطفال أو لتوفير رعاية معينة لهم عوضا عن والديهم الأصليين، كإيجاد مأوى بديل لهم أو مركز لرعايتهم أو أسرة حاضنة تكفلهم.

٢٧١- وتهـــدف السياســـات الحالـــية التي يتبعها المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة إلى الاعتراف بحقوق الطفل واســـترجاعها وإنعاشـــها للحـــث على دعم الطفولة بتشجيع الأسرة والمجتمع والمؤسسات على توخي الاحترام والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين والتقدير والحماية في سلوكها وتصرفاتها.

٢٧٢- ولقد تم في الفترة ١٩٩٨ - ١٩٩٩ إنجاز برنامج لحماية الأطفال دون سن ١٨ عاما وحماية أسرهم، واستفاد من هذا البرنامج الذي استثمر فيه مبلغ قدره ٦٤٥ ١١٨ مليون بيزو، ٩٠٨ ٢٧٠ من الأطفال المهجورين أو المعرضين لمخاطر، و٧٦٨ ٢٧ من الأحداث الجانحين، و٥٥٤ ٤٧٤ من الأطفال المحتاجين إلى رعاية اجتماعية وقانونية. ولتدعيم هذه الحماية تم التفكير مليا في مفهوم الحماية الشاملة وما يترتب عليها من آثار في توفير الخدمات، وإعداد الوثائق التمهيدية وتعيين المعايير الإدارية والفنية. وكذلك تم الشروع في تطبيق خطة طوارئ أدت إلى تحسن بنسبة ٧١ في المائة في رصد واستكمال سجلات الحماية في ٣٣ فرعا ووكالة إقليمية. وسمحت مرافق الرعاية الجديدة واللجان المحلية المنشأة بتفادي وضع الأطفال في مؤسسات فاستفاد ٣٢ في المائة من بينهم من وضعهم في بيئة عائلية.

٢٧٣- ولإنجاز عملية التقييم الذاتي والتحسين، تبذل جهود متضافرة مع ٢٠٠ مؤسسة من مؤسسات الحماية وإعادة التعليم وإعادة التأهيل بهدف تعيين معايير للإشراف على الخدمات ورصدها والتأكد من جودتها. وشرع، بالإضافة إلى ذلك وبالاشتراك مع ديوان المظالم، والمفوض السامي المعني بالسلم، والنيابة العامة، والشرطة الوطنية، والجيش، ووزارة الداخلية، في تطبيق برنامج وطني لتوفير الرعاية للأطفال المنتزعين من براثن التراع المسلح.

٢٧٤- وفي إطار الجهود المنسقة المبذولة اشترك المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة في إعداد خطط العمل والاستراتيجيات. وتم في عام ١٩٩٩ توفير الرعاية في مؤسسات إعادة التأهيل لعدد من الأطفال بلغ ٥٥٥ ٤ طفلا، كما تم توفير المحيط العائلي لعدد من الأطفال بلغ ٢٩٦ ٢ طفلا بفضل توفير دور الرعاية البديلة الخاصة وبلغ إجمالي المبلغ المستثمر في ذلك ٩١٥ ٢٣ مليون بيزو. وطبعت ستة كتيبات عن رعاية الصبيان والبنات المعوقين، ووزعت ٠٠٠ ١٨ نسخة من هذه الكتيبات.

٢٧٥- وعلى صعيد البحوث تم إحراز تقدم بفضل الدراسة المنجزة لتعيين عوامل الخطر المؤدية إلى ازدياد الإصابة بالعاهات في بلدية تيبايدا.

٢٧٦- وكان التقدم المحرز في وضع برامج المكافحة واضحا في تحسن الخدمات، وإنعاش مفهوم الحماية الشاملة في ضوء حقوق الطفل الأساسية، وفي تعجيل الإجراءات القانونية والإدارية المحيطة بتقديم الخدمات.

٢٧٧- وتتركز أوجه العجز المبلغ بها بصفة عامة حول الصعوبات التي تواجه في توسيع نطاق الخدمات بسبب تقييد النفقات، وهو عامل سلبي لا يساعد على مباشرة مشاريع جديدة. وإلى جانب المجال الذي يتم فيه تنسيق العمل بين المؤسسات، تميل الهيئات الأخرى التي تتقاسم مسؤولية تسوية المشاكل الاجتماعية إلى تفويض المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بتلك المسؤولية ودفعه إلى معالجة أمور من أمور السكان تقع خارج نطاق اختصاصه.

٤- قانون الأسرة في كولومبيا

٢٧٨- فيما يتعلق بقانون الأسرة من وجهة نظر المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، تجدر ملاحظة أن المعهد يعتبر وفقا لأحكام المواد ٤٢ و٤٤ و٩٣ من الدستور الهيئة المركزية المعنية بتطبيق اتفاقيات لاهاي بشأن إعادة الأطفال والتبني وقد أدمجت هذه الاتفاقيات في التشريعات المحلية عملا بالقانون رقم ١٧٣ لعام ١٩٩٤ والقانون رقم ٢٦٥ لعام ١٩٩١.

٢٧٩- وصدرت، في مجال تشريعات الأسرة، القوانين التالية التي تخص بصورة مباشرة شؤون الأسرة والمرأة والأطفال:

القانون رقم ٢٥ الصادر في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والمنصب على تفسير الفقرات الفرعية ٩ و١٠ و١١ و١٢ و١٣ من المادة ٤٢ من الدستور؛

القانون رقم ٨٢ الصادر في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣والذي اعتمدت بموجبه قواعد لضبط المساعدة الخاصة المقدمة لربات الأسر؛

القانون رقم ١٧٣ لعام ١٩٩٤ والمنصب على قبول الاتفاقية بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال الموقع عليها في لاهاي في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٠؛

القانون رقم ٢٤٨ الصادر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ والمنصب على قبول اتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة والقضاء عليه، الموقع عليها في بيليم دو بارا في البرازيل في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

القانون رقم ٢٥٨ الصادر في ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بشأن تملك السكن العائلي وأحكام أخرى؛

القانون رقم ٢٩٤ الصادر في ١٦ تموز/يوليه ١٩٩٦ والمنصب على تفسير المادة ٤٢ من الدستور واعتماد قواعد لمكافحة العنف المترلي وإيجاد حل له والمعاقبة عليه ؛

القانون رقم ٣١١ الصادر في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ والمنصب على إنشاء سجل وطني لحماية الأسرة وأحكام أخرى؛

القانون رقم ٣٦٠ الصادر في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ والمنصب على تعديل بعض القواعد المنصوص عليها في الباب الحادي عشر من المجلد الثاني من القانون بمرسوم رقم ١٠٠ لعام ١٩٨٠ (قانون العقوبات) بشأن

جرائم الحرية الجنسية والإخلال بالآداب العامة، وإضافة المادة ٤١٧ من المرسوم رقم ٢٧٠٠ الصادر في عام ١٩٩١ (قانون الإجراءات الجزائية) وأحكام أخرى؛

القانون رقم ٤١٨ الصادر في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ والمنصب على اعتماد بعض الصكوك للبحث عن سبل التعايش السلمي، وجدارة القضاء، وأحكام أخرى؛

القانون رقم ٣٦١ الصادر في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٩ والمنصب على إنشاء آليات لإدماج الأشخاص المعاقين في المجتمع وأحكام أخرى.

٢٨٠- وأصدرت الشعبة القانونية الفنية التابعة للمديرية القانونية الفرعية كتيبا في عام ١٩٩٦ قارنت فيه بين التعديلات المدخلة وأوجه الشبه الموجودة بين القانون رقم ٧ لعام ١٩٧٩ والمنصب على اعتماد قواعد لحماية الأطفال، وإنشاء النظام الوطني لرعاية الأسرة، وإعادة تنظيم المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة، وأحكام أخرى، وبين المرسوم رقم ٢٣٨٨ لعام ١٩٧٩ والمنصب على ضبط القانون رقم ٧٥ لعام ١٩٦٨، والقانون رقم ٢٧ لعام ١٩٧٤، والقانون رقم ٧ لعام ١٩٧٩. وكذلك أكملت الشعبة المشروع الذي وضعته لجمع التعديلات المدخلة على المرسوم رقم ٣٣٤ لعام ١٩٩٨ بشأن النظام الأساسي للمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة وأوجه الشبه بينه وبين القانون رقم ٧٥ لعام ١٩٦٨ والمنصب على اعتماد قواعد بشأن البنوة وإنشاء المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة وأحكام أخرى. ولم تنشر هذه الدراسة حتى الآن.

٢٨١- وتصدر نشرة قانون الأسرة بصورة منتظمة لتوفير المستندات اللازمة لموظفي الخدمة المدنية والسلطات القضائية والطلاب المتخصصين في هذا الفرع من قانون الأسرة.

٥- عمل الأطفال

٢٨٢- من أهم مميزات عمل الأطفال أنه يتم في أغلب الأحيان في القطاع غير الرسمي الذي يتقاضى فيه الأطفال عادة أجرا بخسا بل وقد لا يدفع لهم أي أجر كما أنهم لا يسجلون في نظام الضمان الاجتماعي ويعملون لساعات طويلة للغاية. وبالرغم من أن الأطفال يتمكنون في البداية من متابعة دراستهم في نفس الوقت فالعمل لساعات أطول من اللازم والصعوبات المالية التي تواجهها الأسر وعدم كفاية الأماكن في المدارس أمور تضغط عليهم وتحملهم على ترك المدرسة. وتبين الدراسات بالإضافة إلى ذلك أن ما بين ٢٠ و٢٥ في المائة من الأطفال يستخدمون في أعمال تشكل خطرا على صحتهم البدنية والحسية.

٢٨٣- وتقر التشريعات الكولومبية حق الطفل في ألا يستغل كما تضمن حقه في الحصول على التعليم الأساسي على الأقل عملا بدستور البلد وباتفاقية حقوق الطفل وقانون الأطفال وقانون العمال الموضوعي.

٢٨٤- وفي عام ١٩٩٥ وضعت اللجنة المشتركة بين المؤسسات والمعنية بالقضاء تدريجيا على عمل الأطفال وحماية العمال الأطفال خطة العمل الوطنية للقضاء على عمل الأطفال وحماية العمال الأطفال وحددت الأغراض التالية للبرنامج:

- تعزيز النظام التعليمي والتأكد من أنه يبقي الأطفال في المدرسة حتى إتمام تعليمهم الأساسي على الأقل، ووضع برامج تدريبية لإعداد الأطفال فوق سن ١٤ عاما لخوض مجال العمل؛

- ضمان الحق في الصحة لجميع الأطفال في بيئتهم الأسرية بالإضافة إلى إمكانية الحصول على الضمان الاجتماعي بالكامل (ما يتعلق بالصحة، والمعاشات التقاعدية، والمخاطر المهنية) للعمال فوق سن ١٤ عاما من العمر؛

- دعم الأسر الأشد فقرا في عملهم المدر للربح وفي تربية أطفالهم بحنان وعطف؛

- البحث بنشاط عن الأطفال الذين يقومون بأعمال ضارة وخطرة وتوفير الحماية التامة لهم؛

- تعزيز التشريعات الوطنية والآليات التي تضمن تنفيذها؛

- إدراك ما يترتب على عمل الأطفال من مشاكل على الصعيدين الوطني والمحلي إدراكا كاملا في جميع الأوقات؛

- إنشاء أو تعزيز الهيئات المسؤولة عن وضع سياسة القضاء على عمل الأطفال.

٢٨٥- وفيما يتعلق بالأطفال العمال المستغلين، فقد بذلت جهود إضافية لإنشاء نظام للبحث بنشاط عن الأطفال العمال ولإعداد اقتراح يدعو إلى بذل جهود مشتركة للقضاء على عمل الأطفال بالتنسيق مع البرنامج الدولي بشأن القضاء على عمل الأطفال وهو برنامج تابع لمنظمة العمل الدولية.

٢٨٦- وتم ضمن الإجراءات المتخذة للقضاء على عمل الأطفال وحماية الأطفال العاملين إنشاء أربع لجان إقليمية وإعمال نظام بحث فعال لتعيين الأطفال المعرضين لمخاطر كبيرة؛ كما تم تشغيل نظام للمعلومات؛ وتطبيق مشروع لتوعية العمال وأصحاب العمل وفي الوقت نفسه تعزيز مشاركة القطاعين الخاص والعام في البرنامج.

٢٨٧- وقام البرنامج الدولي بشأن القضاء على عمل الأطفال بتوفير التمويل في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ لتنمية المشاريع التالية[٣٩]:

- برنامج البحث الفعال عن الأطفال والشباب العاملين وتوفير الرعاية التامة لهم؛

- نهج تربوي بناء قائم على أساس التثقيف البيئي كوسيلة لمكافحة عمل الأطفال في بلدية سيريتو بسانتا نديرا؛

- برنامج للتطور الشخصي مخصص للفتيات البغايا؛

- التثقيف والتوعية الاجتماعية بمشكلة الأطفال العاملين؛

- التوعية بمشكلة عمل الأطفال ومعالجة هذه المشكلة في ١٤ بلدية في مقاطعات بوياكا وكونديناماركا وتوليما.

٢٨٨- وفي عام ١٩٩٩ كان البرنامج الدولي بشأن القضاء على عمل الأطفال على وشك الموافقة على المشاريع التالية:

- القضاء على عمل الأطفال في سوق بوغوتا المركزية؛

- القضاء على عمل الأطفال في تجارة الشوارع والأسواق العامة في مدينتي كوكوتا وبوكارامانغا؛

- القضاء على استغلال الأطفال لأغراض جنسية في مدينتي كارتاخينا وبارانكيا.

٢٨٩- وتقع على عاتق البرنامج الدولي بشأن القضاء على عمل الأطفال، ووزارة العمل والضمان الاجتماعي ووزارات أخرى كما تقع على عاتق مؤسسات حكومية أخرى وممثلي أصحاب العمل والعمال مسؤولية وضع سياسة جديدة للقضاء على عمل الأطفال في غضون السنوات الأربع المقبلة. ويفترض ذلك ضرورة تحسين نظم المعلومات الخاصة بعمل الأطفال في كولومبيا، ونشر اللامركزية التي هي الهدف الرئيسي لخطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ وذلك بغية التأكد من تنفيذ البرنامج على الصعيد المحلي، وتعزيز قدرة المؤسسات على تنفيذ البرنامج، وتكييف التشريعات الوطنية المعمول بها، والتصديق على الاتفاقيات الدولية، وتدعيم آليات التفتيش والإشراف، وأخيرا إلزام القطاعات الهامة في المجتمع، وخاصة قطاع التعليم، بمهمة القضاء على عمل الأطفال.

٦- التطورات الأخيرة في ميدان رعاية الأطفال

٢٩٠- اعترفت إدارة الرئيس باسترانا بضرورة تكييف مؤسساتها وخططها وبرامجها لتفي بالمتطلبات الاجتماعية الجديدة، وقامت بإعادة تشكيل هيكل المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة بهدف إضفاء طابع حديث عليه إلى جانب الطابع العصري الذي تضفيه على الدولة ذاتها. وبناء عليه تم بموجب المرسومين رقم ١١٣٧ و١١٣٨ الصادرين في

٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إنشاء النظام الإداري لرعاية الأسرة الذي كلف بمسؤولية تنسيق النظام الوطني لرعاية الأسرة.

٢٩١- وأدمجت خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ أهدافا واستراتيجيات معينة ترمي إلى توفير حماية كاملة للأطفال مع التركيز على إجراءات القضاء على عمل الأطفال وحماية الأطفال العاملين. وبين الإجراءات الإيجابية المتخذة في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى مساهمة الأطفال العاملين في وضع برامج العمل بالإضافة إلى التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ التي تحدد الحد الأدنى لسن الاستخدام في العمل الصناعي.

٢٩٢- ويترأس المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة أغلبية البرامج الموصوفة أعلاه، وقد استفاد منها خلال السنوات الأربع الماضية ٦,٨ ملايين شخص، أي ما يعادل ٧٦,٢ في المائة من مجموع الأطفال دون سن السابعة من العمر و٨٣,٧ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ سنوات و١٨ عاما الذين يحتاجون إلى المساعدة. وجدير بالتذكير أنه تم توسيع تغطية برامج الحماية بصورة ملموسة نتيجة استخدام أساليب أفضل لتعيين المحتاجين.

٢٩٣- وازدادت ميزانية التربية الوطنية بمعدل ١٧٨ في المائة في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨، فارتفعت من ٢,٠١ مليار بيزو في عام ١٩٩٤ إلى ٥,٦ مليار بيزو في عام ١٩٩٨، ليبلغ نصيبها ٢٠,٢ في المائة من إجمالي الميزانية العامة للبلد في المعدل. ويمكن أن يبين في هذا الصدد أن كولومبيا بدأت تستثمر في التربية نسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي تساوي بل وتتجاوز ما تكرسه لها البلدان ذات الهيكل الاقتصادي المشابه. وتجدر ملاحظة أن نسبة النفقات العامة العادية المكرسة للتربية في عام ١٩٩٧ كانت تعادل ٢٨,١ في المائة وأنها كانت تعادل ٢٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٨، و٣١,٣ في المائة في عام ١٩٩٩، أي ما يعادل ١,١ في المائة و١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٩٤- وفي الفترة المشمولة في التقرير، أتيحت فرص التعليم لعدد تجاوز ١,٧ مليون طفل. ومن هذا المجموع استفاد نحو ١,١٢ مليون طفل من الفرص المتاحة بفضل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة بينما استفاد عدد يزيد قليلا عن ٥٨٠ ٠٠٠ طفل من الجهود التي بذلها قطاع التعليم الخاص والتي مولت جزئيا بمعونات من الدولة. وجدير بالذكر أن الخطة الإنمائية التربوية لبناء السلم للفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ ركزت أنشطتها على: على تعبئة موارد الأفراد والشركات الراغبين في تمويل صندوق مدرسي، وعلى تنظيم الخدمات الاجتماعية المتوافرة في المناطق الريفية لطلاب دور المعلمين أو للطلاب الذين يستعدون لامتهان التعليم، وتوفير إمكانية الحصول على التعليم للأشخاص في جميع أرجاء المناطق الريفية وللسكان البالغين أيضا. وكذلك بذلت جهود لإيجاد نماذج بديلة للمناطق التي لا يوجد فيها تساوق بين عدد المعلمين وعدد التلاميذ، ولإعمال مناهج دراسية جديدة وتطبيق نظام التدريس الخصوصي بين جملة أمور أخرى.

٢٩٥- وتم على النحو المبين في التقرير نشر التعليم فارتفعت نسبة المتخرجين من التعليم الابتدائي من ٨١,٨ في المائة إلى ٨٣,٥ في المائة بينما ارتفعت نسبة المتخرجين من المدارس الثانوية من ٧٨,٥ في المائة إلى ٨٤,٢ في المائة على صعيد البلد ككل في الفترة بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧.

٢٩٦- ومن حيث الاستثمار، تفيد تقديرات البعثة الاجتماعية الموضوعة وفقا لحسابات الإدارة الوطنية للإحصاءات وإنفاق ديوان المحاسبة من الميزانية بأن مؤسسات الإدارة العامة (الوطنية والإقليمية) أنفقت على تعليم الأطفال ٤,٠٥ مليار بيزو في عام ١٩٩٩، أي ما يعادل ٢,٧٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وأنفقت على المساعدة الاجتماعية ٤٥٨ ٨٨٩ مليون بيزو أي ما يعادل ٠,٦٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٢٩٧- وتجدر ملاحظة أن من بين السياسات الموضوعة لأجل الأسرة والطفولة في إطار خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢، أحرز تقدم في المجالات التالية خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ١٩٩٩:

(أ) الخطة الوطنية للغذاء والتغذية: أحرز تقدم في هذا المجال بتنفيذ مشروع الصويا؛ وبتقديم المساعدة إلى ٦٩٨ ١٧٣ ٤ من المستفيدين من مشاريع الرعاية الشاملة التي تشمل بندا خاصا بالغذاء؛ وبتأمين إنتاج خليط "بينيستارينا" (٠٠٠ ٢٧ طن متري) وتوزيعه على المستفيدين من الخطة. وأضيفت مادتا الفلور واليود إلى الملح المخصص للاستهلاك البشري: فلبي المعيار المحدد بنسبة ٧٢ في المائة و٨٦,٤ في المائة على التوالي.كما أضيفت المكملات الغذائية إلى وجبات الطعام اليومية المقدمة للمستفيدين من المساعدة الغذائية. وكذلك وفر الدعم للنساء الحوامل، والأمهات المرضعات، والفتيات الحوامل عن طريق الوحدات الأسرية التابعة لدور الرعاية المجتمعية بتثقيفهن في الأمور المتصلة بالرضاعة الطبيعية، وبتزويدهن بالمكملات الغذائية، وتنسيق أمورهن مع مستشفيات رعاية الأمومة والطفولة؛

(ب) برامج الرعاية الشاملة للأطفال: يخص العنصر الأساسي في هذا المجال السياسة الرامية إلى إيلاء أمهات الرعاية المجتمعية اهتماما أكبر لتحسين أوضاعهن، كما يخص بناء وإدارة ١٥ دارا متعددة الأغراض في مناطق زراعة البن وذلك بفضل اتفاق كولسانيتاس وبفضل قرض تقدمه الحكومة الإسبانية بشروط تساهلية؛

(ج) الحماية الخاصة الموفرة للأطفال دون سن ١٨ عاما: استفادت هذه الفئة السكانية من تعزيز نظام المعلومات المتصلة بالحماية من جوانب شتى. فاستكملت القضايا المتداولة المتصلة بالحماية، بينما انخفض عدد القضايا المعلقة منذ أكثر من سنة واحدة بنسبة ٧١ في المائة؛ وصدرت وثائق ومبادئ توجيهية فنية إدارية تمهيدية بشأن توفير الحماية الشاملة وخدمات الحماية؛ كما ازدادت المعونة المقدمة للأطفال في بيئة أسرية بنسبة ٣٢ في المائة خلال السنتين المنصرمتين؛ وتم إعمال برامج إلكترونية جديدة لتقييم المؤسسات ورصدها؛ وتم بالإضافة إلى ذلك تطبيق برنامج منهجي لتقييم العمليات والنتائج التي أسفرت عنها الخدمات المقدمة؛

(د) النظام الوطني لرعاية الأسرة: كان أهم العناصر في هذا الصدد يتمثل في إعادة النظر في الإطار المفاهيمي بغية إضفاء طابع حديث عليه؛

(هـ) مساهمة صناديق تعويضات الأسر في برنامج الدعم المقدمة لدور الرعاية التابعة للمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة: تم في هذا الصدد استهلال برنامج تحسين دور الرعاية المجتمعية؛ وأدخل عدد من التحسينات من قبيل تفويض السلطة الإدارية، ورصد التدبير الإداري والتربوي والغذائي، وتوفير التدريب عن طريق الرابطات الأسرية وأمهات الرعاية المجتمعية بغية تحسين الرعاية الموفرة ولا سيما من جوانبها التربوية والترفيهية بما فيه مصلحة الأطفال الذين تتم رعايتهم في دور الرعاية المجتمعية؛

(و) وفيما يتعلق بالصحة يجدر التذكير بأنه تم في حكم الرئيس باسترانا استثمار ما مجموعه ٣ ١٤٢ مليار بيزو في عام ١٩٩٩ وحده. وبفضل التشريعات التي دعمتها هذه الحكومة حصلت على تغطية الضمان الاجتماعي ٠٠٠ ٨٠ ونيف من أمهات الرعاية المجتمعية اللواتي تكفلن برعاية قرابة مليون ونصف المليون من أطفال الأسر ذات الدخل المتدني للغاية؛

(ز) وجدير بالتذكير أيضا أنه تم في إطار خطة الرعاية الصحية الأساسية لعام ٢٠٠٠ التخطيط لاتخاذ عدد من إجراءات الفحص الجموعي على مستوى البلديات (لتعيين الأطفال المعرضين لإصابات بأمراض العيون بغية إحالتهم إلى أقسام الخدمات المعنية)؛

(ح) وبحثا عن سبل فعالة لوقف انتشار تعاطي المخدرات ووضع استراتيجيات تسمح بإيجاد بدائل سليمة وفعالة لكافة الذين يعانون بصورة مباشرة أو غير مباشرة من هذا المشكل، شرعت الحكومة في تطبيق برنامج "رومبوس" المسؤول أمام ديوان رئيس الجمهورية مباشرة؛

(ط) وأمام الافتقار الواضح للمعلومات بشأن هذه المشاكل شرع برنامج "رومبوس" بالاشتراك مع لجنة التحقيق الوطنية المعنية بالمخدرات[٤٠] في إنجاز دراسة استقصائية عن تعاطي المخدرات بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و٢٤ عاما. واستكملت هذه الدراسة الاستقصائية في الوقت المحدد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بمساعدة الهيئات الحكومية وغير الحكومية الوطنية والإقليمية فضلا عن مساعدة المهنيين والشباب المشتركين في عملية الوقاية التامة مع السلطات الإقليمية؛

(ي) وأنجزت هذه الدراسة الاستقصائية بفضل الجهود المشتركة التي بذلها برنامج "رومبوس" مع لجنة التحقيق الوطنية المعنية بالمخدرات للبحث عن استراتيجيات جديدة تفيد في تقييم مدى استهلاك الشباب الكولومبيين للمواد المخدرة. ويبين التقييم الجديد أن مستويات الاستهلاك في كولومبيا ارتفعت بصورة ملموسة مقارنة بالمستويات المسجلة في الدراسات المنجزة من قبل في كولومبيا. ولكن من جهة أخرى لم يتبين على وجه

اليقين أن استهلاك المواد المخدرة ازداد بنفس النسبة نظرا إلى أن المنهجية المتبعة في الدراسات السابقة تختلف إلى حد كبير عن المنهجية المتبعة في الدراسة الاستقصائية الأخيرة وأن البيانات ليست بالتالي قابلة للمقارنة؛

(ك) ولكن، بالرغم من ذلك، تعتبر مستويات الاستهلاك التي كشفت عنها الدراسة الاستقصائية بمثابة إنذار لكي ندرك أن كولومبيا وصلت، مع الأسف الشديد، إلى مستويات استهلاك عالية فيما يتعلق ببعض هذه المواد. وتبين الدراسة الاستقصائية الأخيرة أن الكحول والماريوانا ما زالا يشكلان أكثر المواد المخدرة استهلاكا بين السكان. وإذا كان استهلاك هذه المواد أكثر بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ عاما و١٩ عاما منه بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ أعوام و١٤ عاما، يجب على المجتمع أن يولي، مع ذلك، اهتماما خاصا لشباب البلد بصفة عامة. ولقد شنت الحكومة من جهتها حملة وقائية واسعة من خلال وسائط الإعلام استهدفت الشباب بصفة رئيسية نظرا إلى تعرضهم الأكبر للمخاطر.

جيم - الشباب

٢٩٨- قام قطاع التربية والتعليم في سعيه لتحقيق المساواة في الحقوق بتحديد أوليات أخذت في مجالات عديدة وتحت مسؤولية هيئات مختلفة من هيئات الدولة شكل برامج تربوية تكميلية تخص مباشرة أكثر من ثلث عدد السكان من الفئات الضعيفة أو المعرضة لمخاطر كبيرة. وفيما يلي يرد بيان بعض الإجراءات المتخذة في هذا المجال.

٢٩٩- وضع سياسات خاصة بالشباب. اعتمد القانون رقم ٣٧٥ لعام ١٩٩٧ بعد إجراء مشاورات، لا بين الحكومة والكونغرس فحسب بل وفيما بين ٠٠٠ ٦ حركة ومجموعة من حركات ومجموعات الشبيبة التي أدت دورا هاما في وضع النص النهائي. وبغية تعزيز الإدارة المحلية المعنية بشؤون الشباب وجهت تعليمات لجميع محافظي البلد بإدماج بند خاص بالسياسة المحلية المتبعة تجاه الشباب في خطط التنمية كجزء من عملية التنظيم المؤسسي والتنسيق المؤسسي والإدارة. وفي المجموع تم إنشاء ٢٠ مجلسا من مجالس الشبيبة كما تم وضع البرامج التالية في إطار الأهداف المتفق عليها ولتلبية احتياجات هذه الفئة من السكان:

(أ) تنمية وظائف للشباب. بغية زيادة وتحسين فرص العمل المتاحة للشباب اقترح التدريب المهني ووضعت استراتيجية للتدريب ليستفيد منها ٠٠٠ ٥ شاب. وأبرمت اتفاقات مختلفة وأجريت مشاورات عديدة مع الهيئات الوطنية مثل دائرة التدريب الوطنية ووزارة العمل ومؤسسات تابعة للقطاع الخاص؛

(ب) الشباب ومكافحة المخدرات. أمام مشكل تعاطي الشباب باختلاف ثقافاتهم للمواد المخدرة في البلد، يدعم هذا البرنامج إجراءات لمنع الاستهلاك ولا سيما في المناطق الحضرية والمناطق المعرضة لمخاطر كبيرة. وشملت المشاريع إنشاء ٢٧ مركزا للشبيبة في ١٤ مدينة وتم في الوقت نفسه دعم مبادرات الشباب في ١٠ مدن ويستفيد من ذلك ٠٠٠ ٥٠ شاب من غير الملتحقين بالمدارس. وتم بالإضافة إلى ذلك وضع مشروعين في إطار شبكة تدريب المدربين لمكافحة

إساءة استعمال العقاقير ولإدراج الوقاية في المناهج الدراسية، واستفاد من هذه الخطة ٠٠٠ ٢٠٠ طالب و٠٠٠ ٥ معلم و٠٠٠ ٥٠ والد ووالدة و٢٠٠ هيئة تعليمية. واستثمر في المشروعين مبلغ قدره ٠٥٠ ٢ مليون بيزو؛

(ج) الشباب والسياحة والبيئة. أخذ هذا المشروع شكل استراتيجية تدريبية تتعلق بالتعايش وتعزيز الطبيعة وتقدير ثقافتنا وتقاليدنا. وتم بالاعتماد على استثمار بلغ ٢٧٦ مليون بيزو افتتاح ٧ نزل سياحية للشباب في المدن التالية: كارتاخينا وبوغوتا ومديلين وكالي وبوبايان وسان أغوستين فيافيسينسيو، وتم استيعاب ٠٠٠ ١٠٠ شاب في هذه الدور؛

(د) بطاقات الشباب. طبق هذا البرنامج ليمكن الشباب من الحصول على خصم والاستفادة من صفقات وامتيازات خاصة لدى استخدام أو شراء سلع وخدمات معينة في مجالات الفنون والثقافة والرياضة والتجارة والسياحة والصحة والتعليم. وشمل البرنامج ٠٠٠ ٣٠٠ شاب بميزانية رصد لها مبلغ قدره ٩٠٩ ١ ملايين بيزو؛

(هـ) المشروع الوطني للتثقيف الجنسي. رغبة في تدعيم نمو الأطفال والشباب وتيسير نضوجهم الجنسي سواء في إطار المدرسة أو خارج نطاقها تم تطبيق استراتيجيات لتوفير التدريب والدعم في مجالات شتى كعزة النفس والاستقلال والتعايش والصحة بغية التأكد من أن الشباب يدركون الأمور الجنسية وينتهجون سلوكا جنسيا ويتصرفون تصرفات جنسية دون تصنع وبدرجة أكبر من المسؤولية والرضى مع مراعاة المبادئ الأخلاقية في الوقت نفسه. واستفاد من هذا البرنامج مليون طالب و٠٠٠ ٢ معلم و٠٠٠ ٣ مؤسسة تعليمية. واستثمرت الحكومة مبلغا قدره ٠٠٠ ١ مليون بيزو في تصميمه وتطويره؛

(و) منظمات الشبيبة وبرامج المشاركة. وفر هذا البرنامج الدعم للأنشطة التنظيمية المكرسة للشباب ولمختلف الآليات المنشأة بموجب دستور عام ١٩٩١ وقانون الشباب وقرارات الحكومة لتدعيم كلمة الشباب في المجتمع المدني وتعزيز مشاركتهم فيه. وشمل البرنامج في المجموع ٠٠٠ ١٥٠ شاب من جميع أرجاء البلد.

سادسا - الإسكان ومياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية والإصلاح الزراعي والأمن الغذائي (المادة ١١)

ألف - الإسكان

٣٠٠- يتم في المنهجية المستخدمة لقياس العجز في الإسكان في كولومبيا التمييز بين العجز الكمي والعجز الكيفي. فاقترح مستشارو وزارة التنمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة (١٩٩٧ - ١٩٩٨) منهجية قائمة على أساس مؤشر الأثر ومؤشر الفارق لبيان الاحتياجات السكانية. كما أن بعض قياسات مستوى الفقر تشمل جوانب تتعلق بأوضاع السكن.

٣٠١- والمقصود بالعجز الكمي هو الفارق بين عدد الأسر المعيشية وعدد المساكن المتوافرة. أما العجز الكيفي فهو الفارق بين ما يعتبر الحد الأدنى اللائق من الشروط التي ينبغي توافرها في السكن، وما يوفره السكن بالفعل.

٣٠٢- وآخر الإحصاءات المتوافرة بشأن العجز في الإسكان هي إحصاءات عام ١٩٩٣ عندما أجري التعداد السكاني والسكني الأخير. ويمكن إيجازها كما يلي:

الجدول ٢

	المجموع	الحضر	الريف
مجموع عدد الأسر المعيشية	٧ ١٦٢ ٠٠٠	٥ ٣٧٩ ٨٠٠	١ ٧٨٢ ٢٠٠
الأسر المعيشية التي لا تعاني من العجز	٣ ٨٣٦ ١٠٠	٣ ٢٩٢ ٢٠٠	٥٤٣ ٩٠٠
الأسر المعيشية التي تعاني من العجز	٣ ٣٢٥ ٩٠٠	٢ ٠٨٧ ٦٠٠	١ ٢٣٨ ٣٠٠
الأسر المعيشية التي تعاني من العجز الكمي	١ ٢٦٥ ٩٠٠	٨٦٢ ٢٠٠	٤٠٣ ٧٠٠
الأسر المعيشية التي تعاني من العجز الكيفي في مساكن قابلة للتحسين	٢ ٠٦٠ ٠٠٠	١ ٢٢٥ ٤٠٠	٨٣٤ ٦٠٠

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية.

٣٠٣- ويتركز العجز في أدنى الطبقات السكانية ولا سيما الأسر المعيشية التي لا يتجاوز دخلها أربعة أمثال مرات الحد الأدنى القانوني للأجر الشهري، وذلك يعادل ٨٣ في المائة من إجمالي العجز الوطني (انظر الجدول ٣).

٣٠٤- وترد في الجدول ٤ أدناه الإحصاءات المتصلة بالمساكن المبنية في المناطق الحضرية في كولومبيا بعد ذاك التاريخ مع أخذ القروض المقدمة من صناديق التوفير والإسكان ومن البنك المركزي للتسليف العقاري لبناء المساكن في الاعتبار الخاص، وتمثل هذه القروض ٧٠ في المائة من التمويل السكني الإجمالي.

الجدول ٣

فئة الدخل	عدد الأسر المعيشية الإجمالي	الأسر المعيشية التي تعاني من العجز	النسبة المئوية
صفر - ١	١ ١٥١ ٧٢١	٢٢٤ ٣٧١	١٧,٨
١-٢	١ ٧٥٩ ٠٥٩	٢٠٤ ٢٠٣	١٦,٢
٢-٣	١ ٢٢٥ ٧٧٦	٣٧٨ ١٥٤	٣٠,٠
٣-٤	٨٠١ ٨٥٨	٢٣٥ ٧١٦	١٨,٧
٤-٥	٥٧١ ٩٥٧	٨٨ ٢٣٦	٧,٠
٥-٧	٦٧١ ٢٢٣	٦١ ٧٦٥	٤,٩
٧-١٠	٤٧٦ ٦٣١	٤٤ ١١٨	٣,٥
أكثر من ١٠	٥٠٣ ٧٧٥	٢٣ ٩٥٠	١,٩
المجموع	٧ ١٦٢ ٠٠٠	١ ٢٦٠ ٥١٣	١٠٠,٠

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية.

الجدول ٤

	صناديق التوفير والإسكان + البنك المركزي للتسليف العقاري
١٩٩٤	١٩٨ ١٦٥
١٩٩٥	٢٣٥ ٢٤٧
١٩٩٦	٢٥٨ ٤١٩
١٩٩٧	٣٥٠ ٨٣٦
١٩٩٨	١٧١ ٣٩٩
١٩٩٩ (٦ أشهر)	٢٠ ٥٠٠

المصدر: حسابات المعهد الكولومبي للتوفير والإسكان وإدارة التخطيط.

٣٠٥- ويرد أدناه تلخيص البيانات المتعلقة بمشاريع الإسكان الاجتماعي المنفذة في الفترة قيد الدراسة والمخصصة للأسر التي يقل دخلها عن أربعة أمثال الحد الأدنى القانوني للأجر الشهري:

الجدول ٥

عدد القروض الفردية المقدمة لشراء وحدات الإسكان الاجتماعي

(١٩٩٤ - ١٩٩٩)

	صندوق التوفير الوطني	صناديق الإسكان	البنك المركزي للتسليف العقاري	صناديق التوفير والإسكان	المصارف التجارية	المجموع
١٩٩٤	١ ٨٥٩	١ ٦٢٥	صفر	١٤ ٩٤١	صفر	١٨ ٤٢٥
١٩٩٥	١ ٥٦٨	١ ٣٦٦	١ ٥٧٥	١٧ ١٢٥	٩٢	٢١ ٧٢٦
١٩٩٦	٢٦١	١٤١	٧٨٥	٢٢ ٤٤٨	٨٦٢	٢٤ ٤٩٧
١٩٩٧	١ ١٦٥	٤٦١	٥٧٦	١٥ ٧٨٠	١ ٧٢٦	١٩ ٧٠٨
١٩٩٨	٢٣٩	٢٣٩	٨١٩	١٢ ٦١٥	٣ ٧١٩	٢٠ ٣٠٤
١٩٩٩*	٣٥٠	١٢٠	٣٥٣	٦ ٥٢١	١ ١٢٠	٨ ٤٦٤

المصدر: إدارة الإحصاءات الوطنية.

* النصف الأول من السنة.

٣٠٦- كما يتبين من الجداول أعلاه فإن المساكن الجديدة المشيدة تكفي بالكاد لإسكان الأسر المعيشية الجديدة التي يصل عددها في المعدل إلى ٠٠٠ ٢٠٠ أسرة معيشية جديدة سنويا وفقا لحسابات إدارة التخطيط الوطني. وهذا يعني أن العجز السكني الكمي يكاد لا يتغير وأن التدابير المتخذة حتى الآن تحول فقط دون ازدياد العجز الحالي.

٣٠٧- وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لخفض العجز الكيفي الموجود، رصدت الموارد المكرسة لإدخال تحسينات على المساكن الموجودة وعلى البيئة المحيطة من الميزانية الوطنية وقدمت في شكل منح. وإذا كان الهدف المحدد للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ هو توفير ٦٣٥ ٢٦٠ منحة، فإنه لم يقدم في الواقع من هذه المنح سوى ٩١٧ ١١٣ منحة، أي ما يعادل ٤٤ في المائة من العدد الإجمالي.

٣٠٨- وفيما يتعلق بالصعوبات المواجهة في الممارسة خلال الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤، استرعت التقارير الانتباه إلى عدم مساهمة البلديات مساهمة كافية في تنفيذ السياسات، وإلى التركيز بإفراط على قطع الأراضي المزودة بالخدمات، وعدم توافر برامج لتحسين البيئة المجاورة. وركزت الإدارة في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٨ جهودها على هذا البند الأخير. ولكن مع ذلك كان للمساحات المحدودة من الأراضي الحضرية المزودة بالخدمات العامة والمتوافرة ضمن حدود المدن تأثير على عدد المساكن المعروضة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار وحدات الإسكان الاجتماعي بإفراط ودفع إلى بناء مساكن بصورة غير قانونية في المدن الكبرى. فضلا عن أن إلغاء الكفالة المطلوبة في نظام خطط التوفير كشرط للحصول على المنح جعل من هذه المنح الوسيلة الوحيدة المتاحة لشراء المساكن للأسر التي لا يمكن لها تكملة المنحة بمواردها الخاصة والتي لا يمكن لها الاستفادة من نظام القروض.

٣٠٩- وأخيرا أعاقت سياسة المنح تطبيق اللامركزية إلى حد ما، لدرجة أن الأولويات الاجتماعية والحضرية للبلديات فرادى لم تؤخذ في الاعتبار الواجب لدى تخصيص وتوزيع المنح على الصعيد الوطني.

٣١٠- وبعبارات أخرى، تجلى بعد بضعة سنوات أن السياسة السكنية ركزت بإفراط على إدارة وتوزيع المنح و لم تول إلا اهتماما ثانويا للعوامل الأخرى التي كانت بالرغم من ذلك تتسم بأهمية كبيرة في بناء مساكن قليلة التكلفة وإتاحة إمكانية الحصول عليها لأشد الأسر فقرا.

٣١١- وتقوم سياسة الإسكان الاجتماعي الموضوعة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ على أساس تدعيم الطلب لشراء مساكن جديدة وقطع أرض لتشييد وحدات سكنية صغيرة جدا. وتولي هذه السياسة الأفضلية لأقل الحلول تكلفة في إطار خطة للإعانات المتدرجة وتنعش نظام التوفير المبرمج. وتستهدف هذه السياسة السكان الذين يكون دخلهم أقل من أربعة أمثال الحد الأدنى للأجور مع إعطاء الأفضلية للذين يكون دخلهم أقل من مثلي الحد الأدنى للأجور. وسيزداد هذا النظام شفافية بتوحيد إجراءات التأهيل وبتعزيز العرض واتباع نهج موحد في معالجة

الطلبات وتخصيص المنح ودفعها للأسر. وأعدت خطط لبناء ٠٠٠ ٤٢٠ وحدة جديدة من وحدات الإسكان الاجتماعي (بتكلفة أقل من ٢٠٠ مثل الحد الأدنى للأجور) وستكون ٠٠٠ ٢٤٢ وحدة من بينها مدعومة.

٣١٢- ومن البرامج الموضوعة لتحقيق هذا الهدف برنامج المنح المضاعفة الخاص بالأشخاص الذين يكسبون أجرا أقل من مثلي الحد الأدنى للأجور، والبرنامج مدعوم بإعانات مقدمة من البلديات ومن الدولة. والمراد من البرنامج هو ترسيخ سياسة اللامركزية وتكليف السلطات المحلية بمعالجة مشكلة السكن. وبالإضافة إلى ذلك وضع برنامج منح التكافؤ بصفة رئيسية لأجل الأسر التي يكون دخلها أقل من مثلي إلى ثلاثة أمثال الحد الأدنى للأجور ، وهي أكثر فئات السكان معاناة من العجز السكني. ويهدف هذا البرنامج إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة بتدعيم الطلب وتشجيع خطط التوفير مع إيلاء الأولوية في الوقت نفسه لأقل المساكن تكلفة.

٣١٣- وفي ضوء الظروف الهيكلية والاقتصادية السائدة في قطاع الإسكان تسعى خطة التنمية الوطنية لبلوغ هدفين آخرين هما خفض العجز في الإسكان الذي غالبا ما تعاني منه أشد فئات الناس فقرا، ووضع نظام لتمويل الإسكان يمكن الأسر الكولومبية من الحصول على السكن بصورة أعم. والهدف المنشود هو بناء ٠٠٠ ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة لتحقيق الأغراض المخططة تحقيقا فعليا. ولكن بلوغ هذا الهدف لا يكفي في حد ذاته لحل مشكلة العجز في الإسكان كلية. ففي ضوء معدل النمو السكاني المسجل في البلد وازدياد عدد الأسر المعيشية الجديدة ستكون المساكن الجديدة المزمع تشييدها كافية بالكاد لتلبية احتياجات الأسر المعيشية الجديدة ولن يكون لها أي أثر يذكر على العجز المتراكم.

٣١٤- وتستهدف السياسة التي تتبعها خطة التنمية في اختيار البرامج للتغلب على العجز في الإسكان، نشر اللامركزية وبالتالي إعطاء السلطات المحلية فرصة أكبر للإدلاء برأيها فيما يتعلق بتنفيذ البرامج المقررة بموجب سياسة الإسكان الوطنية. وكما بين في خطة التنمية، فإن اللامركزية "استراتيجية ينبغي أن تتخلل جميع الاستراتيجيات الأخرى للدولة ليس فقط كأداة تستخدمها الدولة لإعادة تنظيم نفسها فحسب بل وكآلية أيضا لتفويض الشعب بسلطة حقيقية والتشجيع على مساهمة المجتمع في تعيين التزامات مشتركة بين الدولة والمجتمع المدني فيما يتعلق بإدارة التنمية".

٣١٥- وفي هذا الصدد يجب أن تفهم اللامركزية، كما تطبق في سياسة الإسكان، على أنها نقل حقيقي لسلطة اتخاذ القرار إلى المستوى المحلي حيث يمكن للمجتمع ولرجال الأعمال أن يساهموا بفعالية في رسم استراتيجياتهم الخاصة للتنمية الإسكانية.

٣١٦- أما التدابير التي اعتبرت ضرورية لمعالجة مسألة العجز في الإسكان فهي كما يلي:

(أ) زيادة عدد وحدات الإسكان الاجتماعي المعروضة. ويمكن تحقيق هذا الهدف بتنسيق مختلف العناصر التي شرعت الحكومة في تطبيقها، أي تنفيذ السياسة العمرانية عملا بأحكام القانون رقم ٣٨٨ لعام ١٩٩٧، وبذل جهود لخفض أسعار الفائدة، وتعزيز صندوق الضمان الخاص بالعاملين في مجال البناء، وتوفير القروض لقطاع البناء من معهد تعزيز الصناعة، والتركيز على فئات الدخل المنخفض[٤١]؛

(ب) زيادة العرض من الأراضي القابلة للتعمير والأراضي الحضرية. قد يتم، بفضل الصكوك المعتمدة بموجب القانون رقم ٣٨٨ لعام ١٩٩٩ وكذلك بموجب القانون رقم ١٤٢ لعام ١٩٩٤، إلغاء التقييدات المفروضة عادة على الأراضي الحضرية المزودة بالخدمات إلغاء نهائيا؛

(ج) خفض تكاليف المعاملات الخاصة بوحدات الإسكان الاجتماعي. وذلك يفترض خفض تكاليف المعاملات والضرائب المحلية التي أصبحت تشكل عبء ثقيلا لدى شراء أو بناء وحدات الإسكان الاجتماعي؛

(د) تطبيق نظام للإعانات المتدرجة. كان لنظام المنح السابق أثر تنازلي في الممارسة سمح للأسر المعيشية التي يقرب دخلها من الحد الأعلى المعين، بالحصول على إعانات أكبر. فاتخذ تدبيران تكميليان بموجب المرسومين رقم ٨٢٤ ورقم ١٥٣٨ الصادرين في عام ١٩٩٩ لإعادة التوازن من جديد: وتم أولا ضبط المنح بصورة أفضل بتخفيض تكاليف السكن؛ وثانيا توحيد قيمة المنحة لتعادل ٢٥ ضعف الحد الأدنى للأجور فأصبح لها أثر متدرج حيث كان مبلغ التمويل يزداد بانخفاض كلفة السكن. أما المعايير المستخدمة لتعيين المشاريع المؤهلة للحصول على المنح فهي تقرر على أساس منهجية موضوعية تحددها الوزارة آخذة في الاعتبار تكلفة السكن ونسبته إلى مساحة البناء، والجهد الذي يبذله المستفيدون لتوفير التكاليف، وعدد أفراد الأسرة، ووضعهم الاجتماعي الاقتصادي، ومدى ضعف ربات الأسر المعيشية؛

(هـ) التوسع في الإدارة اللامركزية لسياسات الإسكان: تعتبر اللامركزية عنصرا أساسيا في سياسة الإسكان. أما التدابير التي تتخذها الحكومة في هذا الصدد فهي كالآتي؛

(و) معرفة الطلب المحلي للتأكد من أن المنح تستخدم بالفعل ويستفيد منها أكثر فئات السكان حاجة إلى تلبية الطلبات؛

(ز) تعزيز إعانات البلديات بناء على احتياجاتها السكنية والمعونات المالية المقدمة من السلطات المحلية للبرنامج؛

(ح) نشر قائمة بالمساكن المقبولة المعروضة بغية تيسير عملية تقديم الطلبات من المؤهلين للحصول عليها. وستخصص المساكن وفقا للمنهجية المحددة من وزارة التنمية والتي تسري على كافة أنواع الإعانات؛

(ط) وبما أن نظام المنح يستهدف تدعيم مجهود الادخار الذي تبذله الأسر الطالبة، سيأخذ المعيار المستخدم لتخصيص المنح في الاعتبار خطط التوفير، وقدم الطلبات، ودخل الأسرة؛

(ي) المشاريع الحضرية الكبرى: المقصود بهذا هو تعمير مناطق حضرية هامة تستخدم فيها الأراضي لأغراض شتى تسمح بتوزيع التكاليف والعائدات بصورة عادلة وبتخصيص أماكن مختلفة للمتاجر والمرافق الحضرية ولوحدات الإسكان الاجتماعي على أساس خطط عمرانية وإدارية معتمدة سلفا.

٣١٧- ويجب أن تكون التدابير المنفذة كجزء من برنامج الإسكان الاجتماعي مدعومة بنموذج مالي قطاعي يطبق على الأجل الطويل وبتنمية سوق ثانوية للرهن العقاري.

٣١٨- وتفترض السياسة الجديدة إجراء تعديلات مؤسسية في هذا القطاع كوسيلة للتكيف للأولويات والتدابير الجديدة المقررة. وسيركز المعهد الوطني للإسكان الاجتماعي والإصلاح الحضري في المقام الأول على تقديم المساعدة التقنية للمشاريع الكبرى وعلى مساعدة البلديات على إدارة خطط التنمية الإقليمية خاصة من خلال تدابير فرز واستصلاح الأراضي الحضرية التي تضمن تنفيذ سياسات الإسكان الاجتماعي تنفيذا فعالا.

٣١٩- ويرد في المقام الثاني الدور الذي تؤديه صناديق تعويضات الأسر. فلا شك في أن هذه الصناديق تبذل جهودا ملموسة وتستخدم موارد هامة لتحسين مساكن أعضائها. ولكن توجد مع ذلك حاجة لمزيد من التنسيق بين هذه الصناديق وسياسة الإسكان الوطنية. وذلك يعني أنه يجب على الصناديق أن توافق بين احتياجات المستفيدين منها والمشاريع المتوافرة المقبولة بالنسبة إلى البلديات، بينما تخصص المنح على أساس المعايير المحددة في السياسات الوطنية.

التدابير الموضوعة لصالح السكان المتضررين من جراء الزلزال في منطقة زراعة البن

٣٢٠- بالرغم من أن السياسات الحكومية المتبعة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية توضع وفقا للمبادئ التوجيهية المحددة في خطة التنمية الوطنية للتخطيط والبرمجة، تجدر الإشارة إلى أنه قد يتعين أحيانا إدخال بعض التعديلات نتيجة أحداث غير متوقعة كالكوارث الطبيعية. ففي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ أصاب المنطقة زلزال كان مركزه السطحي يقع في بلدية قرطبة في مقاطعة كويندیو، وألحق الزلزال أضرار فادحة بالمناطق الحضرية والريفية التابعة للبلديات الموجودة في منطقة زراعة البن والبالغ عددها ٢٩ بلدية.

٣٢١- وأودى الزلزال بحياة ١ ٠٠٠ شخص ونيف بينما أصيب ٥ ٠٠٠ شخص آخر بجروح ولحقت أضرار بأكثر من ٥٣ ٠٠٠ مبنى. وتهدمت أيضا المساكن والمباني العامة كالمدارس والكنائس والملاعب والأسواق. وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية للخدمات العامة فقد كانت شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات الصرف

الصحي هي أكثرها تضررا ولا سيما في المناطق الريفية. ولحقت أضرار أيضا بالعديد من الطرق العادية والطرق السريعة خاصة نتيجة انزلاق التربة وسقوط الجسور. ويذكر بين المخاطر الأخرى تحول الطرق المائية أو انحباسها.

٣٢٢- وتفيد دراسة استقصائية اجتماعية اقتصادية أنجزتها الدائرة الإدارية للإحصاءات الوطنية عن المنطقة المنكوبة بأن عدد المنازل المتضررة بلغ ٤٠٠ ٩٠ مترل في المجموع وأن ٠٠٠ ٣٥ مترل من بينها تهدمت تماما.

٣٢٣- وتصديا لهذه الأوضاع أنشأت الحكومة صندوق إعادة تعمير منطقة زراعة البن وتنميتها الاجتماعية، وهو هيئة تابعة للدائرة الإدارية في ديوان رئيس الجمهورية. ويتمتع هذا الصندوق بمركز خاص على الصعيد الوطني كما يتمتع بشخصية قانونية وله أصوله الخاصة وهو مستقل ماليا وليس له هيكل إداري خاص به أما مكتبه الرئيسي فيقع في مدينة أرمينيا.

٣٢٤- وحصل الصندوق على الدعم على الصعيد الوطني من الهيئات التالية:

اسم الهيئة	الموارد (بملايين البيزو)
المديرية الوطنية للوقاية من الكوارث وإدارتها	٢ ٧٢٩
تليكوم (مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية)	٢٢٥
إنجيوميناس	٥٠
الطب الشرعي	٥٠
المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة	٥٠٠
وزارة الدفاع	٢ ٢٧٠

٣٢٥- وفيما يلي بيان البرامج الرئيسية التي أنجزها في عام ١٩٩٩ الصندوق المعني بإعادة تعمير منطقة زراعة البن وتنميتها الاجتماعية من جديد:

(أ) منح الإسكان المقدمة للقطاع الحضري ٠٠٠ ٧٥

القيمة ٠٠٠ ٤٠٠ مليون بيزو

المبالغ المدفوعة ٠٠٠ ١٤١ مليون بيزو

عدد المستفيدين ٠٠٠ ٤٧ شخص

(ب) مشاريع الإسكان المنفذة بموجب برامج نموذجية على أراضي مقتناة في المدن التالية: أرمينيا وبيريرا وكالاركا وبرسلونة وكيمبايا:

الاستثمار ١٢ ٠٠٠ مليون بيزو

عدد المستفيدين ٤ ٠٠٠ شخص

(ج) وطرح الصندوق المعني بإعادة تعمير منطقة زراعة البن وتنميتها الاجتماعية من جديد مناقصة على الصعيد الوطني لبناء مساكن للأشخاص المتضررين من جراء الزلزال والمحتاجين لإيجاد مكان آخر يقيمون فيه في منطقة زراعة البن في بلدية بيريرا . وسيتم إعادة إسكان عدد يقدر بنحو ٢ ٥٠٠ أسرة في إطار هذا البرنامج.

(د) برامج الإسكان المخصصة للأسر التي لا تمتلك سكنها والمقيمة في مأوى مؤقت. تم إسكان زهاء ١٣ ٠٠٠ أسرة في مآوي مؤقتة وفقا لتعداد الصندوق المعني بإعادة تعمير منطقة زراعة البن وتنميتها الاجتماعية من جديد. ونظرا إلى أن أغلبية هذه الأسر لم تكن تمتلك سكنها فقد قرر المجلس إيجاد أساليب بديلة لتمويل السكن اللازم بتوفير منح الإسكان للأسر بمبلغ قدره ٥,٩ ملايين بيزو (أي ما يعادل ٢٥ مثل الحد الأدنى القانوني للأجر الشهري). وكانت الحلول البديلة كما يلي:

١- صندوق تعويضات الأسر ٣٥ ٠٠٠ مليون بيزو للمشتركين في الصندوق
٢٥ ٠٠٠ مليون بيزو لغير المشتركين في الصندوق

المستفيدون ٤ ١٠٠ أسرة

وتم في عام ١٩٩٩ تقديم ١ ٧١١ منحة للأسر التي لا تمتلك سكنها بمبلغ إجمالي يساوي ١٠ ١٠٠ مليون بيزو. ومن هذه المنح قدمت ٣٤٦ منحة لأسر لم تكن مشتركة في صندوق التعويضات.

٢- التبرعات

تخصص هذه التبرعات لأكثر فئات السكان تعرضا للمخاطر من بين الذين لا يمتلكون سكنهم والذين يعيشون في مآوي مؤقتة.

ويقدم الصندوق المعني بإعادة تعمير منطقة زراعة البن وتنميتها الاجتماعية من جديد نحو ١ ٣٠٠ منحة نقدية للإسكان.

كما يوفر الصندوق منحة الإسكان التكميلية التي لا تتجاوز ٣ ملايين بيزو للأسرة الواحدة بغية شراء قطعة أرض والقيام بأعمال التعمير اللازمة. ويقدر المبلغ الإجمالي المرصود لهذا الغرض بما يعادل ٩٠٠ ٣ مليون بيزو.

وسيخصص مبلغ قدره ٠٠٠ ٧٥ مليون بيزو في المجموع لتوفير السكن لعدد آخر من الأشخاص المتضررين يبلغ ٠٠٠ ١٣ نسمة.

(هـ) وأضاف الصندوق مبلغا قدره ١٠٠ ١١ مليون بيزو للقطاع الزراعي، فأصبح مبلغ التمويل الإجمالي المقدم لإعادة بناء المساكن في هذه المنطقة يساوي ١٠٠ ٦٦ مليون بيزو. ورصد مبلغ آخر قدره ٠٠٠ ٣٠ مليون بيزو من الميزانية لتصليح هياكل أساسية متضررة أخرى كقنوات المياه وشبكات تصريف المياه ومرافق التعليم والصحة، فأصبح المبلغ الإجمالي الذي خصصه الصندوق للقطاع الزراعي يساوي ١٠٠ ٩٦ مليون بيزو. وبحلول نهاية عام ١٩٩٩ كانت المبالغ التي التزم الصندوق بدفعها تعادل ٢٨٠ ٨١٣ مليون بيزو. واستثمرت هذه الموارد على النحو الآتي:

الإسكان	٤٦,٨٩ في المائة
العقود المشتركة المبرمة بين الصندوق وهيئات عامة أو خاصة أخرى	١٩,٦٦ في المائة
خطط العمل المحلية	١١,٦٨ في المائة
إعادة تأهيل القطاع الزراعي	١٠,٧٧ في المائة

الإعانات السكنية

الموافق عليها	٠٠٠ ٨١ منحة	٠٠٠ ٣٨١ مليون بيزو
المنفقة	٨١٩ ٥٩ منحة	١٤٥ ١٩٤ مليون بيزو

باء - مياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية

٣٢٦- تظهر بيانات الدراسة الاستقصائية المنجزة عن نوعية المعيشة أن إمدادات المياه بالأنابيب كانت تغطي في عام ١٩٩٣، ٨٠ في المائة من المناطق (٩٤ في المائة من المناطق الحضرية و٤١ في المائة من المناطق الريفية) وارتفعت نسبة التغطية إلى ٨٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٧ (٩٨ في المائة من المناطق الحضرية و٤٩ في المائة من المناطق الريفية). وكانت شبكات تصريف المياه تتطور على نفس المنوال حيث ارتفعت نسبة التغطية من ٥٩,٤ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٦٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٣ وإلى ٧٠,٨ في المائة في عام ١٩٩٧. ويعتبر الوضع حرجا في الأرياف على وجه الخصوص حيث تفيد الدراسة الاستقصائية الوطنية التي أنجزتها الدائرة الإدارية للإحصاءات

الوطنية عن الأسر المعيشية في عام ١٩٩٧ بأن إمدادات المياه تغطي ٤٤ في المائة من الأراضي بينما تصل تغطية شبكات تصريف المياه إلى ١٦ في المائة. وأفضل المعطيات تخص سكان المدن حيث تتجاوز معدلات التغطية ٩٦ في المائة في جميع العشيرات بينما لا تشمل التغطية في الأرياف أكثر من نصف عدد السكان في الخميسين الأسفليين وزهاء ٤٠ في المائة في الخميسات العليا.

٣٢٧- ويوجد، بالإضافة إلى ذلك، تفاوت كبير في التغطية بين منطقة وأخرى. فتتجاوز تغطية شبكة تصريف المياه في بوغوتا وأتلانتيكو وكوينديو وريزارالدا وفاليه نسبة ٩٥ في المائة، في حين أن ثلث المساكن الموجودة في مقاطعات مثل كاوكا وشوكو وكاكيتا وكوردوبا وبوليفار وبوياكا وماغدالينا ونارينيو وسوكري ولاغواخيرا غير موصولة بشبكات تصريف المياه.

٣٢٨- وخلال الفترة قيد النظر ركزت البرامج المعنية بتوفير إمدادات المياه والمرافق الصحية الأساسية على توسيع نطاق التغطية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة.

٣٢٩- وفي عام ١٩٩٥ استخدمت ٣٥ في المائة من الموارد المرصودة في إنجاز ٨٨ دراسة استقصائية في ٧٥ بلدية مع إيلاء الأولوية للبلديات الأكبر. وفيما يتعلق بتوزيع الموارد المتاحة يجدر استرعاء الانتباه إلى أن البلديات أسهمت إسهاما كبيرا بتقديم ائتمانات تغطي ٥٠ في المائة من التمويل اللازم. واستثمرت أغلبية هذه الموارد في منطقة الساحل الأطلسي (٥٤ في المائة)، ثم المنطقة الغربية (٣١ في المائة) فالمنطقة الشرقية الوسطى (١١ في المائة) فأورينوكيا (٣ في المائة).

١- الاستثمار في المشاريع المخصصة للهياكل الأساسية

٣٣٠- الدعم المقدم لمشاريع السلطات المحلية. استخدمت الموارد الوطنية المرصودة في عام ١٩٩٥ لدعم المشاريع الاستثمارية في ٦٠٠ بلدية في البلد بأسره. وذلك يعني أن نسبة التغطية بلغت ٥٧ في المائة على صعيد البلديات وهي كافية لدعم العديد من المشاريع التي عرضتها السلطات المحلية على سبيل الأولوية. وبناء على أهمية البلديات المعنية، حصل ٨٥ في المائة من السكان على المساعدة في البلديات التي يتجاوز عدد سكانها ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، وحصل ٧٠ في المائة من السكان على المساعدة في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين ٠٠٠ ٢٠ و٠٠٠ ١٠٠ نسمة، بينما حصل عليها ٥٠ في المائة من السكان في البلديات التي عدد سكانها أقل من ٠٠٠ ٢٠ نسمة. وتم في المناطق الريفية ولا سيما في البلديات التي لا يصل عدد سكانها إلى ٠٠٠ ٥٠ نسمة تقديم ٢٣ في المائة من الموارد عن طريق هيئة التنمية الريفية المتكاملة والصندوق الزراعي.

٣٣١- وقامت الحكومة في عامي ١٩٩٥ و١٩٩٦ بتوفير الدعم بموجب التشريعات ذات الصلة لتنفيذ مشاريع الاستثمار الرئيسية المخصصة لمياه الشرب والمرافق الصحية الأساسية في المدن الرئيسية مثل بوغوتا وبارانكيا وكارتاخينا ومونتيريا وسان أندريس وبيريرا وكالي وبوينافينتورا.

٢- المساعدة التقنية والتدريب

٣٣٢- بينت خطة المياه ضرورة تدعيم وتعزيز قدرة الإدارة المحلية على تخطيط المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها وعلى تعيين الأساس المؤسسي والتشغيلي لتوفير مياه الشرب وخدمات المرافق الصحية. وتحقيقا لهذه الأغراض وضعت المديرية المعنية بمياه الشرب والمرافق الصحية خططا للمشاريع التالية التي ستنفذ عن طريق المقاطعات والبلديات.

٣٣٣- نظام الدعم المشترك بين المؤسسات لتوفير مياه الشرب وخدمات المرافق الصحية الأساسية. شجع هذا البرنامج على إنشاء وتعزيز وحدات إدارية للمياه في ٢٥ مقاطعة (تعمل ١٢ وحدة من بينها بصورة مرضية). وستكون هذه الوحدات مسؤولة عن توفير التوجيه والدعم للبلديات في جميع مراحل المشروع والتشجيع على مضاعفة إنتاج الأدوات والسلع على الصعيد الوطني.

٣٣٤- ولقد شجع برنامج "ثقافة الماء" على انتهاج نهج المشاركة في المجتمع ليتكفل هذا المجتمع بإدارة نظمه الخاصة وتدبيرها والإشراف عليها. وتم بواسطة مشاريع مثل أندية الدفاع عن المياه، والماء صديقي، وهيا بنا ننظم أيام مؤسساتنا وتعليمنا وهي مشاريع تغطي ٣٢ مقاطعة، إنشاء ٢٧ لجنة مشتركة بين المؤسسات ووضع ٢٥ خطة تشغيلية لصالح ١٣٠ بلدية.

٣٣٥- برنامج تدريب المشغلين واعتمادهم. ساعد هذا البرنامج على وضع نظام رسمي للتدريب من بعد مخصص للعمال المساعدين والعمال الحرفيين المهرة والمشغلين والفنيين. وأعد البرنامج المواد التعليمية الضرورية واستهل ٦٠ حلقة تدريبية تغطي مواضيع عملية وحضر هذه الحلقات ١ ٥٠٩ موظفا من ٣٢٧ بلدية في أنحاء البلد.

٣- جودة الخدمات المقدمة

٣٣٦- إن الأغراض المنشودة من التدابير المتخذة في هذا المجال تشمل السهر على جودة المياه والحفاظ على مأمونية شبكات المياه والتحكم في تسرباتها، وحماية الأحواض واستخدام المياه بصورة رشيدة، وتحسين البيئة. ولقد أنشأت وزارة الصحة نظام المعلومات الخاص بجودة المياه والمرافق الصحية وكلفت دوائر الصحة الإدارية والمحلية بتدبيره. ولقد ساعد البرنامج المعني بضبط جودة مياه الشرب على تحسين إمكانيات تحليل المياه في مختبرات الصحة

العامة التي تعمل كشبكة من خلال المعهد الوطني للصحة (المختبر المرجعي الوطني). ويستخدم الأخير كمركز لنظام رصد الأوبئة وكذلك كجهة مسؤولة عن التصديق والموافقة على المختبرات الإقليمية.

٣٣٧- وتم فيما يتعلق بتحسين البيئة إنجاز مشاريع عدة لمعالجة المياه المستعملة والتخلص منها في مدن مثل بوغوتا وكالي ومديلين ويجري الآن تقييم مشاريع بيريرا وكارتاخينا وبوينافينتورا وسان أندريس في جملة مشاريع أخرى. ولكن ثمة ضرورة تستدعي، بالرغم من ذلك، وضع سياسة للمرافق الصحية بالتنسيق مع وزارة البيئة بغية النظر في الجوانب الفنية للهياكل الأساسية المتوافرة وكيفية تكييفها للشروط المناخية والمؤسسية في البلد. وستنطوي الأهداف المحددة للأجل الأطول على ضمان استدامة الأعمال المنجزة، وقدرة الأحواض والطرق المائية على استصلاح نفسها بنفسها، وتقييم تكاليف الاستثمار والتشغيل فضلا عن أثر التعريفات.

٣٣٨- والأهداف المحددة في سياسة المياه والمرافق الصحية الأساسية في إطار خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ "التغيير من أجل بناء السلم"، هي "إيجاد الشروط المؤسسية والمالية والتنظيمية وشروط التحكم اللازمة لضبط أعمال الهيئات الوطنية والسماح للمؤسسات التي تقدم الخدمات بالتطور وبتحقيق درجة أكبر من الكفاءة في إدارتها".

٣٣٩- وسيستفيد من خطة إمداد المياه ٤,٥ مليون نسمة، بينما يستفيد من خطة شبكة تصريف المياه ٥,٩ مليون نسمة في المناطق الريفية والحضرية. وستولى الأولوية لتحسين نوعية المياه في البلديات التي يتجاوز فيها معدل التغطية ٩٠ في المائة.

٣٤٠- ويجب مع تطور سياسة المياه والمرافق الصحية أن يتمكن مقدمو الخدمات من السعي بمحض إرادتهم لإزالة أوجه التفاوت القائمة فيما بين الأقاليم وفيما بين المناطق الحضرية والريفية من حيث توافر إمدادات المياه والمرافق الصحية فضلا عن تحسين نوعية المياه، مع إيلاء الأولوية في الوقت نفسه للفئات السكانية ذات الدخل المنخفض. وسيتم تساوقا مع السياسة البيئية بذل جهد لإيجاد توازن أفضل من حيث التزويد بالمياه وكذلك لتعيين نقاط الضعف في مصادر المياه فضلا عن وضع وتنفيذ خطة لمعالجة المياه المستعملة تكون اقتصادية ومستديمة اجتماعيا وبيئيا.

جيم - الإصلاح الزراعي

٣٤١- بالرغم من أن الإصلاح الزراعي استوجب خلال سنواته الـ ٣٣ الأولى بذل جهود كبيرة على الصعيد المؤسسي لفرز ١,٦ من ملايين الهكتارات يستفيد منها زهاء ٤٠٣ ٨٢ أسر ولتحويل سندات ملكية أراضي تبلغ مساحتها الإجمالية ١١,٣ من ملايين الهكتارات إلى ٠٢٩ ٣٦٤ أسرة مستوطنة (بما يشمل ٤,٦ من ملايين الهكتارات المستردة نتيجة إسقاط الملكية)، لم يكف ذلك لتحقيق الأثر المتوخى في طبيعة الملكية في الأرياف.

وبالتالي بقي تركيز الملكية كما يقاس بموجب مؤشر جيني على حاله تقريبا مع تسجيل تحسن بسيط عندما تراجع من ٠,٨٣٢ إلى ٠,٨٠٢ في الفترة ١٩٦١ - ١٩٩٤.

٣٤٢- وحاول القانون رقم ١٦٠ لعام ١٩٩٤ إيجاد حل لأوجه العجز الملاحظة لدى تطبيق القانون رقم ٣٠ لعام ١٩٨٨، ولا سيما فيما يتعلق بتدخل الدولة في شراء الأراضي وفرزها للناس وبتنسيق الإجراءات المتخذة بالإضافة إلى إجراءات برنامج الأراضي الذي تطبقه هيئات مثل المعهد الكولومبي للإصلاح الزراعي الذي لا يتمتع بسلطة تنفيذية بسبب مركزه الإداري في جهاز الدولة وعجز هيئات التنسيق التي لا تتمتع إلا بمركز استشاري.

٣٤٣- وأقر القانون الجديد إنشاء النظام الوطني للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بوصفه السلطة المسؤولة عن تخطيط وتنفيذ وتقييم كافة الأنشطة المعنية بإعادة توزيع الأراضي وتنمية الاقتصاد الريفي بإشراف وزارة الزراعة والتنمية الريفية. وتم بالإضافة إلى ذلك إنشاء هيئات استشارية على صعيد المقاطعات (لجان إدارية معنية بالتنمية الريفية والإصلاح الزراعي) وعلى صعيد البلديات (المجالس البلدية للتنمية الريفية) وذلك بهدف الشروع في عملية الإصلاح الزراعي على المستوى الإقليمي.

٣٤٤- ورغبة في الحد من تدخل الدولة وضعت إجراءات خاصة لتيسير إمكانية حصول الفلاحين المؤهلين على الأراضي وتمكينهم من المشاركة في المفاوضات وفي اتخاذ القرارات والتخطيط لمشاريع الإنتاج المقبلة. وتم كذلك تشجيع هؤلاء الفلاحين على التفاوض مع القطاع المالي للحصول على ائتمانات إضافية تصل إلى ٣٠ في المائة من قيمة الوحدة الزراعية الأسرية، فضلا عن القروض الأخرى اللازمة لمواصلة تطوير المشروع. وبالتالي أصبح دور الدولة قاصرا على إسداء المشورة أثناء الإجراءات بناء على طلب المستفيدين.

٣٤٥- وينص القانون الجديد على فرز أراضي زراعية في مناطق الاستيطان بغية إنشاء مزارع متوسطة الحجم بمنح المزارعين وحدات زراعية أسرية وبمساعدتهم اقتصاديا من خلال آليات النظام الوطني للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية.

٣٤٦- وينطوي المخطط على وضع خطط لتنمية مناطق مخصصة لمزارع الفلاحين بإشراف وبمشاركة المحافظين والمنظمات المحلية التي تمثل الفلاحين والقطاعين العام والخاص، وذلك عن طريق المجالس البلدية للتنمية الريفية المنشأة بموجب القانون رقم ١٦٠ لعام ١٩٩٤ بوصفها هيئات استشارية وتنسيقية.

نطاق عملية الإصلاح الزراعي للفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٢

٣٤٧- شملت الأهداف المحددة في خطة الإصلاح الزراعي التي وضعتها الحكومة للفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧ إعادة توزيع مليون هكتار من الأراضي على نحو ٧٦٤ ٧٥ أسرة (من بينها ٣٣٦ ٦٤ أسرة قروية و٤٢٨ ١١ أسرة من

أسر السكان الأصليين) ونقل ملكية ٥ ملايين هكتار ونيف من الأراضي غير المزروعة إلى ٧٧٨ ١٠٣ أسرة من الأسر المستوطنة ومجتمعات السكان السود[٤٢].

٣٤٨- وبعد مرور ثلاث سنوات على الشروع في تطبيق الخطة، أعيد توزيع ما مجموعه ٤٨٦ ٦٥٧ ٢ هكتار على ٧١٤ ٢٨ أسرة من أسر الفلاحين والسكان الأصليين والمستوطنين والسكان السود. ويجدر استرعاء الانتباه إلى الفوائد التي عادت بها هذه العملية على مجتمعات السكان الأصليين الذين عمروا ١٢٠ مزرعة أي ما يعادل ٢٦,٣ في المائة من إجمالي المزارع المعمرة.

٣٤٩- وكانت العقبات المصادفة في الخطة تعود إلى عوامل كتلك التي ترد أدناه:

(أ) عدم توافر الخبرة اللازمة لدى الهيئات المعنية بالتخطيط والتنسيق والاستشارة المنشأة بموجب القانون رقم ١٦٠ لعام ١٩٩٤، كاللجان الإدارية المعنية بالتنمية الريفية والإصلاح الزراعي والمجالس البلدية للتنمية الريفية؛

(ب) كون مسألة المنح المقدمة للتفاوض على العقار الريفي قد أخضعت لشرط الموافقة على الائتمانات للأرض؛

(ج) اختلال التوازن الدائم بين المعروض من الأراضي والطلب عليها بسبب افتقار الفلاحين للقدرات اللازمة للتفاوض وعدم توافر نظام للمعلومات الخاصة بالأسعار ووجود عوامل غير اقتصادية أخرى تؤثر في الأرض؛

(د) سلسلة التخفيضات المطبقة على مستوى الميزانية نتيجة القيود المفروضة على النفقات العامة.

٣٥٠- ولمعالجة هذه المشاكل، يقترح في خطة التنمية الوطنية "التغيير من أجل بناء السلم" الموضوعة للفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٢ تعزيز الإصلاح الزراعي بواسطة آليات تيسر استخدام نموذج شامل وفعال وشفاف ومبتكر. وسيتم التشجيع على إجراء مفاوضات طوعية وعلى شراء الأراضي بصفة فردية أو جماعية كجزء من مشاريع الإنتاج الملموسة المنفذة على أساس اللامركزية وبإشراف المجتمع المدني. وسيسعى لإشراك القطاع الخاص في برامج الإصلاح الزراعي بالمساهمة في توفير الأموال أو الأراضي أو بالمساهمة في مشاريع التعاون البناء التي تهدف إلى إنعاش الزراعة في البلد بصورة مستديمة. وسيبذل جهد حقيقي أيضا لإسقاط ملكية الأراضي المشتراة بأموال محققة عن طريق أنشطة غير مشروعة أو الأراضي التي لا تستغل بطاقتها الكاملة.

دال - الأمن الغذائي

٣٥١- استهدف الإصلاح الزراعي بصفة رئيسية إعادة توزيع الملكية الزراعية وإتاحة خدمات إضافية للمساعدة على تنمية وتعزيز قطاع صغار المنتجين. وبالرغم من أن الأمن الغذائي لم يكن هدفا أساسيا من أهداف الإصلاح

الزراعي فقد استفاد بصورة غير مباشرة من الإجراءات المحسنة التي وضعت للحصول على الأرض كما استفاد من المنح المتاحة لصغار المزارعين ومن المساعدة التقنية المقدمة.

٣٥٢- وثمة عوامل أخرى في كولومبيا ساعدت أيضا على تحقيق الأمن الغذائي. حيث قام القطاعان العام والخاص في مطلع السبعينات بإنشاء مراكز كبيرة للبحوث والتنمية التكنولوجية في قطاع الزراعة وتربية الماشية. وساعدت هذه المراكز الجديدة على نقل التكنولوجيا وتنويع المحاصيل وإنتاج الحبوب وتحسين المدخلات الزراعية، فضلا عن تعبئة موارد بشرية ومالية هامة.

٣٥٣- ولكن بالرغم من هذه الإنجازات مازالت الموارد مبددة إلى حد كبير والإجراءات المتخذة من طرف مختلف الهيئات تفتقر إلى التنسيق اللازم لاستخدام الموارد المتاحة على أفضل وجه ممكن. كما أن انتشار زراعة المحاصيل غير المشروعة وتجارة المخدرات من العوامل الإضافية التي تعوق تحقيق مستويات مرضية فيما يتعلق بالأمن الغذائية، إذ إنها تدفع إلى الاستعاضة عن المحاصيل الغذائية بمحاصيل أخرى وإلى تغيير أسعار الأراضي بصورة مضللة وتشجع في الوقت نفسه على الفساد وانتشار العنف.

٣٥٤- ولقد قدمت الحكومة الكولومبية إلى الكونغرس مشروع قانون جديد بشأن الإصلاح الزراعي يهدف إلى التغلب على مشاكل الفقر وعدم تكافؤ الفرص في القطاع الزراعي وذلك بتيسير إمكانية حصول أشد فئات الناس فقرا على الأرض، وبضمان استخدام الأراضي بصورة فعالة، وبإنشاء الوظائف، وبتحسين دخل المستوطنين. وفي الوقت نفسه أصبح الإصلاح الزراعي أحد المواضيع الرئيسية المتناولة في مفاوضات السلم، ومن هذا المنطلق يؤمل في أن تشكل النتائج التي ستسفر عنها تلك المفاوضات حافزا جديدا يحفز أغراض الإصلاح. ولكن بالرغم من أن كولومبيا لا تواجه مشاكل أمن غذائي مشابهة بالمشاكل التي تتصدى لها بلدان نامية أخرى، لا شك في أنه يجب اعتماد سياسة بشأن هذا الموضوع والسهر على تنفيذها دونما إرجاء آخر.

سابعا - التعليم

ألف - الأمية

٣٥٥- كما يتبين من الجدول، فإن معدلات الأمية انخفضت إلى حد كبير، لا سيما في المراكز الحضرية. ففي حين أن المعدل كان في عام ١٩٧٣ يزيد على ١٠ في المائة، فإنه هبط إلى أقل من ٦ في المائة في عام ١٩٧٧.

الجدول ٦

الأمية حسب المنطقة والفئة العمرية

جميع الأشخاص فوق سن ١٥ سنة، ١٩٩٧

	الحضرية	الريفية	المجموع
	في المائة		
١٥ إلى ٣٩	٢,٠	١٤,٠	٤,٩
٤٠ - ٦٤	٨,٦	٣٠,١	١٤,٢
٦٥ وأكثر	١٧,٨	٤٥,٧	٢٦,٠
المجموع	٥,٣	٢٢,٢	٩,٦

المصدر: حسابات مقدمة من جهاز التنمية البشرية استنادا إلى بيانات الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن نوعية المعيشة، عام ١٩٩٧ والدراسة الإفرادية عام ١٩٩٣.

٣٥٦- وفي الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧ انخفض معدل أمية الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة من كل من الجنسين[٤٣]، بالنسبة للرجال من ٩,٩ إلى ٨,٩، والنساء من ٩,٨ إلى ٨,٧. وينبغي أن يكون ماثلا في الأذهان، أن هناك بطبيعة الحال، فروقا كبيرة فيما بين المقاطعات، وفيما بين المناطق الريفية والحضرية. وتسود أعلى معدلات الأمية في مقاطعات الساحل الأطلسي، باستثناء أطلنتيكو، وفي مقاطعات ساحل المحيط الهادئ، فيما عدا فاللي ديل كاوكا. وفي الوقت ذاته، تبلغ المعدلات في بوياكا، وكاكيتا، ونورتي دي سانتاندر، وتوليما أكثر من ١٠ في المائة، وتتراوح المعدلات حول ٢٠ في المائة في جميع المناطق الريفية.

٣٥٧- وبالنسبة للفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة، يبلغ معدل الأمية الوطنية ٣,٥ في المائة، وهو ما يمثل ٢٥٨ ٠٨٣ شخصا وهو رقم منخفض نسبيا إذا قورن بمجموع عدد السكان في هذه الفئة العمرية. ولا يوجد فرق كبير بين الجنسين، فالمعدل للرجال يبلغ ٣ في المائة وللنساء ٢,٩ في المائة.

٣٥٨- ويمكـــن تفسير المعدلات الحالية للأمية أولا بأن الأطفال إما لا يذهبون إلى المدرسة أو يتوقفون في سن مبكرة عن التعليم الابتدائي. وتعود هذه العوامل بالأحرى إلى مشاكل هيكلية خارج نطاق قطاع التعليم نفسه، وتحتاج إلى التغلب عليها حتى تسفر الجهود الرامية إلى تخفيض الأمية عن معدلات منخفضة.

باء - التعليم قبل المدرسي

٣٥٩- وفقا لما ينص عليه الدستور وقانون التعليم العام، فقد بذلت جهود لتعزيز التعليم قبل المدرسي وذلك بإنشاء فصل قبل مدرسي إلزامي في المدارس الحكومية.

٣٦٠- وتبين الأرقام أن التعليم قبل المدرسي كان في عام ١٩٩٧ محدود الانتشار وموزعا على نحو غير متساو بين السكان. وفي تلك السنة، التحق ٣٢ في المائة من الأطفال بين ٣ و٥ سنوات بالتعليم قبل المدرسي، وأن المعدل الصافي للتغطية لم يرتفع سوى من ٢١ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ٢٩ في المائة في عام ١٩٩٧. والذي حدث هو أن ٤ من كل ٥ أطفال من الـ ٤٠ في المائة من السكان الأكثر ثراء التحقوا بالتعليم قبل المدرسي، بالمقارنة بطفل واحد من كل ٥ أطفال في المائة الأكثر فقرا.

٣٦١- وعلاوة على التغطية المنخفضة والتوزيع غير المتساوي، كشف تقييم التعليم قبل المدرسي عن وجود عقبات على طريق تحقيق الأهداف المحددة لهذا التعليم:

(أ) لم يكن هناك ربط كاف بين التعليم قبل المدرسي الرسمي والبرامج الأخرى المعنية برعاية الطفل؛

(ب) هناك اعتراف ضئيل بأهمية التعليم المدرسي المبكر في تعليم الناس. وبالتالي، فإن كفاءات ومؤهلات المدرسين منخفضة؛

(ج) هناك نقص في الدعم التكنولوجي وفي مواد التدريس اللذين يساعدان على تنمية ملكة الإبداع عند الطفل.

٣٦٢- وفي عام ١٩٩٧، وبعد تحليل متعمق للحالة، أعد المرسوم رقم ٢٢٤٧ وصدر، بهدف تشجيع وتطوير المزيد من تدريب الأفرقة العاملة على مستوى المقاطعات والبلديات والمناطق، فضلا عن المدرسين ومديري المدارس العاملين في التعليم قبل المدرسي. وأبرمت اتفاقات مع منظمات حكومية وغير حكومية لتحسين نوعية معيشة الأطفال الملتحقين بالتعليم قبل المدرسي، بينما تم تشجيع السلطات المحلية على تعزيز التعليم قبل المدرسي ودعمه وتأمين إدراجه في الخطط الإنمائية المحلية.

٣٦٣- وفي إطار تدابير المساعدة التقنية، وعلى أساس تمويل مشترك بين الحكومة المركزية والبلديات، أمكن استحداث فصل التعليم الإلزامي قبل المدرسي في ٧٥٠ بلدية و٣٢ مقاطعة و٤ مناطق.

جيم - التعليم الأساسي[٤٤]

٣٦٤- زاد التسجيل في المدارس الابتدائية بمعدل سنوي ثابت يبلغ ٢ في المائة منذ عام ١٩٨٥، بينما بلغ معدل النمو بالنسبة للتعليم الثانوي مثلي هذا الرقم (إذ ارتفع من ٤,٣ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٥,١ في المائة في عام ١٩٩٧)، وتسارع هذا النمو في التسعينات. وفي كلتا الحالتين، كان معدل نمو التسجيل أكبر من معدل نمو السكان من هذه الفئة العمرية نفسها، فهو كبير بصفة خاصة في التعليم الثانوي، حيث زاد العدد الإجمالي للسكان بمعدل سنوي متوسط قدره ١ في المائة. ونتيجة لذلك، كانت هناك زيادة بطيئة ولكن ثابتة في التغطية وفي متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي. وكان المعدل الإجمالي للتغطية[٤٥] بالنسبة للتعليم الأولي يبلغ ١٠٥ في المائة في عام ١٩٩٥ (سارمينتو وكارو ١٩٩٧) و١١٣ في المائة في عام ١٩٩٧. وهذا يمثل زيادة قدرها ٨,٢ في المائة ونموا سنويا قدره ٠,٧ في المائة. وبالنسبة للتعليم الثانوي، بلغ المعدل الإجمالي للتغطية ٥٢,٣٦ في المائة في عام ١٩٨٥ و٨٠,٤٢ في المائة في عام ١٩٩٧، أي معدل نمو سنوي قدره ٢,٣٤ في المائة (سارمينتو وكارو، ١٩٩٨). وإذا أخذنا في الاعتبار خدمات التعليم الابتدائي والثانوي معا، فإن التغطية الإجمالية في عام ١٩٩٧ تكون قد شملت ٧٦ في المائة من الأطفال في سن الدراسة بين ٤ و١٧ سنة.

٣٦٥- وعلى مستوى التعليم الأساسي، تعتبر التغطية الإجمالية أكبر بالنسبة للفتيات مما هي بالنسبة للفتيان، وهو ما يبين عدم وجود عوامل تمييز واضح في المدارس على أساس نوع الجنس.

٣٦٦- وتنعكس الجهود المبذولة لتحسين نوعية التعليم في ارتفاع مؤشرات الكفاءة الداخلية للنظام التعليمي الكولومبي. وفي هذا الصدد، فقد حدثت زيادة طفيفة في نسبة النجاح، وانخفاض في نسبة الرسوب والتسرب. وبالنسبة للبلد ككل، زاد معدل النجاح في التعليم الابتدائي الأساسي من ٨١,٨ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٨٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٧. وفي التعليم الثانوي، بالنسبة لهذه الفترة نفسها، ارتفع المؤشر من ٧٨,٥ في المائة إلى ٨٤,٢ في المائة. وانخفض معدل التسرب في هذه الفترة، بالنسبة للتعليم الابتدائي والثانوي، من ٧,٤ في المائة إلى ٦,٤ في المائة ومن ٧ في المائة إلى ٣ في المائة على التوالي.

٣٦٧- واتبع معدل الرسوب اتجاها مماثلا لاتجاه معدل التسرب. ففي البلد ككل، انخفض هذا المعدل في التعليم الابتدائي من ١٠,٨ في المائة إلى ١٠ في المائة، وفي التعليم الثانوي من ١٤,٥ في المائة إلى ١٢,٨ في المائة في الفترة ما بين عامي ١٩٩٣ و١٩٩٧. وحسب القطاعات، كان الفرق مماثلا للتغيير الذي حدث في البلد ككل في المرحلتين التعليميتين.

٣٦٨- وفي التعليم الأساسي والمتوسط، كان توزيع الأطفال الذين لم يدخلوا المدارس كالتالي: في الفصل صفر (الأطفال من سن ٥ سنوات)، ٠٠٠ ٣٦٩ طفل؛ وفي التعليم الابتدائي الأساسي (٦ - ١٠ سنوات)، ٠٠٠ ٧٤٩

طفـــل؛ وفي التعليم الثانوي الأساسي (١١ - ١٤ ســـنة)، ٠١٠ ٠٠٠ ١؛ وفي المدارس المتوسطة (الفئة العمرية ١٥ - ١٦ سنة)، ٠٠٠ ٧٥٥ طفل.

٣٦٩- وهـــناك عـــدة أسباب لعدم التحاق الأطفال بالمدرسة. أولا، عدم كفاية العرض، مثل النقص في عدد الأمـــاكن، والمسافة بين المدرسة والأطفال المحتاجين إلى التعليم. وثانيا، عدم كفاية الطلب الناجم عن الحاجة إلى العمل، وتكاليف التعليم، وعدم الربط بين مناهج التعليم والمشاكل الاجتماعية التي يسببها النزاع المسلح.

٣٧٠- كمـــا أن فرص الوصول إلى التعليم موزعة على نحو غير متكافئ: ففي فئة الأطفال من ٧ إلى ١١ سنة، يلتحق ٨٧ في المائة فقط من الـ ٢٠ في المائة الأفقر بالتعليم الابتدائي في حين أن جميع الأطفال في الـ ١٠ في المائة الأعلى من حيث الدخل مسجلون في هذا المستوى. والفرق أكبر أيضا بالنسبة للفئة العمرية ١٢ إلى ١٧ سنة، التي تشـــمل التلاميذ المعنيين بالتعليم الثانوي، حيث لا يستطيع سوى طفلين من كل ٣ أطفال الذهاب إلى المدرسة بالمقارنة بنسبة ٨٨ في المائة من الأطفال الأكثر ثراء.

٣٧١- والفـــوارق حسب المقاطعات والمناطق ملفتة للنظر أيضا، فالمعدل المتوسط للالتحاق بالمدارس في المناطق الريفية، بالنسبة للأطفال الذين يزيد عمرهم على ٥ سنوات، بلغ ٣,٢ سنوات في عام ١٩٩٧، بالمقارنة بـ ٦,٨ سنوات في المناطق الحضرية. وفي المدن السبع الكبرى، كان الرقم المقارن هو ٧,٥ سنوات في عام ١٩٩٧. ويتركز كل المعروض تقريبا من الأماكن في التعليم ما قبل المدرسي، في القطاع الحضري.

٣٧٢- وفي المدن السبع الكبرى، تكاد تكون تغطية التعليم الابتدائي تغطية عامة. أما فيما يتعلق بمعدلي التغطية والـــنجاح في التعلـــيم الابتدائي فهما منخفضان بدرجة كبيرة عن المستوى الوطني في بعض المقاطعات، لا سيما الواقعة على الساحلين، وفي المناطق الريفية وفي أفقر البلديات. ومن الناحية الجغرافية، يظل القيد في التعليم الثانوي غير متساو بدرجة أكبر مما هو عليه في التعليم الابتدائي. ويكاد المعروض من الأماكن في المدارس الثانوية ينعدم في المناطق الريفية والتعليم الثانوي منتشر بدرجة أكبر بكثير في المقاطعات والبلديات الأكثر نموا، بقدر ما هو مركز في الأسر المتوسطة الدخل والمرتفعة الدخل.

١- التسجيل في المدارس الابتدائية حسب القطاع والمنطقة ونوع الجنس

٣٧٣- في الفترة ما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٧، ارتفع التسجيل في المدارس الابتدائية الحكومية من ٣,٣ مليون إلى ٤ ملـــيون طفـــل، وفي القطاع الخاص من ٠٠٠ ٦٦٤ إلى ١,١ مليون طفل. وكان معدل النمو في المدارس الابتدائية الحكومية أقل بكثير في القطاع الخاص فهو: ١,٥ في المائة بالمقارنة بـ ٤,٣ في المائة سنويا على التوالي. ونتـــيجة لهـــذا، ارتفعـــت حصة التعليم الابتدائي الذي يقدمه القطاع الخاص من ١٦,٦ إلى ٢١,٨ في المائة في

التسجيل الإجمالي في هذا المستوى. وقد حدث هذا الارتفاع النسبي للتعليم المدرسي الابتدائي الخاص في جميع المقاطعات باستثناء نارينيو، وسوكري، وكالداس، وبوياكا، وماجدلينا وشوكو.

٣٧٤- وكانت الزيادة في التسجيل في المدارس الحكومية أكبر من المتوسط الوطني في بعض الأقاليم التي تنخفض فيها مؤشرات نوعية المعيشة في عام ١٩٩٧[٤٦]، مثل شوكو، وسوكري، ونارينيو، وماجدلينا، وغواجيرا، وكاكيتا، وكاوكا. ويشير ذلك إلى أن القطاع العام يبذل جهودا أكبر في أفقر الأقاليم.

٣٧٥- وبحسب المناطق، فقد ارتفع التسجيل في المدارس الابتدائية في المناطق الحضرية من ٢,٥ مليون إلى ٣,٢ مليون طفل وفي المناطق الريفية من ١,٤ إلى ١,٨ مليون طفل، بمعدل نمو سنوي قدره ٢,١ في المائة و١,٩ في المائة على التوالي. وعلى المستوى الوطني، ظلت نسبة التسجيل الموزعة بين المناطق الحضرية والريفية على ما هي عليه بمرور الوقت (نحو ٦٤ في المائة و٣٦ في المائة على التوالي). والمقاطعات التي لا يزال فيها عدد المسجلين الريفيين أكبر من نصف العدد الإجمالي للمسجلين في المدارس الابتدائية، هي كالتالي: قرطبة وبوياكا وكاكيتا وكاوكا وشوكو ونارينيو وتوليما والأقاليم الوطنية السابقة.

٣٧٦- غير أنه مما يذكر، أن عدد المسجلين الريفيين في التعليم الابتدائي زاد في ١٢ سنة بحوالي ٤٠٠ ٠٠٠ تلميذ. وفي مقاطعات مثل أنتيوكيا، ارتفع بما يزيد على ٠٠٠ ٨٢؛ وفي بوليفار، ونارينيو، والأقاليم الوطنية السابقة ما بين ٠٠٠ ٣٠ و٠٠٠ ٣٩ تلميذ، وفي توليما، وكاوكا وكردوبا، ما بين ٠٠٠ ٢٠ و٠٠٠ ٢٥ تلميذ. ومن ناحية أخرى، لم يرتفع التعليم الابتدائي الريفي، في المناطق الريفية التقليدية مثل بوياكا وشوكو، سوى بما قدره ٠٠٠ ١٠ تلميذ وأقل قليلا من ٠٠٠ ٧ تلميذ على التوالي.

٣٧٧- أما حسب نوع الجنس، فقد زاد تسجيل البنات من ١,٩ مليون إلى ٢,٥ مليون والبنين من ٢ إلى ٢,٦ مليون. وبالنسبة للإجمالي القومي، يميل توزيع المسجلين في المدارس الابتدائية إلى أن يظل حول ٥١ في المائة للبنين و٤٩ في المائة للبنات. وتتكرر هذه النسب مع بعض التغييرات الضئيلة في جميع المقاطعات، باستثناء أنتيوكيا والأقاليم الوطنية السابقة، حيث تمثل الفتيات ٥١ في المائة من إجمالي التسجيل.

٢- الكفاءة الداخلية في التعليم الابتدائي

٣٧٨- سجلت مؤشرات الكفاءة الداخلية تحسنا كبيرا، مع ارتفاع معدلات النجاح وانخفاض معدلات الرسوب والتسرب. وبالرغم من استمرار وجود فوارق لصالح التعليم الخاص والتعليم الحضري، فقد تناقصت هذه الفوارق في الفترة قيد الدراسة. وبالنسبة للإجمالي الوطني، ففيما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٧، ارتفع معدل النجاح في التعليم الابتدائي من ٧٧ في المائة إلى ٨٣,٥ في المائة. وفي عام ١٩٨٥، كان هناك فارق ١٤ نقطة في معدلات النجاح في القطاعين العام والخاص، و١٠ نقاط فقط في عام ١٩٩٧. وارتفع معدل النجاح في تعليم القطاع العام

بمعدل ٧,٢ نقطة، إذ ارتفع من ٧٤,٣ في المائة إلى ٨١,٥ في المائة، بينما ارتفع هذا الرقم في القطاع الخاص بمعدل ٣ نقاط، من ٨٨,٣ في المائة إلى ٩١,٤ في المائة (نظرا لأن المعدلات كانت مرتفعة بالفعل، وأصبحت الزيادات الهامشية أصغر).

٣٧٩- وبالمثل، ففي عام ١٩٨٥، كان الفارق بين معدلات النجاح الحضرية والريفية ١٤ نقطة وفي ١٩٩٧ أصبح ١٠ نقاط فقط. وارتفع معدل النجاح بخمس نقاط في التعليم الابتدائي الحضري، من ٨٣ في المائة إلى ٨٧ في المائة، بينما ارتفع بمقدار ٩,٦ نقاط في التعليم الابتدائي الريفي، من ٦٨,٤ في المائة إلى ٧٧,٦ في المائة. وتعكس هذه الأرقام، على الأرجح، المنهجيات المدرسية الجديدة التي تم استحداثها، والتي تهدف إلى تحسين نوعية التعليم الريفي فحسب، وإنما إلى إبقاء التلاميذ في التعليم ضمان نجاحهم.

٣٨٠- وظلت معدلات النجاح بين البنات أعلى من معدلات البنين (ومعدلات الرسوب والتسرب أكثر انخفاضا بين البنات)، بالرغم من أنها ارتفعت في كلتا الحالتين بمقدار ٥,٥ نقاط في المتوسط. وفي حالة البنات، ارتفع هذا الرقم من ٧٨,٨ في المائة إلى ٨٤,٥ في المائة وفي حالة البنين من ٧٦,٦ في المائة إلى ٨٢ في المائة.

٣٨١- وإذا قيست الكفاءة باستخدام مؤشرات المجموعات، يظهر المجموع على مستوى القطر زيادة سنوية في معدل البقاء في المدارس قدرها ١,٤ في المائة بين المجموعات التي بدأت التعليم الابتدائي في عام ١٩٧٨ والتي بدأت في عام ١٩٩١[٤٧]. والواقع، أن الزيادة التراكمية لمعدل البقاء في المدارس على مدى ١٣ سنة بلغت ٣٨,٤ في المائة، وبذا يكون المعدل ٤٧ في المائة بالنسبة لفوج ١٩٧٨-١٩٨٢ و٦٥,١ في المائة لفوج ١٩٩١-١٩٩٥.

٣٨٢- وفي حين أن الزيادة في متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي (أي متوسط عدد سنوات التعليم المدرسي للتلاميذ الموجودين على رأس هذا الفوج) لم تكن ملفتة للنظر، إذ أن الزيادة كانت ٠,٧ سنة على مدى ١٣ سنة، فهي تعتبر مع ذلك تحسنا تناسبيا قدره ٢١,٤ في المائة. ومن ناحية أخرى، فإن متوسط المدة التي تقضى في التعليم الابتدائي تحسن بنسبة ٣ في المائة فقط. وبعبارة أخرى، فعلى الرغم من أن الزيادة في البقاء في المدارس تعكس انخفاضا كبيرا في معدل التسرب، فإن الرسوب ما زال يؤثر بدرجة كبيرة لأن متوسط المدة التي تقضى في التعليم الابتدائي ينخفض انخفاضا ضئيلا.

٣٨٣- وإذا ما كللنا سلوك الأفواج حسب القطاعات، فإن الأفواج التي دخلت المدارس الابتدائية في عام ١٩٨٥ وفي عام ١٩٩١ سجلت زيادة قدرها ١٣ في المائة في معدل البقاء في المدارس في قطاع التعليم العام، والذي ارتفع من ٥٤ في المائة إلى ٦٠,٥ في المائة، ولم يرتفع إلا بمقدار ٢ في المائة في قطاع التعليم الابتدائي الخاص، من ٨٠,٥ في المائة إلى ٨٢,٥ في المائة.

٣٨٤- وتوجد اختلافات كبيرة في سلوك الأفواج حسب المناطق. ففي فترة ١٣ سنة، ارتفع معدل البقاء في المدارس في التعليم الابتدائي الحضري بنسبة ٩٩ في المائة، وفي التعليم الابتدائي الريفي بنسبة ١٥٠ في المائة. وهذا يعني أن معدل البقاء في المدارس في التعليم الابتدائي الحضري ارتفع من ٤٠,٧ في المائة إلى ٨٠,٨ في المائة، وفي التعليم الابتدائي الريفي من ١٨,٣ في المائة إلى ٤٦ في المائة. وعلى مدى هذه الفترة نفسها، ارتفع المعدل المتوسط للتعليم الحضري بنسبة ١٦ في المائة (من ٣,٧ إلى ٤,٤ سنوات)، بينما ارتفع المعدل المتوسط الريفي بنسبة ٧٠ في المائة، من ١,٧ إلى قرابة ٣ سنوات. ومع ذلك، لم ينخفض المعدل المتوسط للوقت بشكل كبير في أي من المجالين.

٣٨٥- وتشير الأرقام الخاصة بالتعليم الريفي إلى أمور هامة جدا. فالتوسع في منهجيات المدرسة الجديدة التي تم إدخالها حتى منتصف الثمانينات كسر حدة الركود في التعليم الابتدائي الريفي. وبالتالي فإنه يبدو أن مشكلة منهجيات المدرسة الجديدة كانت مشكلة تتعلق بالاستمرارية لا بالتوسع. ويتسق هذا التفسير مع ما ذكر أعلاه، ومفاده أن التحسن في معدل البقاء في المدارس كان أسرع في القطاع العام مما هو عليه في القطاع الخاص وأكثر فعالية في المناطق الريفية مما هو عليه في المناطق الحضرية.

٣٨٦- وأخيرا، ففيما يتعلق بالفوارق بين الجنسين، يلاحظ أن التحسينات في معدلات البقاء في المدارس كانت متماثلة تقريبا بالنسبة للبنات والبنين (٤٠ في المائة و٣٩ في المائة على التوالي). كذلك ارتفع المعدل المتوسط للمواظبة في المدارس بنسبة ٢٥ في المائة و٢٤ في المائة على التوالي. وتعني هذه التحسينات ارتفاعا في معدل البقاء في المدارس قدره ١٨ نقطة للبنين، حيث ارتفع من ٤٦,٢ في المائة إلى ٦٤ في المائة، و١٩ نقطة للبنات، حيث ارتفع من ٤٧,٨ في المائة إلى ٦٧ في المائة. وارتفع معدل المواظبة بالنسبة للبنين والبنات من ٣ إلى ٣,٧ سنوات ومن ٣,١ إلى ٣,٨ سنوات على التوالي.

دال - التعليم الثانوي

١- التسجيل في المدارس الثانوية حسب القطاع والمنطقة ونوع الجنس

٣٨٧- في الفترة من عام ١٩٨٥ إلى عام ١٩٩٧، زاد التسجيل في المدارس الثانوية في القطاع العام من ١,٤ مليون إلى ٢,٧ مليون تلميذ وفي القطاع الخاص من ٠٠٠ ٩١٠ إلى ١,٣ مليون تلميذ. وكان نمو التعليم الثانوي أكبر في القطاع العام، إذ ارتفع بمعدل سنوي يتجاوز كثيرا المعدل في القطاع الخاص، أي بنسبة ٥,٣ في المائة مقارنة بـ ٣,٢ في المائة. ونتيجة لذلك، ارتفعت حصة التعليم الثانوي العام في إجمالي التسجيل في التعليم الثانوي من ٦١ في المائة إلى ٦٧ في المائة. وقد لوحظت هذه الزيادة النسبية في جميع المقاطعات باستثناء كاكيتا، ولاغواجيرا وفاللي.

٣٨٨- وكانت المقاطعات التي نما فيها التسجيل في القطاع العام بدرجة كبيرة هي ميتا وهويلا ونارينيو وسنتاندر وقرطبة وبوليفار وكاوكا وماجدلينا وبوياكا وسوكري. وسادت في هذه المقاطعات، فيما عدا سانتاندر، أعلى معدلات الفقر في البلد في عام ١٩٩٧. وهذا يبين أن السياسة العامة حرصت على التركيز بصورة أكبر على المناطق الأفقر. وتبين الدراسة الاستقصائية لنوعية المعيشة لعام ١٩٩٧، التي تقدم البيانات وفقا لمكان إقامة الأسرة المعيشية (وليس وفقا لمكان المدرسة)، أن التعليم الثانوي العام قد ارتفع في المناطق الحضرية فيما يتعلق بأفقر ثلاث نقاط عشرية من السكان في حين أن القيد فيه في المناطق الريفية قد زاد لدى أفقر القطاعات ولكن هذه الزيادة كانت أكبر في أعلى النقاط العشرية من حيث الدخل. وبعبارة أخرى، تزايد قيام الأسر التي تعيش في المناطق الريفية بإلحاق أطفالها بالمدارس الثانوية.

٣٨٩- وبحسب المناطق، تزايد التعليم الثانوي الحضري من ٢,٢ إلى ٣,٧ مليون تلميذ، والتعليم الثانوي الريفي من ٠٠٠ ١٣٢ إلى ٠٠٠ ٣٢٣ تلميذ. وكان أعلى معدل نمو للتعليم الثانوي في المناطق الريفية. ففي حين أن التعليم الثانوي الحضري نما بمعدل سنوي يبلغ ٤,٣ في المائة، فقد نما التعليم الثانوي الريفي بمعدل ٧,٤ في المائة. ونتيجة لهذا، فإن حصة التعليم الثانوي الريفي في الإجمالي القطري، إذا ما أضيفت إليها الزيادة في التسجيل البالغة ٠٠٠ ٢٠٠ تلميذ، تكون قد نمت من ٥,٦ في المائة إلى ٨ في المائة. وباستثناء بوغوتا وميتا والأقاليم الوطنية السابقة، زاد التعليم الثانوي الريفي في جميع المقاطعات حصته في التعليم الثانوي الإجمالي. ومن حيث الأرقام المطلقة، فقد حدثت أكبر الزيادات في أنتيوكيا وفاللي وكونديتاماركا وبوياكا وبوليفار وتوليما. ويعكس هذا النمو في التعليم الثانوي الريفي الاتجاه الحالي المتمثل في إقامة مؤسسات تعليمية خاصة في المناطق الريفية من البلدات أو في البلديات المجاورة لها.

٣٩٠- وبحسب نوع الجنس، ففي الوقت الذي زاد فيه تسجيل البنات من ١,٢ إلى ٢,١ مليون فتاة، ارتفع الرقم المتعلق بالبنين من ١,١ إلى ١,٩ مليون فتى. وبالنسبة للإجمالي الوطني، كان توزيع التسجيل في التعليم الثانوي حسب نوع الجنس يميل إلى أن يبقى على ما هو عليه، مع هيمنة تسجيل الإناث (٤٧ في المائة و٥٣ في المائة). وباستثناء نارينيو، استأثر تسجيل الإناث بنسبة تتراوح ما بين ٥١ في المائة و٥٦ في المائة من التسجيل في المدارس الثانوية في جميع المقاطعات معا.

٢- الكفاءة الداخلية في التعليم الثانوي

٣٩١- شهدت مؤشرات الكفاءة الداخلية في التعليم الثانوي تحسنا كبيرا. وفي الإجمالي الوطني، ارتفع معدل النجاح في المدارس الثانوية من ٧٦,٦ في المائة إلى ٨٢,٤ في المائة، بينما انخفض معدل التسرب من ٩,٦ في المائة إلى ٣ في المائة.

٣٩٢- وبالرغم من أن الفوارق استمرت في صالح تعليم القطاع الخاص، زادت الكفاءة في المدارس الثانوية التابعة للقطاع العام زيادة كبيرة مما خفض الفارق بين القطاعين. وفي عام ١٩٨٥، كان الفارق بين معدلي النجاح في القطاعين العام والخاص يبلغ ٧ نقاط ولكن أربع نقاط فقط في عام ١٩٩٧. وزاد معدل النجاح في التعليم الثانوي العام بمقدار ١٠ نقاط، من ٧٠,٨ في المائة إلى ٨٠,٩ في المائة، بينما زاد معدل النجاح في القطاع الخاص بمقدار ٧ نقاط، من ٧٨,١ في المائة إلى ٨٥,٢ في المائة. وانخفض معدل التسرب في مدارس القطاع العام من ١٠ في المائة إلى ٥ في المائة وفي المدارس الخاصة من ٧,٤ في المائة إلى ٣,٤ في المائة.

٣٩٣- وفيما يتعلق بالبنات فقد ظلت معدلات النجاح أعلى من معدلات نجاح البنين (ومعدلات رسوبهن وتسربهن أكثر انخفاضا). ومع ذلك تقلصت الفجوة. ففي عام ١٩٨٥، كان الفارق في معدل النجاح حسب نوع الجنس ٣,٦ نقاط لصالح البنات، وفي عام ١٩٩٧ كان ٢,٤ نقطة فقط. وساد الاتجاه نفسه بالنسبة لمعدلات التسرب. وفي حين أن الفارق كان نقطتين في عام ١٩٨٥، فإنه هبط إلى نقطة واحدة بحلول عام ١٩٩٧، وفي حالة البنات، ارتفع معدل النجاح من ٧٦,٥ في المائة إلى ٨٥,٧ في المائة، وبالنسبة للبنين من ٧٣ في المائة إلى ٨٣,٣ في المائة. وبالنسبة للبنات، هبط معدل التسرب من ٨,٤ في المائة إلى ٣,٦ في المائة وبالنسبة للبنين هبط من ١٠,٤ في المائة إلى ٤,٥ في المائة.

٣٩٤- وكانت التحسينات في الكفاءة الداخلية في التعليم الثانوي أكبر مما كانت في التعليم الابتدائي. وبالنسبة للإجمالي الوطني، فمع إضافة معدل النمو السنوي البالغ ١,٦ في المائة لنسبة البقاء في المدارس بين الفوجين اللذين دخلا التعليم الثانوي في عام ١٩٧٨ و١٩٩١، كان النمو التراكمي على مدى ١٣ سنة لهذا المعدل هو ٥٤ في المائة (مقابل ٣٨ في المائة في التعليم الابتدائي)، مما رفع المعدل من ٣٩ في المائة بالنسبة للفوج ١٩٧٨-١٩٨٣ إلى ٦٠,٣ في المائة للفوج ١٩٩١-١٩٩٦.

٣٩٥- بلغت الزيادة في متوسط عدد سنوات الدراسة في المدارس (متوسط عدد سنوات الدراسة للتلاميذ الموجودين على رأس الفوج) ٣٢ في المائة (مقابل ٢١ في المائة في التعليم الابتدائي)، إذ ارتفع المعدل من ٣,٢ سنوات إلى ٤,٢ سنوات. وتحسن متوسط الفترة الزمنية التي يستغرقها إتمام الدراسة الثانوية بنسبة ٥,٨ في المائة (في مقابل ٣ في المائة في التعليم الابتدائي)، إذ هبط من ٧,٤ إلى ٦,٩ سنوات. وبالتالي، صاحب ارتفاع معدلات البقاء في المدارس وتقليص مدة إتمام الدراسة انخفاض كبير في معدلي التسرب والرسوب.

٣٩٦- وبحسب القطاعات، فبالرغم من أن معدل البقاء في المدارس استمر في الارتفاع في القطاع الخاص، بين الفوجين اللذين دخلا التعليم الثانوي في عام ١٩٧٨ وفي عام ١٩٩١، ارتفع معدل البقاء في المدارس في مدارس القطاع العام إلى ٦٩ في المائة في مقابل ٦٣ في المائة. وبذا يكون معدل البقاء في المدارس في التعليم الثانوي للقطاع العام قد ارتفع من ٣٦,٥ في المائة إلى ٦١,٨ في المائة وفي التعليم الثانوي الخاص من ٤٢,٧ في المائة إلى

٦٩,٦ في المائة. وارتفع معدل المواظبة في المدارس بنسبة ٤٥ في المائة و٣٣ في المائة في مدارس القطاع العام ومدارس القطاع الخاص على التوالي. ففي الأولى، ارتفع من ٣ سنوات إلى ٤,٣ سنوات وفي الأخيرة من ٣,٥ سنوات إلى ٤,٦ سنوات.

٣٩٧- وفي ٦ سنوات، ما بين فوجي عام ١٩٨٥ و١٩٩١، ارتفع معدل المواظبة في المدارس الثانوية الحضرية من ٦١ في المائة إلى ٧٤ في المائة، ومتوسط المواظبة في المدارس من ٤,٣ إلى ٤,٩ سنوات.

٣٩٨- وأخيرا، ففيما يتعلق بالفوارق حسب نوع الجنس، كان التحسن في معدل البقاء في المدارس أكبر بالنسبة للبنين منه بالنسبة للبنات (٢٤ في المائة مقابل ١٦ في المائة). إذ ارتفع معدل البقاء بالنسبة للبنين من ٤٦,٨ في المائة إلى ٦٠,٦ في المائة وبالنسبة للبنات من ٥٦,٦ في المائة إلى ٦٦ في المائة. وفي الوقت ذاته، ارتفع المعدل المتوسط للتعليم في المدارس بنسبة ١٦ في المائة للبنين، و١٠ في المائة للبنات، إذ ارتفع من ٣,٧ سنوات إلى ٤,٣ سنوات ومن ٤,١ سنوات إلى ٤,٥ سنوات على التوالي. ونتج عن ذلك أن ضاقت الفجوة بين البنين والبنات. وفي عام ١٩٨٥، كان الفارق في معدلي البقاء في المدارس ٨ نقاط، ولكنه هبط في ١٩٩٧ إلى ٥ نقاط، بينما كانت الفوارق في متوسط التعليم بالمدارس ٠,٤٢ نقطة و٠,٢٤ نقطة على التوالي.

هاء - التعليم العالي

٣٩٩- بالرغم من ارتفاع المعدل الإجمالي لتغطية التعليم العالي من ١٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١٨,٩ في المائة في عام ١٩٩٧[٤٨]، ما زالت إمكانية الوصول إليه غير متكافئة إلى حد بعيد. ذلك أن فرص نيل التعليم العالي عند أغنى ٢٠ في المائة من السكان تعادل ٢,٦ ضعف ما يوجد لدى أفقر السكان من هذه الفرص. وإجمالا، يأتي ١٢ في المائة من الطلبة من الـ ٥٠ في المائة الأفقر، ويدرس الثلثان من هؤلاء في جامعات خاصة.

٤٠٠- وقد تأثرت نوعية التعليم العالي بسبب تكاثر المؤسسات والبرامج الجامعية التي لا تستوفي الشروط الدنيا أو التي فسرت مفهوم الاستقلال الذاتي للجامعات تفسيرا خاطئا، أو بسبب نظام اللوائح الحكومي الذي لا يزال ضعيفا ومتناقضا. وتقترح الخطة الإنمائية الوطنية "التغيير من أجل بناء السلام" توسيع نظام الائتمان من خلال المعهد الكولومبي للقروض التعليمية والدراسات التقنية في الخارج، بغية تحسين التغطية واستحداث نظام ائتماني أكثر إنصافا، لزيادة التكافؤ في فرص الوصول إلى التعليم العالي، وسيتم التركيز بشكل خاص على منح القروض إلى المستويات من الأول إلى الثالث بصورة رئيسية.

٤٠١- وسيتم تحسين نوعية التعليم العالي من خلال برامج تدريب المدرسين ورفع المستوى الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي العامة. ويجرى أيضا بذل جهود لتنمية القدرات العلمية والتكنولوجية للجامعات عن طريق تمويل

برامج لنيل درجة الماجيستير والدكتوراه في جامعات القطاع العام. كذلك سيتم إجراء تحسينات في نوعية وملاءمة التعليم التكنولوجي وفي مشاركة الشباب في هذه البرامج.

واو - تمويل التعليم

٤٠٢- طرأ على هيكل تمويل التعليم في كولومبيا[٤٩] تغييرات عميقة في التسعينات، من حيث مصادره وطريقة استخدام هذه الأموال. وهذه التغييرات، التي أوصى بها دستور ١٩٩١، بدأت في الظهور عمليا في عام ١٩٩٣ مع إجازة قانون الطاقات والموارد، الذي منح مزيدا من الاستقلال للإدارات والبلديات في استغلال الموارد وإدارة الخدمة التعليمية.

٤٠٣- وفي السنوات الأخيرة، كانت السياسات الحكومية في مجال تمويل التعليم متسقة مع النظريات الحالية للتنمية الاقتصادية التي تعير قيمة استراتيجية للاستثمار في رأس المال البشري. وكان أثر ذلك على البلد هو بذل جهد مالي أكبر من أجل زيادة الإنفاق العام على التعليم عن طريق تخصيص إيرادات محددة لهذا الغرض.

٤٠٤- وبالإضافة إلى تحديد مسؤوليات مختلف مستويات الإدارة فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية (بما في ذلك التعليم والصحة والثقافة، والترفيه والرياضة)، حدد قانون الطاقات والموارد نوعين من التحويلات، يهدفان إلى تخصيص نسبة مئوية من الإيرادات الحالية للبلد، أي إيرادات الضرائب ومساهمات البلديات. ويجري تحويل إيرادات الضرائب إلى المقاطعات والمناطق، بينما تذهب مساهمات البلديات إلى البلديات والمناطق والمناطق المحتجزة الخاصة بالسكان الأصليين. كما استحدث هذا القانون معايير جديدة لتوزيع التحويلات ولتوصيل الإنفاق الاجتماعي إلى طبقات السكان الأكثر عوزا.

٤٠٥- وتستخدم المقاطعات والمناطق الموارد المستمدة من حصائل الضرائب في تغطية تكاليف هيئة التدريس والنفقات الإدارية، بما في ذلك اشتراكات أصحاب العمل والضمان الاجتماعي، فضلا عن النفقات العامة للمنشآت التعليمية. ويستخدم ما يقرب من ٩٠ في المائة من هذه الموارد في تمويل هيئة التدريس. ومن ناحية أخرى، تخصص مساهمات البلديات أساسا في المدخلات التي تسهم في تحسين نوعية التعليم، مثل الكتب والمكتبات والمواد التعليمية، والمباني وتحسين وصيانة المنشآت التعليمية. وحتى عام ١٩٩٢، كان توزيع جميع الموارد المستثمرة في القطاع التعليمي يتم مباشرة على المقاطعات والبلديات وكانت تدار من خلال صندوق في وزارة التعليم. ومن عام ١٩٩٣ حتى عام ١٩٩٨، كانت بعض الموارد على المستوى الوطني تحتجز وتستخدم على هيئة صندوق متخصص هو صندوق الاستثمار الخاص لغرض تشجيع الاستثمار المحلي من خلال نظام للتمويل المشترك، وفي السنوات الأولى، كانت الأموال توزع على أساس معايير تقنية وقطاعية، مثل السكان المسجلين، والسكان

المحتملين، والسكان المستضعفين، والأهداف المتعلقة بتغطية التعليم ونوعيته وكفاءة ونوعية إدارة الموارد، مع مطالبة السلطات الإقليمية بتقديم مشاريع والإسهام بما يعادل ٢٠ في المائة في المتوسط من التكلفة الإجمالية لكل مشروع.

٤٠٦- وبالإضافة إلى ذلك، ولأسباب تعود جزئيا إلى تخفيض حصص المقاطعات وارتفاع تكاليف التعليم الناجم عن الزيادات في الرواتب والحوافز التي منحتها الحكومة إلى هيئة التدريس فيما بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٨، تم إنشاء مصدر تمويل انتقالي جديد من أجل القطاع التعليمي، على هيئة صندوق لتعويضات التعليم.

٤٠٧- وتجدر الإشارة أيضا إلى أنه تم في العقد الأخير تمويل الإنفاق الحكومي على التعليم جزئيا من موارد ائتمانية خارجية في حدود مبلغ ١٩٠ مليون دولار أمريكي مقدمة من البنك الدولي، وتم استخدامها في توسيع نطاق التغطية التعليمية وتحسين نوعية التعليم الابتدائي والثانوي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الأموال المرصودة بمقتضى القانون ٢١ لعام ١٩٨٢، وقوامها ١ في المائة من رواتب القطاع العام على المستوى الوطني والمحلي والتي كان الهدف منها أصلا هو تمويل الدعم التقني للمدارس الثانوية تم استخدامها مؤخرا في تمويل برامج حاسوبية وبرامج جاهزة خاصة لازمة لدراسة اللغة الإنكليزية ولغات أخرى. كذلك تسهم المقاطعات والبلديات في تمويل العملية التعليمية ولكن بدرجة أقل، وذلك بتخصيص موارد من إيراداتها لتمويل نفقات التشغيل والاستثمار، مع التركيز على تكاليف هيئة التدريس.

٤٠٨- وفي الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦، تم تمويل ٥٠ في المائة من الإنفاق العام على التعليم من حصائل الضرائب، وهبطت هذه الحصة إلى ٤٥ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ بسبب هبوط الإيرادات الجارية في البلد. واستبدلت هذه الموارد بصندوق تعويضات للتعليم، الذي مول في عام ١٩٩٧ حوالي ٨ في المائة من مجموع النفقات. وبحسب حجم المساهمات، غطت مساهمات البلديات في المتوسط ١٠ في المائة من نفقات هذا القطاع؛ وغطت موارد من تمويل مشترك ٥ في المائة أخرى في عام ١٩٩٥، وتضاءلت حتى بلغت ٢ في المائة فقط في عام ١٩٩٨. وكانت الموارد المخصصة من الميزانية الوطنية من خلال وزارة التعليم تمثل ٩ في المائة من مجموع الإنفاق العام على التعليم.

٤٠٩- وفيما يتعلق بمجموع النفقات على هذا القطاع، لم تكرس المقاطعات والبلديات سوى ١٠ في المائة من إيراداتها للتعليم ونتيجة لذلك، فكلما تزايدت تحويلات الحكومة المركزية، قامت المقاطعات والبلديات بتخفيض حصتها في التمويل. وتفاقمت هذه الحالة في السنوات الأخيرة، ذلك أن السلطات المحلية أصبحت تعتمد بصورة أكبر على موارد الحكومة المركزية. ويزداد هذا الاعتماد كلما أدت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى فقر وإبعاد. وتحد هذه العوامل من قدرة السلطات المحلية على مواصلة سياستها في توسيع نطاق تغطية التعليم وتحسين نوعيته على المستوى المحلي.

زاي - اتجاه الانفاق على التعليم[٥٠]

٤١٠- في هـــذا العقـــد، اختلف نمو الانفاق العام في القطاع التعليمي حسب السياسات المالية المطبقة في هذا القطاع وتدفق الموارد التي تخصصها الحكومة في ضوء إيراداتها. وهكذا، فيسعر البيزو الثابت لعام ١٩٩٤، سجل أعـــلى نمو في أعوام ١٩٩٢ و١٩٩٤ و١٩٩٦ و١٩٩٩. وفي عام ١٩٩٤ بصورة خاصة، زاد الانفاق العام على التعليم بنسبة ١٩ في المائة بالقيمة الحقيقية. وكان ذلك هو العام الذي بدأت ميزانية القطاع التعليمي تعكس فيه المـــوارد المتزايدة الناشئة عن تحويلات الايرادات الضريبية، وهو الأمر الذي اعتبر بلا شك أكثر المصادر الدينامية للنمو في التسعينات. وفي حين أن هذه التحويلات بلغت في بداية العقد ١,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت إلى ٢,٤ في المائة في عام ١٩٩٧.

٤١١- وفي الفـــترة ١٩٩٧-١٩٩٨، تم ترشيد الانفاق العام على التعليم بدرجة كبيرة بالقيمة الحقيقية، بسبب سياسات تقييد الانفاق العام وترشيده التي فرضتها الحكومة المركزية. وبالنسبة لعام ٢٠٠٠، فمن المتوقع، نتيجة لضيق موارد البلد، أن تنخفض ميزانية هذا القطاع بما مقداره ١٤,١ في المائة، الأمر الذي سيؤثر حتما على خطط التوسع في التغطية وخطط التحسين على السواء.

٤١٢- ويبلغ الانفاق العام على التعليم ما يعادل ٤,١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويخصص من هذا المبلغ نســـبة ٦٠ في المائة لتوفير التعليم الخاص، ويخصص الجزء المتبقي للنفقات الفرعية مثل الكتب والأزياء المدرسية والنقل والمواد التعليمية. ووفقا لحسابات الخطة الانمائية الوطنية ١٩٩٨-٢٠٠٢، فإن هذا يعني استخدام ٣,٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تمويل ٣٣ في المائة من التسجيل في المؤسسات الخاصة.

٤١٣- ويتضـــح مـــن ذلك أنه رغم الزيادة في الانفاق العام، تسهم الأسر بقدر كبير في تمويل التعليم حيث أن التمويل العام لا يكفي لتحقيق هدف توفير التعليم الأساسي العام. وهذا يرجع من جهة إلى صعوبة توزيع الموارد بين مختلف المناطق، ومن جهة أخرى إلى ارتفاع تكاليف هيئة التدريس في منتصف هذا العقد.

٤١٤- وبتحليل الإنفاق العام على التعليم من حيث تكاليف التشغيل والاستثمار، يلاحظ أن الاتجاه في الخمس سنوات الماضية كان مماثلا للاتجاه في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٤، التي استأثرت فيها تكاليف التشغيل بنســـبة ٨٥ في المائة من الميزانية في المتوسط، واستأثرت تكاليف الاستثمار بنسبة ١٥ في المائة. وأخذ هذا الاتجاه يتغير في عام ١٩٩٥، عندما ارتفع الاستثمار في هذا القطاع حتى بلغ ٢٤ في المائة من مجموع الانفاق العام. ثم ظل عند هذا المستوى حتى عام ١٩٩٦، عندما ارتفعت تكاليف التشغيل لتصل إلى ٧٠ في المائة وتكاليف الاستثمار ٣٠ في المائـــة في الميزانـــية. وبالنســـبة لعـــام ١٩٩٩، فقد عادت اعتمادات الميزانية المكرسة لتكاليف التشغيل والاستثمار إلى الحالة التي كانت عليها في السنوات الأولى من العقد.

حاء - نوعية التعليم

٤١٥- وفقا لنتائج برنامج SABER، فإن ربع جميع التلاميذ في الصف السابع في مدارس القطاع العام دون المستوى الأدنى في اختبارات اللغات، بينما تحقق نسبة من التلاميذ تقل عن ٢٠ في المائة مستوى أمثل في الصفين السابع والتاسع. ووفقا للدراسة الدولية الثالثة للرياضيات والعلوم، فقد حصل التلاميذ الكولومبيون الذين كان ترتيبهم متقدما في الاختبارات على علامات أقل من المتوسط الدولي، لا سيما في اختبارات الرياضيات. وعلاوة على ذلك، كان الوقت الفعلي المستغرق في التعلم منخفضا بالمقارنة بمثيله في البلدان المتقدمة صناعيا. ففي حين أن الطفل الياباني يكرس ٨٠٠ ١ ساعة سنويا للتعلم، لا يكرس الطفل الكولومبي أكثر من ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ساعة.

٤١٦- ومن بين الاستراتيجيات المختلفة المستخدمة في تحسين نوعية التعليم الأساسي في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

(أ) استحداث فصل لقبل المدرسة إلزامي (يعرف أساسا بالصف صفر)، يصل إليه ٥٣١ ٢٢١ طفلا في ٤٣٣ ٧ حجرة دراسة، بفضل مشاريع التمويل المشترك المستحدثة في ٧٥٠ بلدية و٣٢ مقاطعة و٤ مناطق؛

(ب) خطة للتعليم الابتدائي الأساسي العام. وتم تمويل هذه الخطة بقروض خارجية واستكملت في عام ١٩٩٨. وركزت هذه الخطة على تحسين التعليم في المناطق الريفية ومناطق السكان الأصليين، عن طريق بناء مدارس جديدة، وعمليات تحسين وتوسع في الهياكل الأساسية الموجودة بالفعل، وتوفير ٢٥ مليون كتاب و٠٠٠ ٥٧٠ مجموعة من المواد المستخدمة في التدريس، بالإضافة إلى تدريب المدرسين. وقد ساهمت هذه الخطة بشكل ملحوظ في التوسع في منهجية "المدرسة الجديدة"؛

(ج) خطة لتوسيع نطاق تغطية التعليم الثانوي وتحسين نوعيته، آذار/مارس ١٩٩٥ - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وعلى مدى ثلاث سنوات من هذا البرنامج، تم تمويل ٨٩ مشروعا لتوسيع أو بناء مؤسسات تعليمية؛ وتم إنشاء ٣٩٥ ٩ وظيفة إضافية؛ وتم تحسين شروط الإيجار في ٢٨٥ مؤسسة يستفيد منها ٦٨٦ ١٦ تلميذا مسجلا بالفعل؛ وقدمت منح إلى ٧٧٣ ٢٤ تلميذا في المستويين ١ و٢ كي يلتحقوا بمدارس خاصة، وقدمت موارد إلى ٤٠٠ مدرسة تابعة للقطاع العام لتحسين بناها الأساسية المادية، وشراء كتب مدرسية ومواد تعليمية، وتدريب المدرسين العاملين فيها.

طاء - جوانب أخرى

١- الكفاءة الداخلية ونوعية التعليم

٤١٧- ارتبط التحسن الذي طرأ على مؤشرات الكفاءة الداخلية لنظام التعليم في كولومبيا باستحداث مفهوم جديد للمؤسسة التعليمية، المزودة بموارد إدارية وتقنية وبشرية كافية، والقادرة على اتباع أسلوب كفء في إدارة العملية التعليمية، بمعنى تحسين نوعية التعليم. وقد تحقق هذا التحسين من خلال استراتيجيات مختلفة:

(أ) إقامة المشروع التعليمي المؤسسي. وضع هذا المشروع الأساسي لجميع البرامج التي تهدف إلى تحسين نوعية التعليم. وقد صمم بوصفه عملية مستمرة للتنمية البشرية والمؤسسية لتوفير بيئة ملائمة للنمو والتفتح، والتعلم والتطور، وتنفيذ خطط وأنشطة من شكل من أشكال التنظيم الحي والدينامي، يهدف بشكل أساسي إلى تحسين نوعية المعيشة لجميع أفراد الوسط التعليمي. وهو مساحة للحوار والبناء والتفكير والتشاور. وفي الوقت الراهن يجري تنفيذ هذا المشروع في ٩٠ في المائة من المؤسسات التعليمية على مستوى القطر. ومن أجل تعزيز هذا المشروع، يجري تقديم الإرشاد والدعم على أساس دائم للأمانات التعليمية الـ ٣٦، وقدمت المساعدة إلى ٥٧٧ مؤسسة ضعيفة لمعاونتها في وضع المشاريع؛ ومنحت حوافز قدرها ٥,٨ مليون بيزو لـ ٢٠٠ مؤسسة تدير مشاريع متميزة؛ وتم تحديد ٢٠٤ نماذج تجريبية ناجحة للغاية، وقدمت على المستوى الوطني كنماذج رائدة؛ وتم نشر ٤٠ ٠٠٠ نسخة من الوثائق التالية: "Reflection on institutional educational projects and Guide for the development of operating plans", "PEI Guidelines", "PEI development process" and "PEI evaluation guide"؛

(ب) تدريب القائمين على التعليم وتعزيز إدارة المدارس. من أجل تأكيد الدور الجديد للمدرسة بوصفها محور النظام التعليمي وللمساعدة في إدماجها الاجتماعي، اتخذت وزارة التعليم الكثير من التدابير وأضفت طابعا مؤسسيا على البرامج المتصلة بالسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والحفاظ على البيئة في جميع قطاعات البلد. وقد اشتملت هذه التدابير على إضفاء الطابع المؤسسي على الادارة المدرسية والتمثيل الطلابي، واعتماد كتب بشأن التعايش السلمي في جميع المؤسسات التعليمية، الأمر الذي أدى إلى تطوير الثقافة وهيكل السلطة المدرسية؛

(ج) تحسين مستوى الموارد المدرسية، من حيث المواد التعليمية، والمواد المساعدة في التدريس والكتب. تم نشر ٣,٥ مليون نشرة تعليمية في عام ١٩٩٦، في مجال اللغات والرياضيات في المدارس الحكومية؛ وفي عام ١٩٩٧، تم توزيع ٥,٢ مليون مجموعة من الكتب في مجال اللغات والدراسات الاجتماعية والعلوم الطبيعية والرياضيات على ٤٢ ٩٧٨ مدرسة ريفية و٧ ٠٦٩ مدرسة حضرية، وفي عام ١٩٩٨، تم توزيع ٥٠ ٠٠٠ مجموعة من المواد التعليمية المساعدة، بالإضافة إلى مواد تدريسية مساعدة أخرى كجزء من مجموعة الـ "Jaiban"

(ومعنى الكلمة "الحكيم" في لغة الايمبيرا، وهم جماعة من السكان الأصليين الكولومبيين)، ويستفيد منها أكثر من ٥ ملايين طفل.

(د) برنامج المنح المدرسية. يتألف هذا البرنامج من التمويل المشترك للمشاريع كجزء من خطط تعليمية تضطلع بها البلديات وتهدف إلى إزالة العقبات التي تمنع مجموع الأطفال في السن المدرسية في المناطق الريفية وفي المناطق الحضرية المهمشة من الوصول إلى التعليم الابتدائي الأساسي و/أو البقاء فيه. وقد بدأ تشغيل هذا البرنامج في عام ١٩٩٤ من خلال شبكة التضامن الاجتماعي في ١٧ بلدية، حصلت على ٠٠٠ ١٤ منحة. وفي عام ١٩٩٧، نفذ بالفعل ٧٦٤ مشروعا لتقديم المساعدة إلى ٣٢٨ ١٣١ طفلا في السن المدرسية.

٢- تقييم التعليم

٤١٨- وفاء بالالتزام الدستوري بتأمين جودة التعليم، واعترافا بأهمية التقييم في بلد يمر بعملية لا مركزية، أنشأ القانون العام للتعليم نظاما للتقييم الوطني لتوجيه السياسات والخطط الرامية إلى تحسين التعليم.

٤١٩- وتتضمن هذه التدابير ما يلي:

(أ) وضع وتنفيذ نظام للتقييم الوطني لمؤسسات وتلاميذ التعليم الابتدائي والثانوي الأساسي. ويشمل هذا النظام تقييما لدراسات الأطفال، في عينة قوامها ٠٠٠ ٢٤٠ طفل في الصفين الثالث والخامس من المدرسة الابتدائية والصفين السابع والتاسع من المدرسة الثانوية. وقد حققت الاختبارات في الصفين الثالث والخامس في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ تغطية شملت ٦٩٠ ١٣٥ تلميذا و٥٠٠ ٩ مدرس يقومون بالتدريس في هذين الصفين في ٨٩٦ ٣ مؤسسة تعليمية.

(ب) تقييم المؤسسات. أرسل دليل التقييم الذاتي والتحسين المؤسسيين في عام ١٩٩٧، إلى جميع المؤسسات التعليمية في البلد، بغية مساعدة المدارس على تقييم الإدارة المدرسية.

(ج) نشر النتائج. تم نشر وتوزيع أدلة على مدرسي اللغات والرياضيات، مع وثائق تتعلق بالعوامل المتصلة بالأداء بالنسبة للصفين الثالث والخامس والنتائج التي تم الحصول عليها في الرياضيات واللغات، على ٠٠٠ ٥٠ مدرسة في البلد.

٣- التدريب الأكاديمي للمدرسين وما يطرأ من تحسين

٤٢٠- وفقا لوزارة التعليم، فإن من شروط التدريس في التعليم الابتدائي الأساسي أن يكون المدرسون قد استكملوا التدريب الخاص بالتدريس. وينطبق هذا الشرط على ٥٤ في المائة من المدرسين في هذا المستوى، بينما

استكمل ٣٥ في المائة منهم دراسات تعليمية عالية. وجدير بالملاحظة أن ٨٩ في المائة من المدرسين في التعليم الابتدائي الأساسي استكملوا شكلا من أشكال تدريب المدرسين.

٤٢١- وفي التعليم المهني الأساسي الثانوي والمتوسط، يجب أن يكون المدرسون من خريجي هذه المؤسسات. ومن مجموع هؤلاء، استكمل ٨٢,٥ في المائة دراسات عليا، و٧٠,٧ في المائة منهم يحملون شهادات تتصل بالتدريس.

٤٢٢- وبعبارة أخرى، فهناك مدرسون مؤهلون يعملون على جميع المستويات التعليمية، وفقا للتوزيع التالي: ٨٨,٤ في المائة في التعليم ما قبل المدرسي؛ و٨٩,٦ في المائة في التعليم الأساسي و٨٢ في المائة في التعليم الأساسي الثانوي والمتوسط.

٤٢٣- وتبذل الحكومة الكولومبية منذ عام ١٩٩٥، جهودا كبيرة لتحسين التدريب المهني والأحوال المعيشية للمدرسين ورواتبهم.

٤٢٤- ومن بين التدابير المتخذة لهذا الغرض، يجدر ذكر التدابير التالية:

(أ) البرنامج والنظام الوطنيان لتدريب المدرسين. تعهدت الحكومة بتعزيز التنوع في التعليم، في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥، بهدف تحسين قدرات المدرسين. وبناء على ذلك، وضعت وزارة التعليم مبادئ توجيهية لتدريب المدرسين. واضطلعت بدراسة للمؤسسات العامة والخاصة التي تقدم التدريب للمدرسين بغرض تنويع العرض على المستوى الإقليمي، وأسدت المشورة للمناطق بشأن إعداد المشاريع الخاصة بالتدريب المتواصل للمدرسين. وقد تم إعداد وتوقيع ما مجموعه ٤٩ اتفاقا للتدريب في المقاطعات، تستهدف ٩٨٦ ١٠٧ مدرسا ومدير مدرسة في المدارس الابتدائية الأساسية في المناطق الريفية والحضرية من الذين يشملهم برنامج "المدرسة الجديدة". وفي عام ١٩٩٧، تم بدء البرنامج والنظام الوطنيين لتدريب المدرسين الكولومبيين وتنميتهم، وتم إنشاء صندوق وزارة التعليم الوطني والمعهد الكولومبي للإقراض للدراسات والدورات التقنية في الخارج من أجل تحسين تدريس اللغات والرياضيات، وهما مادتان لهما أهمية بالغة في التعليم الأساسي الابتدائي والثانوي.

(ب) تدريب المدرسين الجدد. بعد دراسة ومشاورات طويلة، تم إصدار ثلاثة مراسيم تتصل بالمبادئ التوجيهية والمعايير والقواعد العامة لتنظيم وتطوير برامج للتدريب على التدريس ولتجديد التدريب واشتملت على المرسوم رقم ٧٠٩ لعام ١٩٩٧ بشأن تنظيم وتطوير البرامج الأكاديمية وبرامج التدريب المستمر على التدريس، من أجل تدريب المدرسين وتجديد تدريبهم؛ والمرسوم رقم ٣٠١٢ لعام ١٩٩٧ بشأن تنظيم وتشغيل كليات تدريب المدرسين؛ والمرسوم رقم ٢٧٢ بشأن وضع شروط لوضع وتشغيل برامج للتدريب على التدريس للطلبة الجامعيين ولطلبة الدراسات العليا.

(ج) حقوق الإنسان. من أجل معالجة تكرار حدوث انتهاكات حقوق الإنسان في بعض مناطق البلد مما أثر على عدد كبير من المدرسين، تم إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بوقاية وحماية واستقرار المدرسين المهددين والمشردين، بتنسيق من وزارة التعليم. وثمة تدبير آخر تمثل في إنشاء لجان للأمن في المقاطعات، مسؤولة عن دراسة ومعالجة الحالات الخاصة بالمدرسين ضحايا الحرب، ووضع برنامج لتدريب المدرسين في مجال القيم الأخلاقية والتعايش السلمي والدفاع عن حقوق الإنسان، بموجب اتفاق تم توقيعه مع الاتحاد الوطني للمدرسين.

(د) المراكز الاجتماعية والإسكان. أثناء الفترة قيد النظر (١٩٩٤-١٩٩٧)، قررت وزارة التعليم إنشاء أربعة مراكز اجتماعية وترفيهية وتدريبية بغية تحسين الرفاه الاجتماعي وتوعية المعيشة للمدرسين وأسرهم. وكرست وزارة التعليم ٠٠٠ ١٢ مليون بيزو لهذا الغرض بمعدل ٠٠٠ ٣ مليون بيزو لكل مركز، ووقعت اتفاقات مشتركة بين المؤسسات لتنفيذ هذه الأشغال. وفي الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، شرع كل من الحكومة والاتحاد الكولومبي للمدرسين في برنامج إسكان يشمل ٠٠٠ ١٠ مدرس، وبحلول نهاية عام ١٩٩٨، كانت الحكومة قد رتبت لشراء ١٦٠ ١١ وحدة سكنية.

(ه) تحسين الرواتب. وقع كل من وزارة التعليم والاتحاد الكولومبي للمدرسين في ١٩٩٥ القانون الخاص بنوعية التعليم، الذي يمنح زيادة في رواتب جميع المدرسين بنسبة ٨ في المائة بالإضافة إلى العلاوة السنوية الممنوحة لجميع موظفي الخدمة المدنية لثلاثة أعوام. وعلاوة على ذلك، تم في عام ١٩٩٧، من خلال المرسوم رقم ١٣٨١ الصادر في ٢٦ أيار/مايو، استحداث إعانة إجازة لمدرسي القطاع العام تعادل ٤٠ في المائة من الراتب الشهري الأساسي في عام ١٩٩٧ و٥٠ في المائة اعتبارا من عام ١٩٩٨. ونتيجة لذلك، زادت جميع رواتب المدرسين بمقدار ١٧,٣ نقطة بالقيمة الحقيقية في الفترة ما بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨. وقد جاءت هذه الزيادات في الرواتب في وقت حدوث عجز متزايد في الإيرادات الوطنية ونواحي قصور شديدة في نوعية التعليم. والأمل معقود على ألا تفيد الزيادات المستقبلية في الرواتب في تحسين دخل المدرسين فحسب، وإنما تفيد أيضا كحافز للمدرسين على رفع مستوى مؤهلاتهم وبالتالي تحقيق نوعية أفضل من التعليم. تفيد الزيادات المستقبلية في الرواتب في تحسين دخل المدرسين فحسب، وإنما تفيد أيضا كحافز للمدرسين على رفع مستوى مؤهلاتهم وبالتالي تحقيق نوعية أفضل من التعليم.

٤- اعتبارات أخيرة فيما يتعلق بالتعليم

٤٢٥- هناك أربع سمات بارزة في تطور التعليم الأساسي في كولومبيا:

(أ) إحراز تقدم كبير من حيث التغطية والكفاءة الداخلية في التعليم الابتدائي والثانوي. بالرغم من أن التعليم الابتدائي إلى الآن ليس في متناول جميع الأطفال بين ٧ و١١ سنة من العمر، فقد تم على الأقل إحراز

٢١ نقطة مئوية من الـ ٣٩ نقطة التي كانت متبقية في عام ١٩٨٥ لتحقيق التغطية الكاملة. ونظرا إلى أن التعليم الابتدائي لم يعد من السهل فيه تحقيق المزيد من التغطية التي أوشكت أن تكون ١٠٠ في المائة، فمما لا بد منه إذا أريد تحقيق هدف توفير التعليم الابتدائي للجميع، أن تبذل جهود مدروسة، تستند إلى استراتيجيات ابتكارية وموجهة، من أجل استمرار التقدم وفي نهاية المطاف بلوغ الهدف المنشود. وفي التعليم الثانوي، كان التقدم الذي أحرزه القطاع العام ملحوظا. وعلى الرغم من ذلك، ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ومن الضروري على هذا المستوى زيادة العرض المصحوب باستراتيجيات تشجع على الطلب وعلى تحسين الكفاءة الداخلية.

(ب) الفجوات بين المقاطعات. تؤثر تدفقات السكان فيما بين المقاطعات تأثيرا كبيرا على المحاولات الرامية إلى توسيع نطاق تغطية التسجيل في بعض المقاطعات. وفي مقاطعات أخرى نجحت الجهود المتعلقة بالتسجيل بصورة أكبر بفضل تباطؤ النمو السكاني. ومن الضروري في هذا الصدد، أن تتاح مصادر للمعلومات مناسبة من حيث التوقيت والموثوقية يتم على أساسها توزيع الموارد لدعم الجهود الإقليمية. ولا يمكن توزيع الاعتمادات دون مراعاة التغطية التي تتحقق بالفعل، والتي تعتمد على كل من التطور الديموغرافي والجهود التي يبذلها القطاع العام فيما يتعلق بالعرض.

(ج) سد الفجوة من حيث الكفاءة الداخلية بين التعليم الحضري والريفي وبين التعليم العام والخاص. من الملاحظ أن الفروق ما زالت شاسعة لصالح التعليم الحضري والتعليم الخاص. وفي القطاع العام، يشكل التحسين في إدارة المؤسسات العامة واحدا من العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى أفضل النتائج في مجال الكفاءة الداخلية. ويبين التقدم المحرز في التعليم الابتدائي الريفي، لا سيما في القطاع العام، الذي تعزى التغييرات فيه بدرجة كبيرة إلى منهجية المدرسة الجديدة إلى أي مدى يمكن للتغييرات المنهجية الفعالة أن تحسن الكفاءة. ويتركز النقص في التغطية على المستوى الثانوي بصورة واضحة بين أفقر فئات السكان، وهذا يعني أنه يتعين على القطاع العام أن يبذل المزيد من الجهود الفعالة في مجال استراتيجيات التحسين.

(د) الحاجة إلى تغيير نظام المعلومات. يعكس التعداد السنوي القائم على المعلومات المجمعة من المدارس والمجهزة والمستخدمة على المستوى المركزي نهجا باليا من نهج المعلومات، أسفر بالفعل عن بيانات هزيلة وغير موثوقة. ويجب بذل الجهود لتحسين قدرة سلطات البلديات والمقاطعات على استخدام الإحصاءات وتشجيع القطاع المركزي على التركيز بصورة أكبر على التحليل، والمشورة التقنية والتقييم. وهناك حاجة إلى تقليل البيانات، وزيادة التحليل، وإيلاء اهتمام أكبر للتحليل المالي وتحليل التكلفة، وتثبيت أكبر لاختبارات النوعية، وخصوصا زيادة استغلال للمعلومات في عمليات اتخاذ القرار.

٥- المرأة والتعليم

٤٢٦- يقوم النظام التعليمي في كولومبيا على المساواة في الحقوق، والتسجيل بشكل عام موزع بالتساوي بين البنين والبنات. ففي ١٩٩٥، مثلا، كان مجموع عدد المسجلين وهو ٨ ٧١٤ ٦٠٣ تلاميذ، يشمل ٤ ٣٩٥ ٦٧٢ ولدا و٤ ٣١٨ ٩٣١ بنتا. وفي عام ١٩٩٧، كان التوزيع ٤ ٢٥٦ ٥١٨ ذكرا و٤ ٣٠٢ ٦٧٢ أنثى. ومع ذلك، تواصل في التسعينات بذل جهود كبيرة لكفالة الوفاء بالمبادئ الدستورية فيما يتعلق بوصول الجميع إلى التعليم الأساسي، مع لا مركزية الخدمات التعليمية وزيادة مشاركة المجتمع المدني.

٤٢٧- وقامت الحكومة، كجزء من سياستها، بإصدار القانون رقم ١١٥ لعام ١٩٩٣، الذي أصبح نافذا من خلال الخطة الإنمائية الوطنية ١٩٩٤-١٩٩٨، وأعلنت خطتها العشرية للتعليم ١٩٩٦-٢٠٠٥. وتوضح هذه الخطة بجلاء ضرورة مكافحة جميع أشكال التمييز والعزل التي يمكن، على أساس نوع الجنس، أن تؤثر على وصول المرأة إلى التعليم وبقائها فيه.

٤٢٨- وقد تحسنت حالة المرأة بطرق مختلفة في العقد الماضي. ومنها بوجه خاص ما يلي.

٤٢٩- تم الإبقاء على الاتجاه الرامي إلى زيادة مشاركة الإناث في التسجيل على جميع المستويات التعليمية. وفي عام ١٩٩٣، شكلت الفتيات ٥٢ في المائة من مجموع عدد التلاميذ في الفصل قبل المدرسي، بالرغم من أن نسبتهن في عام ١٩٩١ كانت ٥٠,٧ في المائة فقط. وفي التعليم الابتدائي الأساسي، كانت مشاركتهن قريبة من ٥٠ في المائة، مع اختلاف ضئيل عن السنوات السابقة. وفي التعليم الأساسي الثانوي والمتوسط والتعليم المهني، استأثرت المرأة بنسبة ٥٢,٩ في المائة من التسجيل، أي بزيادة قدرها ٣,٧ في المائة عن عام ١٩٩٠، وفي التعليم العالي، مثلت المرأة ما يقرب من ٥٢ في المائة من مجموع الطلبة.

٤٣٠- ويتم الإبقاء على اتجاه مماثل للاتجاه السائد في السنوات السابقة فيما يتعلق بمعدلات تسرب البنات من التعليم النظامي، وبأعداد الفتيات اللاتي استكملن بنجاح مختلف الفصول الدراسية، وهو ما يعكس كفاءة تعليمية أكبر من جانب البنات بالمقارنة بالبنين، قياسا ببقائهن في التعليم.

٤٣١- واستمرت بين المدرسين، نزعة استخدام المرأة بصورة أكبر في المستويات المنخفضة من النظام التعليمي، بنسب تميل إلى الانخفاض مع ارتفاع مستوى الصفوف حتى التعليم العالي. وبالرغم من ذلك، زادت مشاركة النساء في المستويات الأعلى بنسبة ٢ في المائة في العقد الماضي.

٤٣٢- واستمر تأثير الأنماط الجنسانية في الخيارات المهنية، ولكنها نزعت إلى الانخفاض، كما يبينه التسجيل في المواضيع الخاصة في التعليم الثانوي والتعليم العالي.

٤٣٣- وحدث انخفاض طفيف في معدل أمية الإناث، فقد هبط هذا المعدل من ٩ في المائة إلى ٨,٤ في المائة فيما بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٣.

٤٣٤- كما حققت كولومبيا في الآونة الأخيرة المساواة النسبية بين البنين والبنات من حيث تعلم القراءة والكتابة والوصـــول إلى النظام التعليمي والبقاء فيه. ومع ذلك، ما زالت الأنماط الجنسانية مستمرة في المدارس الابتدائية والثانوية، في شكل معاملة مختلفة بين البنات والبنين في محتويات المناهج وفي الكتب والمواد التعليمية.

٦- تعليم الكبار

٤٣٥- فتح دستور عام ١٩٩١ آفاقا رئيسية جديدة في التعليم الكولومبي. وعلى خلاف الدستور السابق، أعطى هـــذا الدســـتور أهمية قصوى للتعليم، وشدد في الوقت ذاته على التزامات الدولة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية للســـكان الأصليين، والجماعات الكولومبية الأفريقية وغيرها من جماعات الأقليات الإثنية، على أساس الاعتراف بمـــبادئ التنوع، والمجتمع المتعدد الثقافات، والاستقلال الذاتي، والأيلولة واحترام الثقافات الخاصة لهؤلاء السكان ونظمهم التعليمية.

٤٣٦- وقـــد كرس القانون رقم ١١٥ لعام ١٩٩٤، أو القانون العام للتعليم التشديد على تعليمهم الذي كان محصلة حملة واسعة النطاق بين الرأي العام.

٤٣٧- ومن العناصر المذكورة صراحة تعليم الكبار، المعرف بأنه التعليم المقدم إلى الأشخاص الذين تجاوزوا سن الالتحاق بمستويات وصفوف التعليم العام ممن يرغبون في تحصيل المزيد من العلم أو في استكمال دراستهم. كذلك نص القانون على الجدول الزمني والشروط الخاصة اللازمة لتسهيل وتشجيع تعليم الكبار، بما في ذلك التعليم عن بعد (وهو ما زال غير منظم) والمواظبة لنصف الوقت.

٤٣٨- ويعلـــن القـــانون العام للتعليم، الصادر وفقا لولايات الدستور، أن أحد أهدافه يتمثل في تعليم الشباب والفلاحـــين في الريف، لا سيما البنات والنساء، وجماعات الأقليات الإثنية، والمعوقين وأي شخص في طريقه إلى التأهيل الاجتماعي. ووفقا لهذا القانون العام، تتمثل المهام الأساسية فيما يلي:

- تقديم التدريب الأساسي وتحديثه وتسهيل الوصول إلى جميع مستويات التعليم؛
- القضاء على الأمية؛
- تحديث المعارف، حسب مستوى التعليم؛
- تنمية القدرة على المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والمجتمعية.

٤٣٩- وكانت متابعة هذا القانون على قدر كبير من الأهمية أيضا. فلم يكن هناك قبول لروح المشاركة عند صياغة القواعد القانونية فحسب، وإنما أيضا تعهد من جانب البلد بسن قوانين تتعلق بتنظيم الجوانب الجوهرية في القانون. وتتضمن هذه القوانين اعترافا دستوريا بالثقافات الإثنية، والبدء في إدماج المعوقين والمتفوقين في المدارس العادية، ووضع إطار قانوني لتعليم الكبار، يتيح لأول مرة في التاريخ، بدائل تعليمية لا تستند إلى مسلمات مفاهيمية وبحوث وتجارب وممارسات فحسب، وإنما أيضا إلى الاستجابة لمتطلبات العمل في القطاع الإنتاجي وتحديات وضرورات العالم الحديث ويعزز هذه البدائل.

٤٤٠- وتلت الخبرة المكتسبة من صياغة المرسوم رقم ٩٧/٣٠١١ على أساس المشاركة المفتوحة، سلسلة من المشاورات حول إعداد المؤتمر العالمي الخامس المعني بتعليم الكبار، المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وتم تشجيع المناقشات المحلية بشأن مواضيع مثل التعلم من أجل المستقبل، ودور منهجيات المدرسة الجديدة والابتكارات في عالم يتميز بظهور الاقتصاد العالمي، وبدور الاتصالات، والحوسبة والتكنولوجيا، والمعايير الجديدة للعمالة والإنتاج والعمل، مع عدم إغفال آثار المنازعات المسلحة والعنف وأشكال التمييز المختلفة، واستمرار الاتجار في المخدرات والفقر.

٤٤١- وبالإضافة إلى جوانب التقدم المذكورة أعلاه، بذلت جهود لتنويع العرض بإشراك الشباب والكبار في برامج محو الأمية في التعليم الأساسي الابتدائي والثانوي وفي التعليم المتوسط، بمن في ذلك أشخاص مسجلون في برامج التعليم غير النظامي، التي تقدم مجموعة واسعة من الدورات الدراسية التي تهدف بشكل رئيسي إلى التدريب على العمل الوظيفي.

٤٤٢- وكان هذا العرض الواسع النطاق مصحوبا بتنوع أكبر في محتويات المناهج الدراسية، بحيث ييسر التدريب على المهارات الأساسية. وبالرغم من هذا التشديد، تم إدراج أبعاد أخرى كمواضيع تعليمية أساسية مثل الديمقراطية والمواطنة والأخلاق والقيم والصحة والإيكولوجيا والعمل والإنتاج.

٤٤٣- وعلى الرغم من التقدم المحرز، ما زالت هناك فروق شاسعة بين المناطق، لا سيما في المناطق التي تبعد كثيرا عن المركز، وهو ما يؤثر بشكل خاص على أفقر الفلاحين.

٤٤٤- وتشارك منظمات المجتمع المدني بصورة متزايدة في كولومبيا. وقد اجتذب تعليم الكبار، بطبيعته وبأثره الشعبي العميق، اهتمام وتفاني المنظمات غير الحكومية، فضلا عن قطاع الأعمال، والكنيسة، والأوساط الأكاديمية والمؤسسات التعليمية من خلال الخدمة الاجتماعية الإلزامية.

٤٤٥- وتواجه كولومبيا تحديا يتمثل في تعبئة إرادة سياسية كافية لتنفيذ أهداف خطة السنوات العشر التعليمية (١٩٩٦-٢٠٠٥)، لا سيما الأهداف المتعلقة بإحياء السياسات الوطنية الفعالة السليمة، وبالمساهمات المؤسسية

والتقنية والمالية اللازمة. ومن المنتظر، علاوة على هذا أن يبدأ القطاع الأكاديمي جهوده البحثية بهدف إعداد المواد اللازمة لتدريب الشباب والكبار، لا سيما ما يتعلق منها بتوثيق المعرفة والدراية والممارسة والخبرة التي يكتسبها الكبار خارج المدرسة، أو المتعلقة بملاءمة وصلاحة التعليم المكيف وفقا لمقتضيات المستقبل. وينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام إلى وضع المنهجيات ومواد التدريس المفيدة والتفاعلية والجذابة اجتماعيا، بما يؤدي إلى تعليم ذي نوعية أفضل، يمكن الوصول إليه بصورة أكبر وموجه صوب التدريب الشامل للمواطنين واكتساب المهارات الاجتماعية والبيئية الأساسية.

٤٤٦- وفيما يتعلق بفرص مواصلة التعليم، تنص الخطة على ضرورة إتاحة فرصة ثانية للشباب الذين انقطعوا عن التعليم الأساسي. وهي تقترح كاستراتيجية، أن يعاد تصميم البرامج القائمة لتعليم الشباب والكبار من أجل تشجيع الدراسة الحرة والدراسة الجماعية، باستخدام استراتيجيات تعليمية مرنة، تدعمها وسائط الإعلام، لا سيما الراديو والتلفزيون تدعيما كافيا.

٧- التعاون الدولي في إعمال الحق في التعليم

٤٤٧- من المستحيل أن يغطي هذا التقرير الإسهامات العديدة للتعاون التقني الدولي في تنمية قطاع التعليم في كولومبيا، بسبب تنوع المصادر العاملة في البلد والوكالات الداخلية الكثيرة (في شكل مؤسسات للتعليم الأساسي العام والخاص والمتوسط، ومؤسسات التعليم العالي، والمنظمات غير الحكومية، والهيئات الحكومية اللامركزية، وما إلى ذلك). ومن ثم، فإن المعلومات الواردة أدناه لا تشير سوى إلى التعاون الذي يمر من خلال وزارة التعليم عن طريق منظمات متعددة الأطراف دعما للتعليم الأساسي والمتوسط.

٤٤٨- وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت هذه المساهمات من النوع المشار إليه ما مجموعه ٦ ٤١٤ ١٥٠ دولارا أمريكيا، موزعة على النحو التالي:

الجدول ٧

المجالات	بدولارات الولايات المتحدة
الشباب والوقاية	٢ ٠٥٠ ٠٠٠
تحسين نوعية التعليم	٩٥٦ ٠٠٠
التعليم قبل المدرسي	٥٦٧ ٠٩٨
التعليم المتعلق بالقيم (السلام والديمقراطية والتسامح وحقوق الإنسان)	٥٣٠ ٨٥٢
التعليم المتعلق بالثقافة الجنسية، ومسائل السكان	٥١٨ ٠٠٠
التعليم الإثني	٤٧٢ ٨١٧

التعليم البيئي	٤٦٠ ٠٠٠
التعليم الريفي	٤١٣ ٥٠٠
التعليم المهني	١٦١ ٩٨٣
إعادة بناء المدارس	٧٥ ٠٠٠
المنظور الجنساني	٦٠ ٥٠٠
استخدام التكنولوجيات الجديدة	٤٥ ٠٠٠
تعزيز الاندماج والتعاون على الصعيد الإقليمي	١١٣ ٤٠٠

٨- السياسة التعليمية في خطة التنمية الوطنية "التغيير من أجل بناء السلام"

(أ) التعليم قبل المدرسي

٤٤٩- وضعت خطة التنمية الوطنية ١٩٩٨-٢٠٠٢ برنامج أورسولاس الموجه لصالح المجموعات الأسرية، وجميع البنين والبنات من المولد إلى ٥ سنوات من العمر.

٤٥٠- ومع مراعاة الروتين اليومي والبيئة الثقافية للسكان المستهدفين، يسعى البرنامج إلى تحقيق التالي:

(أ) تهيئة الظروف الملائمة لمليون من الآباء والأمهات لتمكينهم من تنمية الامكانات البشرية الكاملة لأطفالهم؛

(ب) منح الأطفال من المولد وحتى سن ٥ سنوات بدائل تعليمية مناسبة لسنهم ورفيعة المستوى، تعزز نضجهم العاطفي والاجتماعي وقدرتهم على التعبير، وذلك من خلال التلفزيون وغيره من وسائط الإعلام؛

(ج) إنشاء ١ ٠٠٠ مركز صغير للأسر النووية و٥٠٠ مركز للعب في منشآت مجهزة بفصول قبل مدرسية، وإشراك عناصر فاعلة على المستوى الاجتماعي والمؤسسي والمجتمعي في ١ ٠٠٠ مساحة لعب تشيع الدفء؛

(د) توجيه الخطط الإنمائية التي تضعها المقاطعات والمناطق والبلديات بغية تحديد وتعزيز ووضع وإدراج بدائل تعليمية من أجل هذه الفئة من السكان؛

(هـ) إدارة الموارد البشرية والمادية والمالية من خلال أشخاص طبيعيين وقانونيين أو منظمات تعاونية وطنية ودولية لدعم البدائل المطروحة على مستوى البلديات والمقاطعات وعلى المستوى الوطني؛

(و) تنسيق أنشطة أورسولاس مع الأنشطة التعليمية قبل المدرسية الأخرى ومع أنشطة المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة.

(ب) التعليم الأساسي

٤٥١- تتضمن الخطة الإنمائية الوطنية ١٩٩٨-٢٠٠٢ عدة استراتيجيات تهدف إلى زيادة تغطية النظام التعليمي، مع التشديد بصورة خاصة على نوعية التعليم المقدم، وعلى تحقيق المزيد من الكفاءة في توزيع الموارد وفي إدارة السياسات التعليمية وتنفيذها.

٤٥٢- ومن أجل تشجيع المجتمع على الالتزام بالتعليم بدرجة أكبر، تسعى الخطة إلى تعزيز الأفرقة المعنية بإدارة المدارس وإنشاء آليات للمساءلة، وتحث الهيئات المحلية على تحقيق مستويات عالية من الأداء والحفاظ عليها في مجال الإدارة التعليمية. وتعتبر الخطة أنه من المهم إشراك عناصر فاعلة جديدة في تنفيذ مشاريع التعليم.

٤٥٣- وتقترح الخطة الإنمائية الوطنية على وجه التحديد، من أجل تحقيق التغطية الإجمالية، أن يجري إصلاح نظام توزيع الموارد، لزيادة نسبة المدرسين إلى التلاميذ، وتخصيص إعانات لزيادة الطلب في مجال التعليم.

٤٥٤- ومن أجل التغلب على بعض الصعوبات وتحسين أسلوب تشغيل قطاع التعليم، يقترح وضع قواعد تقنية ومعايير جديدة لعملية توزيع الموارد؛ وتوضيح صلاحيات ومسؤوليات مختلف المستويات الإقليمية؛ وإتاحة قدر أكبر من الاستقلال الذاتي للمؤسسات التعليمية؛ ووضع برنامج للمساعدة التقنية الأفقية بين السلطات القائمة على التعليم والمؤسسات التعليمية العامة والخاصة، وهو الأمر الذي يشجع التبادل الذي يؤدي بدوره إلى تحسين إدارة التعليم ونوعيته.

٤٥٥- وتشمل الآليات المناسبة لرصد وتحسين التعليم ما يلي:

(أ) إنشاء نظام وطني لتقييم النوعية؛

(ب) ترقية المدرسين وفقا لدرجات التقييم الحاصلين عليها؛

(ج) تعزيز الآليات لتنظيم نوعية المؤسسات التعليمية التي ترعى المعوقين؛

(د) بذل الجهود لكفالة أن تشجع محتويات المناهج، ومنهجيات التدريس، واللوائح المؤسسية والثقافة المدرسية على المساواة بين الجنسين، فضلا عن احترام هوية السكان المحرومين والجماعات الإثنية.

٤٥٦- ورغبة في الوفاء بالتزام الدولة بكفالة المساواة في فرص وصول الجميع إلى نوعية جيدة من التعليم، سيبذل المزيد من الجهود لإصلاح النظام الحالي لتوزيع الموارد، الذي سيعتمد من ثم على تحقيق النتائج. وستعتمد قواعد تقنية وستمنح حوافز لتشجيع الجزاء على الكفاءة. وسيجري تنظيم تمويل التعليم واستخدام الموارد على أساس التقارير والبيانات المقدمة من النظام الوطني للمعلومات الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، سيولى الاعتبار لإمكانية فرض ضريبة إضافية على العقارات لتمويل التعليم المتوسط.

ثامنا - الثقافة (المادة ١٥)

٤٥٧- أنشئت وزارة الثقافة بموجب القانون رقم ٣٩٧ الصادر في ٧ آب/أغسطس ١٩٩٧، وترد سياساتها في الخطة الإنمائية الوطنية ١٩٩٨-٢٠٠٢ "التغيير من أجل بناء السلام"، وتعترف الخطة بأن "الثقافة، بوصفها أحد الأبعاد الرئيسية في التنمية، تيسر إعادة بناء الهويات، وإيجاد مفهوم للمواطنة يتيح المشاركة في القرارات محل الاهتمام المشترك وتبني أخلاقيات وسلوك التعايش السلمي الذي يعد المواطنين للعيش معا على أساس التضامن والمشاركة والتسامح". ولا تتعهد الدولة فقط بدعم النشاط الثقافي عن طريق تسهيل وتشجيع وإدارة التنمية الثقافية العادلة وتهيئة الظروف المواتية لها وإنما تتعهد أيضا بتشجيع المجتمع الدولي والسلطات الإقليمية والقطاع الخاص على الالتزام بتحقيق الأهداف المقترحة في الخطة.

٤٥٨- ومن الأهداف الرئيسية للخطة تعزيز النظام الثقافي الوطني بوصفه استراتيجية أساسية لتحقيق اللامركزية في هذا القطاع. ويعني هذا ضمنا إنشاء مجالس ومؤسسات ثقافية محلية، وتعزيز المنظمات غير الحكومية وزيادة الاهتمام بالتدريب والمعلومات والتخطيط والتنظيم والتمويل.

٤٥٩- ويعتبر التراث الثقافي، سواء أكان ماديا أم خلاف ذلك، عنصرا أساسيا للتنمية ومصدرا رئيسيا لذاكرة البلد وهويته. ومن ثم يشكل الحفاظ عليه وتعزيزه والاعتراف به جزءا من سياسات الدولة. وسيدرج عنصر فني وثقافي في التعليم الأساسي، ويعزز تدريس العلوم الإنسانية. وسيجري تشجيع الإبداع الفني والبحث بغية الاعتراف بالإمكانات الفنية وتعزيزها وهو ما يؤمن استمرارية التقاليد الثقافية للبلد. وستبذل جهود لتعزيز وسائط الإعلام بغية إضفاء الطابع الديمقراطي على المعلومات وتسهيل الوصول إلى الأنشطة والسلع والخدمات الفنية والثقافية. وستقدم الحوافز للتشجيع على الاستثمار في القطاع الثقافي بهدف تعزيزه بوصفه مصدرا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٤٦٠- وقبل الشروع في وصف البرامج المختلفة التي تساعد وزارة الثقافة من خلالها على حماية الحقوق الثقافية للشعب الكولومبي، يجدر ذكر التقدم المحرز في التشريع الكولومبي منذ صدور دستور عام ١٩٩١، وهو ما جاء في شكل قوانين جديدة تتعلق بالكتب والملكية الفكرية والتعليم، والبيئة والعلم والتكنولوجيا والتجارة الإلكترونية

ومجتمعات السود ومجتمعات السكان الأصليين، ومن خلال القانون العام للثقافة الذي أصبح نافذا في عام ١٩٩٧. ويـــرد أدناه وصف للبرامج التي التزمت بها وزارة الثقافة لتشجيع الثقافة، وإعمال حق جميع الكولومبيين في أن يكونوا جزءا من هذه الثقافة ومشاركين في تنميتها.

ألف - النظام الوطني للتدريب في مجال الفن والثقافة

٤٦١- أرسى القانون العام للثقافة، في مادته ٦٤، النظام الوطني للتدريب في مجال الفن والثقافة؛ بهدف توجيه وتنســـيق وتشجيع تطوير التعليم الفني والثقافي غير النظامي وتحديد السياسات والخطط والاستراتيجيات اللازمة للنهوض بهذا التعليم.

٤٦٢- وفي إطار هذا النظام، تقوم وزارة التعليم بتقييم ومناقشة وتصميم أفضل الأساليب للوفاء بولايتها المتمثلة في إضـــفاء الطابع الديمقراطي على فرص التدريب في ميدان المعرفة الفنية والثقافية، وخصوصا في بلوغ هدف لا مركزية الثقافة. وتعمل الوزارة بنشاط على إنشاء شبكات تتيح للمناطق والمديريات والبلديات والمحليات تنظيم بعض مراكز التدريب الفني والثقافي وفقا لاحتياجاتها وخصائصها، مع تيسير فرص الوصول إليها.

٤٦٣- ولا تعـــتزم الـــوزارة استبدال المرافق والهيئات التدريبية القائمة، ولا التنافس معها؛ بل هي تهدف على العكس من ذلك إلى تعزيزها ودعمها، وتوجيهها نحو تحسين نوعية التدريب الذي تقدمه. ومع ذلك، فهي تؤيد تنفيذ تجارب تدريبية جديدة، لا سيما في الميادين أو المجالات التي توجد فيها فجوات أو نواحي قصور واضحة في كولومبيا.

٤٦٤- وكانـــت أولى خطـــوات التحضير للمشاورات اللازمة كأساس لخطة عمل متفق عليها هي عقد الحلقة الدراسية الوطنية الأولى للتدريب في مجال الفن والثقافة، في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ في بوغوتا، وقد حضرها ٩٣٠ ممثلا من الأوساط الفنية والثقافية والتعليمية من ٢٧ مديرية في كولومبيا.

٤٦٥- كذلك يتواصل العمل في تعزيز نظم التدريب في مجال الفن والثقافة التابعة للمديريات، مع الالتزام بمبدأ احترام ديناميات وخصائص كل نظام وإبقاء قنوات الاتصال مع الأقاليم قيد الاستعراض المستمر. كذلك تتضافر الجهود لإنشاء مراكز تجريبية، من أجل تمكين الأقاليم من الاقبال على مراكز التدريب المعتمدة على ذاتها، مهما كانت بعيدة عن المراكز الحضرية الرئيسية.

٤٦٦- ويعتبر تدريب المشرفين، ووضع مؤشرات لقياس نتائج التدريب الفني والثقافي وإقامة الصلات مع القطاع التعلـــيمي مـــن بين الأهداف الأخرى التي التزم النظام بها من أجل تحسين مستوى ونوعية وتغطية التعليم المتصل بالمؤسسات الثقافية الإبداعية في كولومبيا.

باء - البرنامج الوطني للتشاور

٤٦٧- في ١٩٩٨، وقعت وزارة التعليم اتفاقات مع هيئات ثقافية غير ربحية بغية تشجيع المواهب الوطنية وجعل إمكانية الوصول إلى الفنون والثقافة متاحة للجميع. وهذا يشمل الموافقة على إقامة ٧٨ قاعة، و٦٥ فعالية إقليمية ووطنية ودولية، و٢٥ مدرسة للتدريب في مجال الفن وللإدارة الثقافية، و١٥ متحفا للفن الحديث، و١٥ مؤسسة لرعاية التراث الثقافي الكولومبي و٥ أوركسترات سيمفونية.

٤٦٨- ويوجد في الوقت الراهن أكثر من ١ ٠٠٠ منظمة غير حكومية متخصصة في مختلف جوانب الثقافة والفن. وتدعم وزارة الثقافة ٤٠ في المائة منها من خلال برنامج البرنامج الوطني للتشاور أو من خلال برامجها الاستثمارية المختلفة.

جيم - البرنامج الوطني للبنى الأساسية الثقافية (الدار الكبرى) "La Casa Grande"

٤٦٩- يركز هذا البرنامج بشكل أخص على البلديات في المديريات الجديدة، التي لم تكن الدولة تقليديا تقوم بدور يذكر فيها، والتي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر والصراع الاجتماعي، والبلديات النائية جغرافيا ويركز هذا البرنامج أيضا على مجتمعات السكان الأصليين، ومجتمعات السود والرايزال (جزيرة)، والمناطق الحدودية والبلديات المزودة بالمرافق الإدارية والتنظيمية اللازمة لضمان بدء تشغيل المراكز المزمعة.

٤٧٠- ومن الميزات الحسنة لهذا البرنامج، الذي ينفذ بالتشاور مع الحكومات الإقليمية، أنه أتاح فرص عمل جديدة ومشروعا معماريا ابتكاريا، يؤمل من خلاله ترميم وإعادة استخدام الآثار الوطنية والمباني التراثية.

دال - برنامج الحوافز للإبداع الفني والبحث

٤٧١- يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع ودعم النشاط الابداعي في البلد في مجالات كثيرة ومتنوعة بقدر الإمكان من مجالات التعبير الفني، وكذلك دعم الباحثين الذين، بفضل تدريبهم ونهجهم المنهجي الدقيق، يقترحون مشاريع شديدة التأثير في العلوم الاجتماعية.

٤٧٢- وينقسم هذا البرنامج إلى شقين رئيسيين: المنح الثقافية الوطنية والجوائز الثقافية الوطنية.

٤٧٣- ويعمل هذا البرنامج على أساس مجموعة من الاجراءات والاستراتيجيات التي تكفل الموضوعية والشفافية والنزاهة في اختيار المستفيدين من المنح والفائزين بالجوائز. وستعزز هذه المعايير بصورة أكبر بالحرص على استغلال الموارد المستثمرة استغلالا أمثل عن طريق توجيه جهود البرنامج إلى المشاريع التي تستجيب على أفضل نحو للاحتياجات الثقافية للبلد.

١- المنح الثقافية على مستوى البلد والمديريات

٤٧٤- وضعت المنح الوطنية على شكل حوافز لتشجيع المشاريع الإبداعية، والتي تعرف بالهوية وغير ذلك من أشكال التعبير، مثل السينما والأدب وفن تصوير المشاهد والإذاعة المحلية وما إلى ذلك.

٤٧٥- وفي عام ١٩٩٨، تم تلقي ٣٤٣ ١ مشروعا، فاز ٨٤ منها بجوائز، وهذه المشاريع مقدمة من ١٧ مديرية ومشروع واحد من الولايات المتحدة. وتم توزيع مبلغ ٣١٧ ٧٤٦ ٧٢٣ ١ بيزو. وكان عدد من هذه المشاريع من مناطق نائية، مثل بيلين دي لوس آندا كويس (كاكيتا) وإنيريدا (غوايانيا)، الأمر الذي يعكس رغبة الوزارة في أن يتوسع البرنامج ليشمل البلد كله، بما يشجع على الانسجام الاجتماعي ويتيح مجالات لنشر الثقافة والوعي المجتمعي.

٢- الجوائز الوطنية في مجال الثقافة

٤٧٦- عندما وجه النداء في عام ١٩٨٨ لتقديم الأعمال لنيل الجوائز الوطنية في مجال الثقافة، تم تلقي ٩٤٦ عملا من أكثر من ١٥ نوعا مختلفا، تغطي مجالات الأدب والموسيقى والتاريخ والتصوير والأنثروبولوجيا، ومجالات أخرى. وبالرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة السائدة في البلد، بذل جهد كبير للإبقاء على المبلغ المتعهد به لكل جائزة وعلى وصول هذه الجوائز إلى جميع أنحاء البلد.

٣- جوائز المديريات في مجال الثقافة

٤٧٧- وجه أول نداء للجوائز في هذه السنة في مجالات الموسيقى والتاريخ والرواية والشعر بتنسيق وتشاور مع المناطق والصناديق المختلطة للمديريات والمناطق المهتمة بتشجيع الثقافة والفنون. وكانت الأموال المقدمة بمثابة إسهام رئيسي، وتم تلقي ١٩٩ ١ عملا من جميع مناطق البلد من خلال مجالس التخطيط الإقليمي الاقتصادي والاجتماعي. ووزع البرنامج مبلغا إجماليا قدره ٣٧٦ مليون بيزو على ١٢٦ فائزا.

٤٧٨- وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الوزارة في برامج أخرى توفر إمكانيات جديدة لتقديم الدعم والاعتراف للفنانين المبدعين، والباحثين والقائمين على إدارة الأنشطة الثقافية. وهي تشمل بيوت استقبال الفنانين من كولومبيا والمكسيك، والمنح المقدمة على نحو مشترك مع الصناديق المختلطة والجوائز المقدمة من المديريات في مجال الثقافة.

هاء - النظام الوطني للمعلومات الثقافية

٤٧٩- تقـــوم وزارة الـــثقافة بإنشاء نظام وطني للمعلومات الثقافية من خلال تنظيم جمع واستخلاص وتعزيز البيانات الصادرة من القطاع الثقافي، وبتعزيز شبكة خدمة المعلومات في كولومبيا وبعمل إحصاءات لاستخدامها في وضع المؤشرات الأساسية في مجال الإدارة والاستهلاك.

٤٨٠- ولا بد أن تكون البيانات التي يتوصل إليها هذا النظام رفيعة الجودة وذات صلة وثيقة بالموضوع وقابلة للمقارنة وموثوقة. ويجب أن يدار النظام على أساس مبدأ التحسين المتواصل، وأن يدعم بالمشورة التقنية والمساعدة لضـــمان التحديث الدائم للمعلومات فضلا عن تسهيل الوصول إلى البيانات لجميع أفراد الجمهور الذين يطلبون هذه البيانات أو يساعدون في فحصها.

٤٨١- وعقدت في الآونة الأخيرة حلقة دراسية في بوغوتا، شاركت فيها جميع المديريات تقريبا، وتناولت الحالة الراهـــنة للنظام والتحديات التي تواجهه. وكانت نتائج هذه الحلقة الدراسية مرضية، بقدر ما أدت إلى التزام من المديريات بدعم البرنامج.

واو - برنامج ارتياد جذور الثقافة الكولومبية

٤٨٢- قـــام الـــبرنامج بعد ست سنوات من بدء تشغيله، بدراسة واسعة النطاق، بتنسيق من مديرية التأسيس والـــتطوير ومعهد الثقافة الانتروبولوجية. وتعطي المادة التي جمعها البرنامج صورة قيمة وكاملة للثقافات الشعبية الكولومبـــية في حالـــتها الراهنة. وتقدم علاوة على ذلك تصورا لبناء الأمة وقدرا كبيرا من الإرشاد في تصميم وإعداد سياسة ثقافية من أجل الثقافات الشعبية.

تاسعا - استنتاجات عامة

٤٨٣- تقود النتائج المقدمة في الفصول الأولى من هذا التقرير إلى استنتاج أن كولومبيا قامت خلال هذا العقد بـــزيادة إنفاقها الاجتماعي بدرجة كبيرة، ولكن بالرغم من هذه الزيادة، ما زالت هناك مواطن ضعف كثيرة من حيث تغطية ونوعية وعرض الخدمات الاجتماعية الأساسية. وهذا يعني أنه إذا أريد بلوغ هدف التكافؤ في فرص الوصـــول إلى هذه الخدمات وتحسين الأحوال المعيشية لأشد السكان فقرا، فلا يكفي مجرد زيادة حجم الموارد. فهـــناك حاجـــة إلى توافر معلومات ميسرة وواضحة، تجعل من الممكن تحديد أشد السكان فقرا ووضع أولويات للإنفاق، بحيث يمكن تركيز هذا الإنفاق بأفضل الطرق الممكنة. كذلك يحتاج الأمر إلى إيجاد سبل لتحسين الإدارة والكفاءة في تنفيذ السياسات والبرامج وفي توزيع الإنفاق. وأخيرا، لا بد من كفالة تقييم التنفيذ ورصده بشكل سليم بحيث يمكن إدخال التعديلات اللازمة لتحقيق المقاصد والأهداف المقترحة.

٤٨٤- ويمكن على نحو أكثر تحديدا، التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

- أعطيت الأولوية في الإنفاق الحكومي في كولومبيا، منذ عام ١٩٨٦ فصاعدا، للخدمات الاجتماعية الأساسية. ومنذ الانخفاض الاجتماعي الذي حدث مع إجراءات التكيف في عام ١٩٨٥، شوهد نمو مستمر في الإنفاق ككل، ولكن كانت هناك أفضلية واضحة للخدمات الاجتماعية الأساسية. وكان أهم تطور استرعى النظر في السنوات الخمس الماضية هو الزيادة الاستثنائية في الإنفاق على الصحة، وديناميةقطاع المياه والإصحاح، وكذلك الهبوط المثير للقلق في الإنفاق على التعليم الأساسي، الذي لم يشمل الجميع ولم يحسن كثيرا في نوعية الخدمة المقدمة؛

- ويشير تحليل للمؤشرات الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي في كولومبيا إلى حقيقتين هامتين. فمن ناحية، أصبح من الواضح أن البلد لم ينجح في تغطية الجميع بالخدمات الاجتماعية الأساسية، ومن ناحية أخرى، اتضح أيضا، أنه رغم مضاعفة الإنفاق على هذه الخدمات في العقد المنصرم، لم تحدث أي تحسينات ذات أهمية من حيث الحد من عدم المساواة ومن الفقر. ومن ثم، تأمل كولومبيا في التزام أكبر من البلدان والهيئات والمنظمات الدولية الأخرى بمساعدتها على تحقيق تغطية الجميع بخدماتها الاجتماعية الأساسية، لا سيما في المناطق الأكثر فقرا وتخلفا؛

- والتفاوت المقيس قبل توزيع الإعانات لم يتناقص في السنوات العشرين الماضية بالرغم من استمرار نمو الاقتصاد. وإذا حللنا جميع الإعانات وتوزيعها بالنسب العشرية فإن أكثر ما يلفت النظر هو الجزء الرئيسي الذي تستأثر به الإعانات الصحية. والمجموع موزع بنسبة ٥٢ في المائة للخمسين الأكثر ثراء و٤٨ في المائة لل ٥٠ في المائة الأكثر فقرا. وتمثل الإعانات ٦٠ في المائة من دخل الأسر المعيشية في العشير الأول، و٤٣ في المائة في الثاني و٢٥ في المائة في الثالث. فيمكن القول حينئذ إنه نظرا لوجود إمكانيات كبيرة فيما يتعلق بإعادة توزيع الإنفاق الاجتماعي الأساسي، فمن الممكن جعله أكثر عدلا إذا تم تركيزه بصورة أفضل. ويمكن لإعادة توجيه الإعانات الموجودة نحو أفقر قطاعات السكان أن يكون لها تأثير بالغ الأهمية في مكافحة الفقر؛

- وفي عام ١٩٩٨، قامت البعثة الاجتماعية بإجراء حساب تقريبي للتكلفة الإجمالية لتغطية الجميع بالتعليم الأساسي والخدمات الصحية الأساسية، ورعاية القصر وتوفير المياه والإصحاح الأساسيين. ويتطلب تحقيق هذه التغطية استثمارا يبلغ ٢ ٠٩٠ ٨٢٤ مليون بيزو، بسعر البيزو الثابت في عام ١٩٩٦. وهذا الرقم يعادل ٢,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك،

قامت كولومبيا في العقد الأخير بزيادة إنفاقها على الخدمات الاجتماعية الأساسية بأكثر من هذه النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، إذ رفعته من ٣,٣٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦,٩٤ في المائة في عام ١٩٩٧. وبحسب هذه الأرقام، لا يبدو أن التحدي المتمثل في تحقيق التغطية الشاملة للجميع يعتمد على حجم الموارد أو القدرة على زيادتها بدرجة أكبر. بل يتوقف تحقيق هذا الهدف على إمكانية توجيه الإنفاق إلى أكثر فئات السكان ضعفا، واستحداث الآليات المناسبة لتحديد أولويات الاحتياجات، وتنفيذ السياسات والتدابير التي من شأنها أن تحقق فعالية الإدارة وكفاءتها في توزيع هذه الموارد. ويتطلب تحقيق أول هذه الأهداف، بالإضافة إلى الإرادة السياسية اللازمة، معرفة أدق بأشد السكان فقرا. وتشكل تعبئة الجهود الجماعية لبلوغ أهداف واضحة قوة الدفع الرئيسية لتحسين فعالية وكفاءة الإنفاق. ومع ذلك، يتضح أن هناك حاجة إلى تحسين كفاءة الإنفاق الاجتماعي العام وإنشاء آليات للرصد والتقييم. ولا بد لتحقيق هذا الغرض من الاستعانة بموارد التعاون التقني الدولي، لا سيما في مجالات مثل التعليم والتغذية؛

٤٨٥- ويبرز اتجاه التعليم في كولومبيا عبر ١٢ عاما مضين عدة سمات أساسية:

- تحسن كبير في التغطية والكفاءة الداخلية في التعليم الابتدائي والثانوي. واقتصار الفجوات المتبقية في التغطية بشكل واضح على أفقر عشير وعلى السكان المشتتين؛

- ويرجع نقص المساعدة إلى حد كبير إلى أسباب اقتصادية. وهذا يعني أنه ينبغي للسياسات أن تركز على تقديم إعانات موجهة بدقة إلى أفقر قطاعات السكان الحضريين، مع البحث عن وسائل تكنولوجية جديدة تستند إلى وسائط الإعلام للوصول إلى المناطق الريفية والسكان المشتتين؛

- وينبغي أن تمنح الأفضلية للاستراتيجيات الموجهة للطلب في المدن، وللتغييرات المنهجية العميقة في العرض المتاح للمناطق الريفية؛

- وقد أحرز القطاع العام تقدما ملحوظا في التعليم الثانوي. ومع ذلك، لا يزال الطريق أمامه طويلا. وفي هذا الصدد، لا يزال تزايد العرض الطلب يؤدي دورا هاما. وعلاوة على ذلك، فإذا لم تتحسن الكفاءة الداخلية بصورة كبيرة، لن يدخل عدد كاف من الشباب التعليم الثانوي الأساسي. ومن أجل تحسين الكفاءة ينبغي لتحويلات الإيرادات العامة للبلديات أن تشجع الإنفاق الذي يركز على تحسين النوعية أكثر من تعيين موظفين جدد.

٤٨٦- وقد أحرزت كولومبيا تقدما كبيرا في تحسين صحة السكان. ويعود هذا التحسين جزئيا إلى ارتفاع مستوى الدخل، وتحسين مستوى التعليم وإلى تقليل عدد أفراد الأسرة، ويعود في جزء منه إلى التقدم المحرز في مجال الطب. ولكن هناك جزء هام من هذا التحسين يعود السبب فيه، ولا سيما في السنوات الأخيرة، إلى التغييرات التي أدخلها القانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٩٣ في أساليب إدارة نظامي الصحة والضمان الاجتماعي. غير أن هذه التحسينات لم يستفد منها جميع السكان بالقدر نفسه. ففي حين أن حالة المناطق الحضرية أفضل، لا يزال كثير من المناطق الريفية يعاني من نوع المشاكل الصحية التي عولجت بالفعل بنجاح في المدن. وفي مجالي الصحة والتعليم على السواء، يكمن الشاغل الرئيسي في السعي إلى تحقيق المساواة في الحقوق وينبغي للاستراتيجية أن تشجع المجتمعات المحلية نفسها على أن تشارك في تحقيق هذه الغاية.

٤٨٧- وخلاصة القول إن مقاييس الفقر الواردة في هذا الفرع من التقرير تشير إلى أن الفقر انخفض انخفاضا طفيفا منذ عام ١٩٧٨ وأن التحسينات الرئيسية حدثت في المدن الكبيرة.

٤٨٨- وتبين المؤشرات المنتقاة أن الجهود المبذولة في عقد التسعينات لم تكن كافية لمساعدة أكثر قطاعات السكان فقرا، وأنه لم يأت حتى الآن حل للمشاكل المتعلقة بالمساواة في الحقوق وعدالة التوزيع. وإذا أريد معالجة الأسباب الهيكلية للفقر، فلا بد من تحسين الوصول إلى رأس المال البشري، وتكييف عروض العمل مع احتياجات القطاع الإنتاجي، وقبل كل شيء ضمان الكفاءة في الإنفاق العام وتركيزه، بحيث تصل أي موارد متاحة بشكل فعال إلى أكثر قطاعات السكان ضعفا كوسيلة للوفاء بالتزامات الحد من الفقر والقضاء على الفقر المدقع في كولومبيا.

الحواشي

(١) خطـــة التنمية الوطنية ١٩٩٨ - ٢٠٠٢. التغيير من أجل بناء السلم. مكتب الرئاسة. الإدارة الوطنية للتخطيط.

(٢) كـــلمات ألقاهـــا الرئيس، الدكتور أندريس باسترانا أرانخو، عند تقديم الخطوط العريضة لخطة التنمية الوطنية إلى المجلس الوطني للتخطيط. بوغوتا، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(٣) يعتبر المؤشر الذي يدل على عدم تلبية الاحتياجات الأساسية أن الفقراء هم الأشخاص أو الأسر الذين لم تلب لهم أي من الاحتياجات المعرفة بأنها احتياجات أساسية مثل وجودهم في مسكن غير ملائم، أو في مسكن بلا منافع، أو مسكن شديد الاكتظاظ أو عدم التحاق أبنائهم بالمدارس أو شدة التبعية الاقتصادية.

(٤) هـــناك تفـــاوت كبير بين المناطق والمقاطعات. وأفقر منطقة هي ساحل الأطلسي، في حين أن المقاطعـــات التي تسجل أعلى معدلات فقر، مقيسة وفقا لمؤشر الاحتياجات الأساسية غير الملباة فهي، مقاطعات شوكو، وقرطبة، وسوكرى، ونارينيو وبوياكا حيث تتجاوز نسبة الفقراء ٥٠ في المائة.

(٥) كمـــا بـــين ذلك باجيس وماركيز (١٩٩٨)، فهذه الظاهرة لا تنطبق على الاقتصاد الكولومبي فحسب وإنما تنتشر في كل منطقة أمريكا اللاتينية.

(٦) الإدارة الوطنـــية للإحصاءات، ١٩٩٨. اسقاطات المقاطعات لعدد السكان بحسب نوع الجنس والسن للفترة ١٩٩٠-٢٠١٥ . كولومبيا.

(٧) المرجع ذاته.

(٨) Profamilia، ١٩٩٥. مسح للسكان والصحة.

(٩) الخطة الوطنية للعمل من أجل الأطفال، تموز/يوليه ١٩٩٦.

(١٠) الإدارة الوطنية للتخطيط، "نظام المؤشرات الاجتماعية الديموغرافية". البيان رقم ٢٠. استندت الحسابات إلى تعداد عام ١٩٩٣.

(١١) ليســـــت هناك بيانات مستوفاة متاحة لتقدير التغيرات في معدلات وفيات الأمومة عن الأعوام الأربعة الأخيرة.

الحواشي (تابع)

(١٢) Family Care International (1998) "Dialoguemos sobre salud sexualy reproductiva.Maternidad Segura". Bogota.

(١٣) وزارة الصحة (١٩٩٦) "Mortalidad Materna en Colombia".

(١٤) وزارة الصحة (١٩٩٧) " Municipios de riesgo para mortalidad maternal en Colombia 1990-1995" إدارة علم الأوبئة.

(١٥) Profamilia (1995) مسح وطني للسكان والصحة.

(١٦) Alfredo Sarmiento and Lida M. Becerra. "Analisis de las relaciones entre violencia y equidad".

(١٧) لا يقاس التفاوت في هذه الحالة بالدخل فقط بل وبمراعاة جميع المتغيرات المدرجة في مؤشر نوعية الحياة.

(١٨) Juan Luis Londono (1998) "Epidemiologia economica de la violencia urbana".

(١٩) Sarmiento, Delgado, Reyes (1999). "Servicios Sociales Basicos en Colombia", Initiativa 20/20.

(٢٠) تعرف الخدمات الاجتماعية الأساسية بأنها التعليم الأساسي والرعاية الأولية من حيث الصحة، والتغذية، وتنظيم الأسرة، ومياه الشرب والإصحاح الأساسي.

(٢١) في عام ١٩٩٥، أنشأت الشبكة نظاما للرصد الخارجي بغرض تقييم آثار سياساتها وبرامجها وتعيين عمليات التكيف اللازمة لتحسين أدائها. وركز هذا التقييم أساسا على إدارة الشبكة، مستبعدا الأثر الاجتماعي للسياسات والمشاريع ونتائجهما على مستويات الفقر. والأمل معقود على إمكانية تقييم برامج الشبكة من هذا المنظور.

(٢٢) أنشئت هذه اللجنة الاستشارية بموجب المرسوم رقم ١١٦٥ لعام ١٩٩٧. والواقع، أن شبكة التضامن الاجتماعي تولت مهام هذه اللجنة.

الحواشي (تابع)

(٢٣) تعـــرف معايير تحديد السكان الفقراء وفقا للمفهوم المستخدم للفقر. والفقر كظاهرة اجتماعية متعدد الأبعاد ويشمل في جملة أمور أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. والدراسات الاستقصائية المعنية بالأســـر المعيشـــية التي أجرتها الإدارة الوطنية للإحصاءات تتيح وسيلة لتقييم أبعاد الفقر الاجتماعية الاقتصادية. ويجوز تقييم هذا البعد بواسطة مؤشرات: فإما أن يقيم بمؤشرات مباشرة، مثل الرقم القياسي لظروف العيش، أو بمؤشرات غير مباشرة، مثل الرقم القياسي لخط الفقر. والمؤشرات المباشرة، مثل المؤشرات التي تقيم مقاييس الرفاه، تصـــور نوعية الحياة. وميزة الرقم القياسي لظروف العيش أنه يتيح قياسا أدق لمستويات المعيشة التي يبلغها الفرد ويبين درجة تلبية الاحتياجات الأساسية، مثل السكن المناسب، والتعليم، والصحة، والمرافق الصحية الأساسية في المســـاكن. وعيـــب المؤشـــر هو أنه يولي ترجيحا لمتغير السكن (٥ في المائة) أعلى مما يوليه لرأس المال البشري (التعليم). وتستند المؤشرات غير المباشرة إلى الدخل (مثل نصيب الفرد من دخل الأسرة المعيشية)، وهو يقارن مع مستوى دخل مقياسي يعادل قيمة خط الفقر. ويمكن أن يستخدم هذا المؤشر لمراقبة أثر النشاط الاقتصادي (معدل الـــنمو الاقتصـــادي) في دخل الأفراد والأسر المعيشية. غير أن هذا المؤشر محدود بقدر ما أنه لا يقدر الفقر إلا كوظـــيفة مـــن وظـــائف الدخل (علما بأن الفقر يفسر هنا على أنه فقر نقدي، ولو أنه يمكن كمتغير أن يتأثر بتشوهات كثيرة، مثل التقدير الناقص للقيمة) ويبدأ من افتراض أن الفقراء ينفقون أساسا على الغذاء. وبعبارات أخرى، فإن ميزة مؤشرات الفقر هي أنها تتيح تقييما لأثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية العامة في الفقراء، أي أنهـــا مؤشرات أثر. وهذه المؤشرات، فيما يتعلق بقيودها، تستبعد إمكانية دراسة متغيرات أخرى يحدد بها الفقر، مثل المتغيرات التي تحدد طاقات الأفراد والأسر.

(٢٤) اســـتنادا إلى المؤلـــف "Amartya Sen y el estudio de la desigualdad econmica y la pobreza monetaria en Colombia, 1978-1997" بقلم Nina B. Esteban وAna I. Aguilar.

(٢٥) لأغـــراض بيانات الدراسة الاستقصائية بشأن الأسر المعيشية، تختلف عبارة "الريفي" عن العبارة المستخدمة في التعداد السكاني. ففي الدراســـة الاستقصائية، تشير العبـــارة إلى : (أ) جميع السكـــان المشتتين؛ (ب) جمـــيع المراكـــز المأهولة، باستثناء المقار البلدية والقرى الصغيرة، والولايات القضائية الإدارية، ومفتشيات الشرطة؛ (ج) المقار البلدية التي يقل عدد سكانها عن ١٠ ٠٠٠ نسمة؛ (د) المقار البلدية التي يزيد عدد سكانهـــا عـــن ١٠ ٠٠٠ نسمة والتي تقل فيها النسبة المئوية للسكان عن نصف مجموع سكان البلدية، والتي تقل فيها نسبة القوى العاملة التي يشغلـــها القطاع الزراعي عن ٥٠ في المائة والتي يعيش فيها أكثر من ٢٠ في المائة من السكان في مساكن خالية من المرافق المناسبة.

الحواشي (تابع)

(٢٦) يعادل خط الفقر المدقع القيمة النقدية لسلة الأغذية الأساسية. الرقم القياسي للفقر = ٢,٥ × خط الفقر المدقع.

(٢٧) باستخدام الأسلوب الذي دعا إليه سان لقياس مستوى المعيشة، يمكن استنباط مقاييس مفيدة عمليا دون السمات الصارمة التي يستوجبها آرو لوظائف الرفاه الاجتماعي، والتي لا تستوجب إدراج بواعث الفائدة، والثروة والنزهة التي تنطوي عليها تلك الوظائف.

(٢٨) تبين دراسات الفقر التي أجريت في كولومبيا أن الرقم القياسي للاحتياجات الأساسية غير الملباة يواجه صعوبة لقياس كثافة الفقر، وفجوة الفقر وتوزيع الفقر فيما بين الفقراء. كما أنه يثير مشكلتين حادتين هما التضمين والاستبعاد.

(٢٩) هذا الدليل حاليا في طور الإنتاج.

(٣٠) ديوان رئيس الجمهورية، إدارة التخطيط الوطنية (١٩٩٨). خطة التنمية الوطنية ١٩٩٨-٢٠٠٢، "التغير من أجل بناء السلم".

(٣١) يشمل المشتركون في خطة التغطية الصحية الإلزامية العمال لدى الغير، وموظفي الخدمة المدنية، ومتلقي المعاشات والمتقاعدين، والعمال المستقلين الذين بإمكانهم دفع الاشتراكات.

(٣٢) يشمل المشتركون في خطة الرعاية الصحية الأساسية الأشخاص العاجزين عن دفع الاشتراكات والذين يتلقون منحا كلية أو جزئية من الدولة للاشتراك في الخطة الصحية.

(٣٣) مؤسسة بروفاميليا (١٩٩٥)، الدراسة الاستقصائية الوطنية للسكان والصحة.

(٣٤) مؤسسة بروفاميليا (١٩٩٥)، الدراسة الاستقصائية الوطنية للسكان والصحة.

(٣٥) يحدد القانون رقم ١٠٠ لعام ١٩٩٣ بوضوح واجبات وسلطات وموارد كل واحدة من الجهات الفاعلة والمستويات المعنية في الخطة الوطنية للصحة الجنسية وصحة الإنجاب. وتستند الخطة إلى مبدأ أن صون وتحسين الصحة الجنسية وصحة الإنجاب هما في نفس الوقت التزام بالعمل المشترك من جانب الحكومة والنظام العام للصحة والتأمين الاجتماعي ونتيجة لذلك العمل، بمشاركة جهات فاعلة عامة وخاصة، ومشاركة المجتمع الدولي، والأفراد وأسرهم والمجتمع برمته.

الحواشي (تابع)

(٣٦) المجلس الاستشاري الرئاسي للسياسة العامة الاجتماعية وشعبة التخطيط الوطنية (١٩٩٦)، الخطة من أجل الأطفال "تحالف من أجل الأطفال".

(٣٧) إدارة التخطيط الوطنية. خطة التنمية الوطنية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، "التغيير من أجل بناء السلم".

(٣٨) معدل وفيات ومراضة الرضع والأمومة، والوضع الغذائي، والتعليم، وتوافر مياه الشرب وجودتها، وحمل المراهقات، والأطفال المهجورون، والأطفال المعرضون لخطر بدني، والمعرضون للاستغلال البدني أو الجنسي، والأطفال المستخدمون، وأطفال الشوارع أو الأطفال في الشوارع، والقصر الذين يتعاطون المؤثرات العقلية، والأحداث الجانحون انتهاكا لأحكام القانون الجنائي.

(٣٩) منظمة العمل الدولية، البرنامج الدولي بشأن القضاء على عمل الأطفال (١٩٩٩). "Child Labour in Colombia, Development and Perspectives"، وثيقة عمل، بوغوتا.

(٤٠) تتألف لجنة التحقيق الوطنية المعنية بالمخدرات من ممثلي المؤسسات التالية: برنامج "رومبوس" الرئاسي، إدارة الصحة في بوغوتا، وحدة التنسيق التابعة للمنطقة والمعنية بالمكافحة الشاملة، ومركز البحوث التابع لكلية الطب في الجامعة العسكرية، والمديرية الوطنية المعنية بالمواد المخدرة، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة.

(٤١) عملا بسياسة الإسكان المحددة للفترة ١٩٩٩ - ٢٠٠٢ تخصص المنح المقدمة للأسر ذات الدخل المنخفض بصفة رئيسية لبناء أو شراء مسكن جديد وليس لإدخال تحسينات، وذلك لأنه يجب إنعاش قطاع البناء لإنشاء وظائف جديدة.

(٤٢) على أساس حجم الوحدات الزراعية الأسرية: ٤٥ هكتارا للأشخاص فرادى و١٠٠ هكتار للجماعات.

(٤٣) إدارة التخطيط الوطني - البعثة الاجتماعية، الحسابات وفقا لبيانات الجهاز الإداري للإحصاء، تعداد السكان لعام ١٩٩٣، دراسة استقصائية وطنية عن الأسر المعيشية، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

الحواشي (تابع)

(٤٤) A. Sarmiento and Blanca L. Caro (1997) "La educacin en cifras: avances en el perodo 1985-1997" (Education in figures: progress achieved in the period 1985-1987). Social Mission, Social Development Unit, National Planning Department. Bogot, June.

(٤٥) المعـــدل الإجمـــالي للتغطية البالغ ١١٣ في المائة بالنسبة للتعليم الابتدائي، يعني أن نظام التعليم الابتدائي لديه موارد كافية (من حيث المدرسين، والفصول والوظائف) لتقديم خدمات تعليمية بزيادة ١٣ في المائة عن مجموع عدد الأطفال بين ٧ و١١ سنة. وفي التعليم الثانوي، هناك عجز قدره ٢٠ في المائة من الموارد اللازمة لتغطية جميع الأطفال بين ١٢ و١٧ سنة من العمر.

(٤٦) المؤشر الذي وضعته البعثة الاجتماعية على أساس الدراسة الاستقصائية الوطنية لنوعية المعيشة.

(٤٧) ترد نتائج تحليل الأفواج في هذه السنة مقارنة بنتائج الدراسة المتعلقة بالكفاءة الداخلية في نظام التعليم الكولومبي في التعليم الابتدائي (١٩٦١-١٩٨٣) التي اضطلع بها مكتب الإحصاءات بوزارة التعليم في عام ١٩٨٥. وقد أجريت المقارنات كلما كانت البيانات الخاصة بالأفواج مجزأة على نحو ملائم (المجموع، والمنطقة، ونوع الجنس).

(٤٨) استنادا إلى الدراسة الاستقصائية CASEN والدراسة الاستقصائية لنوعية المعيشة لعام ١٩٩٧. وبالنسبة للسكان ما بين ٢٠ و٢٤ سنة من العمر، فقد كانت المعدلات بالنسبة للسنتين ٢٨ في المائة و٣٨ في المائة على التوالي.

(٤٩) وزارة التعليم - ١٩٩٩ - برنامج التعليم للجميع، تقييم أجري في عام ٢٠٠٠.

(٥٠) وزارة التعليم - ١٩٩٩ - برنامج التعليم للجميع - تقييم أجري في عام ٢٠٠٠.

- - - - -